



الموسم الثاني
للاتصالات المركزي

الرئيس بافل يقود حراكا كردستانيا نحو حكومة خدمية وحكم رشيد

المسار

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 33

الخميس

2026/06/25

No. : 8104

العالم على حافة التحول

عام من الرؤى في عالم مضطرب



رؤية عامة

المركز، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد

العراق واقليم كردستان

الرئيس بافل يقود حراكا كردستانيا نحو حكومة خدمية وحكم رشيد ملتزمون بتعزيز روح التآخي بين القوميات والأديان كافة الاتحاد الوطني: لا تنازل عن حقوق المواطنين و تشكيل حكومة شراكة حقيقية اشادات بمآثر الرئيس مام جلال في مراسيم تخرج الكلية العسكرية في قلاجوالان ضرورة تعزيز التنمية والإصلاح المؤسسي وتحسين البلاد من الصراعات الإقليمية تأكيدات على ضرورة اتخاذ خطوات جادة لتجاوز التحديات اعلام الاتحاد الوطني: قرار وزير الداخلية تجاوز للقانون وانتهاك لحرية الصحافة وفد صحفيي من كربلاء المقدسة يزور حلبجة لقاءات ومباحثات الفخامة.. الحوار والتنمية والشراكة ركائز المرحلة الجديدة عماد أحمد : بين القفل والباب.. البحث عن مفتاح المستقبل

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

التداعيات الاقتصادية للتفاهم الأمريكي الإيراني على العراق بعد «سرقة القرن».. فضيحة نفطية كبرى تهز أروقة الدولة الفساد في العراق... مرض السلطة أم إدمان المجتمع؟

المرصد التركي و الملف الكردي

باكيرهان: الكرد لا يستطيعون انتظار ربيع آخر أو سلطة أخرى حاتم أوغولاري : نهجنا هو طريق السلام و العدالة والديمقراطية

المرصد الإيراني ..تغطية توثيقية تحليلية خاصة

قاليباف: ما حدث كان على نقيض تام مع حسابات مخططي الحرب شرق أوسط ما بعد الحرب.. المفاوضات ومستقبل المنطقة نوزاد المهندس: التفاهم الأمريكي - الإيراني وتأثيره على أمن واقتصاد المنطقة والعالم دانيال ب. شابيرو: تباين المصالح الأمريكية والإسرائيلية في الحرب مع إيران

رؤى و قضايا عالمية

قراءة في كتاب الجيوبولتيك.. العالم على حافة التحول ماذا نعرف عن نبيل فهمي الأمين العام الجديد للجامعة العربية؟

الاخيرة..

حيتان الغلول.. ثروات السلطة وفقر الشعوب



marsadaily.com



الرئيس بافل يقود حراكا كردستانيا نحو حكومة خدمية وحكم رشيد

في لحظة سياسية تتزايد فيها التحديات الداخلية وتتعاظم مطالب المواطنين بالإصلاح والخدمات والعدالة، يقود الرئيس بافل جلال طالباني حراكا سياسيا كردستانيا واسعا يهدف إلى بناء تفاهات وطنية تفضي إلى تشكيل حكومة مسؤولة وقادرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين، وإرساء أسس الحكم الرشيد القائم على الشراكة الحقيقية والشفافية وسيادة القانون.

وتأتي اللقاءات التي يجريها رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني مع مختلف القوى والأحزاب السياسية في إقليم كردستان ضمن رؤية سياسية تسعى إلى تجاوز الانقسامات، وتعزيز الحوار، وتوحيد الجهود لمواجهة الأزمات المترامية، بعيدا عن منطق الاحتكار والتفرد، وباتجاه ترسيخ مؤسسات فاعلة تضمن استقلال القضاء، وتفعيل دور البرلمان، وحماية المال العام، ومكافحة الفساد.

وفي هذا السياق، تعكس لقاءات الرئيس بافل جلال طالباني مع القيادات السياسية والدينية والوطنية في السليمانية حرص الاتحاد الوطني الكردستاني على بناء أوسع توافق سياسي ممكن، باعتباره مدخلا ضروريا لتشكيل حكومة خدمية مسؤولة تستند إلى برنامج إصلاحي واضح، وتعيد ثقة المواطنين بالمؤسسات، وتضع مصالح

كردستان فوق المصالح الحزبية والاعتبارات الضيقة.

ومن هذا المنطلق، تكتسب هذه اللقاءات أهمية خاصة، ليس بوصفها مشاورات سياسية تقليدية، بل باعتبارها جزءاً من حراك كردستاني يسعى إلى فتح صفحة جديدة في إدارة الإقليم، تقوم على الشراكة والتوازن والإصلاح، وتؤسس لمرحلة يكون فيها الحكم الرشيد والخدمة العامة والعدالة الاجتماعية في صدارة الأولويات.

مباحثات مع الاستاذ صلاح الدين محمد بهاء الدين

زار السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، الثلاثاء ٢٠٢٦/٦/٢٣ الاستاذ صلاح الدين محمد بهاء الدين الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكردستاني، في السليمانية، وقدم تعازيه بوفاة شقيقه. وفي الاجتماع الذي حضره كل من شالو كوسرت رسول وسالار سرحد مسؤول بورد العلاقات الكردستانية للاتحاد الوطني الكردستاني، ناقش الجانبان آخر التطورات السياسية في إقليم كردستان والعراق. وأشاد الرئيس بافل بالدور المؤثر الذي لعبه الاستاذ صلاح الدين محمد بهاء الدين في جهوده الرامية إلى التقريب بين وجهات النظر المختلفة، واتفق الجانبان على تعزيز العلاقات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والاتحاد الإسلامي الكردستاني.

مباحثات مع الاستاذ علي باير

زار السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، الأربعاء ٢٠٢٦/٦/٢٤ الاستاذ علي باير رئيس جماعة العدل الكردستانية، في السليمانية. وخلال الاجتماع الذي حضره السيد شالو كوسرت رسول، والسيد سالار سرحد مسؤول بورد العلاقات الكردستانية للاتحاد الوطني الكردستاني. ناقش الجانبان الأوضاع السياسية الراهنة في إقليم كردستان والعراق، وأكدوا ضرورة توحيد الجهود لحل المشاكل. في محور آخر من الاجتماع ناقش الجانبان، تطوير العلاقات بين الاتحاد الوطني الكردستاني وجماعة العدل الكردستانية، وأهمية الحوار بين الأطراف السياسية.

مباحثات مع حركة التغيير

زار السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، الأربعاء ٢٠٢٦/٦/٢٤ حركة التغيير في السليمانية، وكان في استقباله دانا احمد مجيد. وخلال الاجتماع الذي حضره السيد شالو كوسرت رسول، والسيد سالار سرحد مسؤول بورد العلاقات الكردستانية للاتحاد الوطني الكردستاني. ناقش الجانبان الأوضاع السياسية الراهنة في إقليم كردستان والعراق، وأكدوا ضرورة تجاوز التحديات. في محور آخر من الاجتماع ناقش الجانبان، تطوير العلاقات بين الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير.



ملتزمون بتعزيز روح التآخي بين القوميات والأديان كافة

زار السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاثنين ٢٠٢٦/٦/٢٢ كنيسة مار يوسف في السليمانية، واستقبل هناك من قبل غبطة البطريرك مار بولس الثالث نونا، رئيس الكنيسة الكلدانية في العراق والعالم، والمطران الدكتور يوسف توما، مطران أساقفة كركوك والسليمانية للكنيسة الكلدانية. وخلال لقاء حضره السادة محمود سنكاوي، جلال الشيخ ناجي رئيس وكالة الحماية والمعلومات/ زانباري، جزا سيد مجيد مسؤول قسم الشؤون الاجتماعية وبولا سيروان طالباني عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني، تقدم الرئيس بافل جلال طالباني بالتهاني والتبريكات الى البطريرك مار بولس الثالث نونا، على تنصيبه رئيسا للكنيسة الكلدانية في العراق والعالم، مرحبا به في السليمانية، وقال: «أقليم كوردستان سيبقى دوما مهذا للتعايش، ونؤكد على تعزيز روح التآخي بين الاديان والقوميات المختلفة كافة».

وأبدى الرئيس بافل، خلال اللقاء، دعم الاتحاد الوطني الكامل للبطريرك مار بولس الثالث نونا، لإنجاح مهامه.



الاتحاد الوطني: لا تنازل عن حقوق المواطنين و تشكيل حكومة شراكة حقيقية

ويحمل الجناح المتسلط داخل البارتي مسؤولية تأخير التشكيلة الجديدة

أكد كاروان كزنيي، المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني، الأحد ٢٠٢٦/٦/٢١ أن سياسة الرئيس بافل جلال طالباني تقوم على عدم التمييز بين مناطق كوردستان، مشدداً على ضرورة ترسيخ العدالة والمساواة في تقديم الخدمات والحقوق لجميع المواطنين.

وقال كزنيي، خلال مؤتمر صحفي عقب اجتماع المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني، إن الحزب يرفض أي حكومة تُبنى على التمييز أو تفتقر إلى أسس التوازن والتوافق والشراكة الحقيقية، مؤكداً أن الاتحاد الوطني لن يقدم أي تنازل على حساب حقوق المواطنين وسيواصل الدفاع عن حقوق شعب كوردستان.

ودعا إلى الإسراع في تشكيل الحكومة الجديدة لإقليم كردستان، مبيناً أن الحكومة الحالية تعد حكومة لتصريف الأعمال، فيما شدد على تمسك الاتحاد الوطني بتنفيذ الوعود التي قطعها لجماهيره وضرورة تصحيح مسار الحكم والإدارة في المرحلة المقبلة.

وأشار كزنيبي إلى أن سياسة فرض الإيرادات تلحق الضرر بإقليم كردستان، محملاً الجناح المتسلط داخل الحزب الديمقراطي الكوردستاني مسؤولية تأخير تشكيل الحكومة الجديدة، ومؤكداً في الوقت نفسه تطلع الاتحاد الوطني إلى تشكيل الحكومة المقبلة بالشراكة مع الحزب الديمقراطي ضمن إطار الشراكة الحقيقية. كما كشف أن الاتحاد الوطني سيوقع اتفاقاً مع حراك الجيل الجديد مطلع شهر تموز المقبل، في خطوة تهدف إلى تعزيز التعاون السياسي خلال المرحلة المقبلة.

شاسوار عبدالواحد: سنوقع اتفاقنا مع الاتحاد الوطني نهاية الاسبوع المقبل

من جهته أكد شاسوار عبد الواحد، رئيس حراك الجيل الجديد، أن حراكه والاتحاد الوطني الكوردستاني يتجهان نحو توقيع اتفاق تحالف سياسي نهاية الاسبوع المقبل، مشيراً إلى أن الطرفين يسعيان إلى إحداث تغيير في أسلوب الحكم بإقليم كردستان. وقال عبد الواحد خلال مؤتمر صحفي عقده مساء الاربعاء ٢٠٢٦/٦/٢٤: إن حراك الجيل الجديد والاتحاد الوطني قررا أن يكون منصب رئيس الحكومة الجديدة من نصيب تحالفهما، معتبراً أن تغيير رئيس الحكومة سينعكس على حياة المواطنين ويؤدي إلى إحداث تغييرات ملموسة في إدارة شؤون الإقليم. وأوضح أن التحالف المرتقب بين حراك الجيل الجديد والاتحاد الوطني ليس موجهاً ضد الحزب الديمقراطي الكوردستاني، نافية ما تردد بشأن التوصل إلى اتفاق بينه وبين الاتحاد الوطني خلال فترة وجوده في السجن، واصفاً تلك الأنباء بأنها "غير صحيحة ومضللة".

كما اشار شاسوار عبد الواحد الحزب الى ان الديمقراطي الكوردستاني وقف وراء قرار اعتقاله، مؤكداً أن أصوات حراك الجيل الجديد في الانتخابات الاخيرة تعرضت للسرقة بقرار من الحزب الديمقراطي.



اشادات بمآثر الرئيس مام جلال في مراسيم تخرج الكلية العسكرية في قلاجوالان

جرت في مدينة السليمانية، الاحد ٢٠٢٦/٦/٢١، مراسيم تخرج الدورة الخامسة لطلاب الكلية العسكرية في قلاجوالان، بحضور نيجيرفان بارزاني رئيس اقليم كردستان وقوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كردستان والسادة مصطفى سيد قادر، نائب رئيس إقليم كردستان، ووزير شؤون البيشمركة ومحافظ السليمانية وعدد من كبار المسؤولين العسكريين والإداريين والسياسيين بإقليم كردستان وممثلو الدول في إقليم كردستان وذوو الخريجين وأساتذة ومدربو الدورة.

وخلال المراسيم القى رئيس اقليم كردستان كلمة اشار فيها الى الدور الكبير الذي لعبه فقيد الامة الرئيس مام جلال في دعم قوات البيشمركة وتأسيس الكلية العسكرية وفيما يأتي نص كلمته:

السيد قوباد طالباني، الخريجون الأعزاء، الحضور الكرام، طاب نهاركم،

أهلاً وسهلاً بكم جميعاً في مراسم تخرج الدورة الخامسة لإعداد الضباط في الكلية العسكرية الثالثة بـ(قلاجالان) في مدينة السليمانية الحبيبة. إن هذا المشهد الحافل بالانضباط والتنظيم والعزة موضع فخر لنا ولعوائلكم ولشعب كوردستان بأكمله.

سعيدون للغاية وفخرون بأننا نشهد اليوم معاً تخرج ٢١٠ ضابطاً من شباب كوردستان الواعين والأكفاء. وقد أكمل هؤلاء الضباط بعد تسعة أشهر من الجهد الدؤوب وسهر الليالي، دورة التأهيل العسكرية والأكاديمية والعملية بنجاح. وسينضمون كقوة جديدة وعلمية إلى هيكل وزارة شؤون البيشمركة ليسهموا في تطوير النظام الدفاعي الوطني لبلدنا.

إنه لموضع ثناء ومبعث تفاؤل أنكم بعد إكمالكم دراساتكم الجامعية انضمتم إليها الأحبة طوعاً وإرادة ورغبة منكم إلى صفوف التعليم العسكري. وهو ما يُظهر أعلى مستويات الإخلاص والوعي والانتماء الوطني لشعبكم. نحن وآباؤكم وأمهاتكم وأهلكم وزملاؤكم وكل من يحبكم، فخورون وسعيدون بقراركم هذا ونرجو لكم التوفيق والنجاح. وأقدم من أعماق قلبي أحرّ التهاني لكم ولعوائلكم العزيزة بمناسبة هذا النجاح الذي حققتموه، وأسأل الله أن يوفقكم ويجعلكم دائماً مرفوعي الرأس وناجحين في حياتكم ومسيرتكم. من هنا نستذكر بتقدير فخامة الرئيس مام جلال الذي تأسست هذه الكلية بأمر منه في عام ١٩٩٢ خدمة للوطن وكوردستان والعراق بأسره.

أيها الخريجون الأعزاء،

إن اسم البيشمركة وهويته مباركان للغاية. فالبيشمركة جزء ذهبي ورئيس من هويتنا الوطنية والقومية. ومن واجبنا جميعاً أن نصون هذا الاسم وهذه السمعة، هذه العزة وهذا التاريخ الحافل بالمفاخر، ونضال وتضحيات البيشمركة. ويتحقق هذا من خلال قيامكم أتمم الأعزاء الأحبة بتقديم خدماتكم في إطار قوة موحدة مهنية وطنية. في عصرنا الحديث هذا، لا ينحصر واجبكم في ميادين المواجهة التقليدية وحدها، بل عليكم أن تواكبوا تغيرات العصر والحداثة وروح الإبداع.

يجب أن يكون بناء الذات باستمرار من الناحيتين العلمية والمهنية، استراتيجية عملكم ومسيرة حياتكم المستقبلية. وأن تولوا الأهمية اللازمة بتعلم التكنولوجيا العسكرية المعاصرة لتواكبوا التطورات العالمية. يجب أن يكون شعوركم بالأمن الوطني قوياً، وأن تكون عندكم قراءة للتهديدات والمخاطر المحيطة، في كل مجال. بدءاً بمخاطر الإرهاب والعنف وخطاب الكراهية، ووصولاً إلى المخاطر الأمنية. يجب أن تعززوا معارفكم ووعيكم في هذا الصدد.

من المؤكد أنه إلى جانب هذا الواجب المقدس، ستبقى رعاية أحوال البيشمركة الأبطال وتحسين ظروفهم المعيشية من أولويات عملنا دائماً، لأنكم تستحقون حياة كريمة.

الخبجون الأعزاء،

لقد اجتزتم مرحلة مهمة بنجاح، لكن مسؤولياتكم ستكون من اليوم أوسع وأثقل. عليكم أن تكونوا في صفوف البيشمركة بمثابة الحامي الرئيس لمفاهيم التعايش والتسامح وقبول الآخر. فهذه الثقافة التي نفخر بها، جعلت من إقليم كردستان حاضنة آمنة لكل الأديان والقوميات المتنوعة، وموضع احترام وتقدير من جانب المجتمع الدولي كله. عليكم أن تكونوا حماة لمفاهيم وقيم المدنية والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة. لا تصبحوا أبداً جزءاً وطرفاً في الخلافات والنزاعات السياسية، بل يجب أن تبقوا قوة وطنية كردستانية تدافع عن كرامة الإنسان في هذا الوطن دون تمييز.

الحضور الكرام،

رسالتنا الدائمة للداخل الكوردستاني هي وحدة الموقف والوئام والتعاقد والاجتماع على كلمة واحدة بين كل القوى والأطراف السياسية ومكونات كردستان. ففوة إقليم كردستان وبقاؤه يضمنهما وثامنا في الداخل ووضعنا المصالح الوطنية العليا فوق كل الصراعات والاختلافات الأخرى. إن تنوعنا هو مكن ثرائنا، فكل مكونات كردستان بتنوع انتماءاتهم القومية والدينية تشكل معاً الهوية الجميلة لهذا الوطن. وهذا يضفي الكثير من الجمال والقوة على كردستان. وفي هذه المناسبة، أجدد شكر وتقدير إقليم كردستان إلى قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، التي دعمت العراق وإقليم كردستان عسكرياً بكل إخلاص في الحرب ضد داعش، وساعدتنا على هزيمة الإرهاب. نجدد الإعراب عن شكرنا وتقديرنا لاستمرار وإخلاص الدول الصديقة والحلفاء الذين يقدمون العون والمساعدة المهمة والجادة لنا في عملية الإصلاح بوزارة شؤون البيشمركة. صحيح أن هناك خطوات جيدة قد اتخذت، لكن ما نطمح إليه هو أكثر من هذا ويجب أن تكون الخطوات أسرع بكثير. يجب إيجاد حل للتلكؤ الحاصل في هذه العملية. فالتحديات والصراعات في المنطقة تتطلب منا الإسراع أكثر فأكثر في إنجاز هذه المهمة التي تخدم كل كردستان والعراق. لذا فإننا نطمئن كل الأطراف إلى أننا سنستمر بإرادة جادة وصلبة لتجاوز العقبات وإنجاح هذه العملية المصيرية، فتوحيد البيشمركة ضمان وقاعدة أساس لحماية الحقوق الدستورية والكيان الاتحادي لإقليم كردستان.

الخبجون الأحبة،

نتخرجون اليوم بفخر في ظل شموخ علم كردستان وعلم العراق، وهذا تعبير حقيقي عن واقع كون إقليم كردستان الاتحادي كياناً شرعياً دستورياً معترفاً به، وجزءاً دستورياً وقانونياً وأساسياً ضمن إطار دولة العراق الاتحادية. لذا ينبغي على الحكومة الاتحادية في بغداد أن تؤدي كل واجباتها والتزاماتها القانونية والدستورية تجاه البيشمركة، ولا سيما في مجال التسليح والتجهيز وتأمين كل احتياجاتهم العسكرية، كون البيشمركة حماة للسلام والأمن والاستقرار في كل العراق، وقد أشار الدستور إلى هذا بالكامل.

مستقبل إقليم كردستان وعموم العراق مرتبط بعضه ببعض. نجاحنا واحد، وتحدياتنا ومصيرنا مشترك. إننا في إقليم كردستان نتطلع بتفاؤل إلى العمل المشترك مع حكومة رئيس مجلس الوزراء السيد علي الزبيدي، لنضمن العمران والتقدم لكل العراق دون تمييز، وذلك على أساس الدستور والاحترام المتبادل والشراكة الوطنية الحقيقية. إن توجهننا الوطني والسلمي هذا، يأتي بالتوازي مع الوضع المبشّر الجديد الذي تشهده منطقتنا والعالم. ونحن في إقليم كردستان نرحب بسرور بانتهاء التوتر والحرب بين أمريكا وإيران من خلال الاتفاق والحوار والدبلوماسية. ونأمل أن تنتهي فعلاً.

ونجدد التأكيد على أن إقليم كردستان سيظل كما هو دائماً عامل أمان وجسراً للثقة في المنطقة. وقد عملنا وسواصل العمل على أن لا يكون العراق وإقليم كردستان جزءاً من مشاكل وتعقيدات المنطقة في ظل أي ظرف. إننا نريد ونعمل على أن نكون دائماً جزءاً من الحل والتعاون المشترك في سبيل ترسيخ السلام والاستقرار والتقدم والازدهار. وبغية إيجاد سبل المصلحة المشتركة والعمل المشترك في هذا البلد وفي هذه المنطقة التي نعيش فيها.

وفي الختام، نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة العميد والمعلمين المدربين والقائمين على الكلية العسكرية الثالثة بقلجوالان، على الجهد الكبير والمبارك الذي بذلوه في إعداد وتأهيل هؤلاء الشباب الكوردستانيين وإنجاح هذه الدورة العسكرية. أشد بحرارة على أيديهم.

ننحني إجلالاً للأرواح الطاهرة لشهداء كردستان الذين نشهد اليوم بفضل دمائهم كردستان حرة ونستطيع إقامة هذه المراسم، ونستذكر الشهداء الذين ضحوا بحياتهم لنجتمع نحن اليوم هنا في أمان. تحية وتقديراً للشهداء الأحياء، جرحانا الأبطال في كردستان وأينما كانوا، نتوجه إليهم بتقديرنا ومحبتنا، وأرجو لهم الشفاء العاجل. مبارك لكم، ومبارك لعوائلكم العزيزة، وآمل لكم النجاح والتوفيق في حياتكم ومهامكم ومسؤولياتكم الجديدة، أمد الله في أعماركم، دمتم موفقين ناجحين، ورعاكم الله تعالى في حياتكم.

شكراً جزيلاً.

قوباد طالباني : انضمام ٢١٠ ضباط شجعان إلى صفوف البيشمركة

هنأ قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان، الضباط البيشمركة الذين تخرجوا، اليوم الاحد، من الكلية العسكرية في قلاجوالان.

وقال قوباد طالباني في منشور على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك: اتقدم بتحياتي القلبية لكم أيها الرفاق البيشمركة، يا حماة أرض وأرواح وممتلكات شعب كردستان.

واضاف: لقد سررتُ وتشرفتُ بمرافقة السيد نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان والقائد العام لقوات البيشمركة، لحضور حفل تخرج الدورة الخامسة لضباط الكلية العسكرية في قلاجوالان.

واوضح قوباد طالباني: انضمّ اليوم ٢١٠ ضباط شجعان ومدربين إلى صفوف قوات البيشمركة لحماية ارض كردستان شعبها. أهني هؤلاء الضباط الأعزاء وعائلاتهم الكريمة. كما أودّ أن أهني مسؤولي كلية قلاجوالان العسكرية والمعلمين والمدربين الذين كان لهم دور هام في رفع مستوى كفاءة قوات البيشمركة.



ضرورة تعزيز التنمية والإصلاح المؤسسي وتحصين البلاد من الصراعات الإقليمية

تشير اللقاءات والتحركات الأخيرة لنائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني إلى حضور فاعل ومنتزاد في عدد من الملفات السياسية والاقتصادية والبيئية التي تشكل أولويات المرحلة الحالية في العراق وإقليم كردستان. فمن متابعة التطورات الإقليمية والدولية، ودعم استقرار العراق وتعزيز العلاقات بين أربيل وبغداد، إلى دفع مسارات الإصلاح المؤسسي والاقتصادي، وصولاً إلى معالجة الأزمات البيئية والخدمية، تتبلور رؤية حكومية تقوم على ترسيخ الاستقرار السياسي وتحويل التحديات إلى فرص للتنمية.

وفي هذا الإطار، جاءت لقاءات قوباد طالباني مع المسؤولين والدبلوماسيين الأجانب، إلى جانب اجتماعاته مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخدمي، لتؤكد أهمية الشراكة والتنسيق على المستويات المحلية والاتحادية والدولية، سواء في حماية العراق من تداعيات الصراعات الإقليمية، أو في دعم الإصلاحات الداخلية، أو في تنويع مصادر الدخل وتعزيز التنمية المستدامة.

وتعكس هذه التحركات اهتماماً متوازناً بين القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية والبيئية، انطلاقاً من قناعة بأن استقرار العراق وإقليم كردستان يتطلب بناء مؤسسات قوية، وتطوير الاقتصاد، وتحسين الخدمات، ومعالجة المشكلات البيئية المزمنة، بما يسهم في تعزيز رفاه المواطنين وترسيخ الاستقرار على المدى البعيد.

مباحثات مع السفير الروسي لدى العراق

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء إقليم كردستان، الثلاثاء ٢٣/٦/٢٠٢٦، السفير الروسي لدى العراق إلبروس كوتراشيف، وبحث معه عدداً من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وخلال اللقاء الذي حضره ماكسيم روبين القنصل العام الروسي في إقليم كردستان، جرى تبادل وجهات النظر بشأن آخر المستجدات في المنطقة، حيث أعرب الجانبان عن أملهما في أن يسفر التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران عن نتائج مرجوة لكلا الطرفين وللمنطقة بأسرها.

وفي محور آخر من اللقاء، تم بحث العلاقات بين الإقليم وبغداد، وفي هذا الصدد، أشار قوباد طالباني إلى تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، مؤكداً أن مرحلة جديدة قد بدأت في العراق، وأنه يتوجب على حكومتي الإقليم وبغداد في هذه المرحلة، بالتوازي مع حل الخلافات بينهما، العمل معاً والتنسيق من أجل تنمية الاقتصاد العراقي وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.

كما أوضح نائب رئيس الوزراء، أن العراق خطا في هذه المرحلة خطوات جيدة نحو الاستقلال السياسي، مشدداً على ضرورة أن تدعم جميع الأطراف هذه الحكومة الجديدة لتمكينها بشكل أفضل من حماية العراق من الصراعات الإقليمية والدولية.

مباحثات مع السفير الإيطالي

استقبل شيخ جعفر شيخ مصطفى، نائب رئيس إقليم كردستان، الأربعاء ٢٤/٦/٢٠٢٦، نيكولو فونتانا، سفير إيطاليا لدى العراق، والوفد المرافق له.

وخلال اللقاء، جرى بحث آخر التطورات السياسية والأمنية في العراق والمنطقة، والعلاقات بين إيطاليا وإقليم كردستان والعراق، إلى جانب الأوضاع الداخلية في إقليم كردستان والعلاقات بين أربيل وبغداد.

كما تناول اللقاء عملية الإصلاح وتوحيد قوات البيشمركة، وملف تشكيل الكابينة الجديدة لحكومة إقليم كردستان، وذلك بحضور توماسو سانسوني، القنصل العام الإيطالي لدى إقليم كردستان.

مناقشة واقع القطاع السياحي في الإقليم

اجتمع قوباد طالباني، نائب رئيس وزراء إقليم كردستان، الثلاثاء ٢٣/٦/٢٠٢٦، بحضور ساسان عوني وزير البلديات والسياحة، وژوان صابر رئيسة هيئة السياحة، مع الكادر الإداري لهيئة السياحة في إقليم كردستان.

في مستهل الاجتماع، أعرب نائب رئيس الوزراء عن شكره لأمل جلال، رئيسة هيئة السياحة السابقة، مشيراً إلى أنها كانت تمتلك رؤية واضحة وخطت خطوات هامة جداً خلال فترة مهامها لتطوير القطاع السياحي في الإقليم. كما هنأ ژوان صابر بمناسبة تسلمها منصبها الجديد رئيسة للهيئة، آملاً لها النجاح والتوفيق، ومبدياً استعدادها لتقديم كافة أنواع الدعم والتعاون من أجل تحقيق المزيد من التنمية في القطاع السياحي بالإقليم.

وجرى خلال الاجتماع بحث ومناقشة واقع القطاع السياحي في الإقليم، حيث أشار قوباد طالباني إلى وجود فرص كبيرة جداً لتطوير هذا القطاع، مؤكداً أنه في إطار سياسة تنويع مصادر الدخل، تهدف حكومة الإقليم – بالشراكة مع

القطاع الخاص - لتحويل القطاع السياحي الى أحد المصادر الرئيسة للدخل.
كما دعا نائب رئيس الوزراء إلى وضع آلية مناسبة لتعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين وزارة البلديات وهيئة السياحة والقطاع الخاص وجميع الجهات ذات العلاقة لتطوير هذا القطاع، فضلاً عن تشجيع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار في المجال السياحي وتقديم التسهيلات اللازمة لهم.

بحث الطول الجذرية والعاجلة لمشكلة تانجرو البيئية

زار قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان مديرية بيئة السليمانية واجتمع مع مدير ومسؤولي المديرية.

وفي مستهل الاجتماع الذي جرى الاثنين ٢٢/٦/٢٠٢٦، أعرب قوباد طالباني عن شكره لمديري وموظفي المديرية على أدائهم المنظم وانجاز اعمال المواطنين بتفان وإخلاص، داعياً إياهم الى بذل المزيد من الجهود لتقديم التسهيلات لإنجاز معاملاتهم وشؤونهم.

وتطرق المحور الرئيسي من الاجتماع الى مشكلة تانجرو، حيث أكد قوباد طالباني ان مشكلة منطقة تانجرو تشكل كارثة بيئية ليس للسليمانية فحسب بل للعراق عموماً، كون ان تلوث مياه مجرى الأنهار يتسبب بأضرار صحية للسكان ولعدد من المناطق العراقية الاخرى لذا فإن هذه القضية تعد مسألة وطنية ينبغي للحكومة العراقية المشاركة في إيجاد حل لها.

وأشار نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان في هذا الصدد الى انه سيجري مباحثات مع كبار المسؤولين في العراق من اجل وضع حل جذري لهذه المشكلة والعمل على تخصيص الميزانية اللازمة لها.

كما تناول محور آخر من الاجتماع مناقشة الحلول السريعة والطارئة، وتقرر تشكيل لجنة متخصصة من الجهات المعنية في محافظة السليمانية، حيث جرى تكليف اللجنة بالعمل خلال فترة زمنية محددة على إيجاد بعض الحلول السريعة والمباشرة بتنفيذها.





تأكيدات على ضرورة اتخاذ خطوات جادة لتجاوز التحديات

استقبل درباز كوسرت رسول، عضو المكتب السياسي مسؤول مكتب العلاقات للاتحاد الوطني الكوردستاني، الثلاثاء ٢٠٢٦/٦/٢٣ في مقر المكتب السياسي بمدينة أربيل، إلبروس كوتراشيف، سفير روسيا لدى العراق.

وجرى خلال اللقاء، الذي حضره ماكسيم روبين القنصل العام الروسي في إقليم كوردستان، ودارا خيلاني عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني، التباحث بشأن التطورات الإقليمية وآخر المستجدات السياسية.

وفيما يتعلق بتشكيل الكابينة الجديدة لحكومة إقليم كوردستان، تم التأكيد على التفاهم والحوار المستمر، حيث اتفق الجانبان على أن التأخر في تشكيل الكابينة الجديدة لحكومة الإقليم لا يخدم المصالح العامة، وعلى جميع الأطراف اتخاذ خطوات جادة برؤية وطنية لتجاوز التحديات.



اعلام الاتحاد الوطني:

قرار وزير الداخلية بحق قناة 8 تجاوز للقانون وانتهاك لحرية الصحافة

أسلوب جديد لإسكات جميع الصحفيين

أصدر بورد الإعلام في مكتب الإعلام والتوعية التابع للاتحاد الوطني الكوردستاني بياناً بشأن القرار الصادر عن وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان والمتعلق باعتقال مدير قناة (8) وأحد الإعلاميين البارزين في القناة، مؤكداً أن هذا القرار يمثل خرقاً للقوانين النافذة وتدخلًا في شؤون الصحافة والعمل الإعلامي، ويتعارض مع قانون العمل الصحفي في إقليم كردستان.

ودعا البيان الجهات المعنية كافة إلى منع تنفيذ هذا القرار والالتزام بالأطر القانونية التي تكفل حرية العمل الصحفي وتحمي حقوق الإعلاميين.

وفيما يأتي نص البيان:

اثار الأمر الصادر عن وزير داخلية حكومة إقليم كردستان بشأن اعتقال مدير قناة (8) وأحد الإعلاميين البارزين في القناة، الدهشة والاستغراب، لأنه من جهة يتعارض مع قانون العمل الصحفي في إقليم كردستان رقم (35) لسنة 2007، ومن جهة أخرى يخالف تعليمات نقابة صحفيي كردستان التي تنص على أنه لا يجوز

حتى استدعاء الصحفي أمام الجهات القانونية من دون وجود ممثل عن النقابة، فكيف بإصدار أمر القبض بحقه.

وفي الوقت ذاته، فإن مثل هذا القرار يُعد أسلوباً جديداً لإسكات جميع الصحفيين الذين ينشرون الأخبار والتقارير والمعلومات المتعلقة بملفات الفساد وأوجه القصور. وذلك في وقت تنشغل فيه بعض القنوات الإعلامية في أربيل، وبشكل يومي وبالقرب من وزير الداخلية نفسه، بحملات التضليل والهجوم والتشهير غير المبرر ضد السليمانية ومحيطها.

لذلك، فإن قرار وزير الداخلية يُعد تجاوزاً للقوانين والضوابط المنظمة للعمل الصحفي في كردستان، وتجاوزاً لدور القضاء ووزارة الثقافة في حكومة إقليم كردستان، وهو أقرب إلى أن يكون قراراً حزبياً منه إلى قرار حكومي.

اذ يعرب بورد الإعلام في الاتحاد الوطني الكوردستاني عن قلقه إزاء هذا القرار، ويعتبره تقييداً لحرية الإعلام، يدعو في نفس الوقت نقابة صحفيي كردستان ومنظمات المجتمع المدني إلى رفع الصوت ضد هذا الانتهاك، والعمل عبر الوسائل القانونية والمدنية لمنع تنفيذ مثل هذه القرارات.

أمر قبض سياسي وحزبي

الى ذلك قال كاروان أنور، سكرتير فرع السليمانية لنقابة صحفيي كردستان، للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني (PUKMEDIA) قائلاً: «أمر القبض الصادر عن وزارة الداخلية بحق الصحفيين في السليمانية (أحمد نجم وبزار دباغ)، يفتقر إلى وجود جهة مشتكية من الناحية القانونية، إذ لا وجود لها وهي مجهولة في هذه القضية. كما أن أي شخص يتم استدعاؤه للمثول أمام الشرطة أو المحكمة إذا كان صحفياً، يجب وفقاً لقانون العمل الصحفي، أن يرافقه ممثل عن نقابة الصحفيين أمام المحقق العدل والقاضي. والنقطة الثالثة هي أنه قبل صدور أمر القبض، يجب أن يبلغ الصحفي بـ (تبليغات رسمية) لثلاث مرات، وإذا تخلف عن الحضور في المرة الثالثة، فحينها فقط يصدر أمر القبض بحقه بهذا الشكل، وهو ما لم يحدث مطلقاً في هذه القضية».

وأضاف كاروان أنور: «هذه القضية يكتنفها الغموض، وأسبابها غير واضحة، ولا نعرف ما الذي فعله ليصدر مثل هذا القرار. ونحن كنا نقابة صحفيي كردستان في السليمانية لا نعلم ما هو السبب وراء ذلك. نحن لدينا قانون للعمل الصحفي صوّت عليه برلمان كردستان عام ٢٠٠٧ وصادق عليه رئيس الإقليم، وهو قانون نافذ ويُعمل به. كما أن لدينا في السليمانية محكمة مختصة بالصحفيين، فضلاً عن وجود خبراء قضائيين عينتهم المحكمة وهم مختصون بالعمل الصحفي ويبتون في مثل هذه القضايا».

وتابع قائلاً: «نحن نرى أن أمر القبض الصادر بحق هذين الصحفيين، أو لنقل هذه القضية برمتها، قد تم التلاعب بها وتسييسها وتحزيبها؛ لأن وزير الداخلية نفسه يعلم جيداً أن قضايا الصحفيين في إقليم كردستان لا تدار بهذه الطريقة. لذلك، نحن بانتظار الأيام القليلة القادمة لتتضح النوايا الكامنة وراء هذا القرار بشكل أكبر».



حاملاً الشكر لأهلها وخط لبناء جسور تعاون مشترك

وفد صحفيي من كربلاء المقدسة يزور حلبجة

زار وفد من نقابة صحفيي كربلاء، برئاسة حسين الشمري رئيس فرع كربلاء لنقابة الصحفيين، يوم الثلاثاء ٢٠٢٦/٦/٢٣ محافظة حلبجة وتم استقبال الوفد من قبل المحافظ نوخسه ناصح وقائم مقام المدينة سموكو سالار، وعبر الوفد عن شكره وتقديره للمواقف التي أبدتها أهالي حلبجة خلال حادثة الطفلة رقية التي غرقت في مياه شلال أحمد آواه. وعبر الوفد عن الامتنان للمواقف الإنسانية التي أظهرها أبناء حلبجة، من جانبه، قلد القائم مقام أعضاء الوفد مجسم نصب حلبجة، الذي يجسد هوية المدينة وتاريخها ورمزيتها بوصفها عنواناً للصمود والتضحية. وخلال اللقاء تم طرح فكرة انشاء توأمة بين المحافظتين لتعزيز التعاون والتنسيق في شتى المجالات.. فيما دعا عدد من أهالي حلبجة العتبتين الحسينية والعباسية المقدستين إلى تخصيص جزء من مشاريعهما الاستثمارية والخدمية لدعم المدينة وأبنائها، معتبرين أن الروابط التي نشأت بين كربلاء وحلبجة خلال هذه المحنة يمكن أن تتحول إلى جسور تعاون مستدامة تخدم المجتمعين. وزار الوفد، مصيف شلال أحمد آوا والمكان الذي شهد حادثة الطفلة رقية معبرا عن شكره وتقديره لأهالي المنطقة ومواقفهم مثمنا جهودهم الإنسانية الكبيرة..



لقاءات ومباحثات الفخامة..

الحوار والتنمية والشراكة ركائز المرحلة الجديدة

تعكس اللقاءات والأنشطة التي أجراها فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي خلال الأيام الماضية حضوراً وطنياً فاعلاً لرئاسة الجمهورية في إدارة الملفات السياسية والتنموية والخدمية والأكاديمية والدبلوماسية، انطلاقاً من دورها الدستوري في تعزيز الاستقرار وترسيخ التوافق الوطني ودعم مسارات التنمية الشاملة.

وقد اتسمت لقاءات رئيس الجمهورية بتنوع محاورها واتساع دوائرها، إذ شملت الحوار مع القوى السياسية، ودعم المحافظات، والاهتمام بقطاعات النقل والتعليم والإعلام، فضلاً عن تعزيز العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، بما يعكس رؤية تستند إلى بناء دولة المؤسسات، وترسيخ الشراكة الوطنية، ودعم التنمية المستدامة.

وأكدت مواقف فخامته خلال هذه اللقاءات أن الاستقرار السياسي والتوافق بين القوى الوطنية يمثلان المدخل الأساس لتحقيق التنمية، فيما يشكل الاستثمار في التعليم والبحث العلمي والبنى التحتية والموارد البشرية ركائز أساسية لبناء الدولة الحديثة ومواكبة التحولات المتسارعة. كما شدد على أهمية تعزيز العلاقات الدولية المتوازنة، وتطوير المؤسسات الوطنية، ودعم المحافظات والقطاعات الإنتاجية والخدمية، بما يلبي تطلعات المواطنين ويعزز مسيرة الإعمار والتنمية في العراق.

وأبرز ما جاء في هذه اللقاءات:

- ترسيخ الحوار والتوافق الوطني
- دعم التنمية والإعمار والخدمات
- الاستثمار في التعليم والبحث العلمي
- تعزيز الإعلام المسؤول والفضاء الرقمي
- توسيع العلاقات الخارجية والتعاون الدولي
- دعم المؤسسات الدينية والخدمية

المشاركة في مجلس العزاء الحسيني

شارك فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي يشارك في مجلس العزاء الحسيني الذي أقامه رئيس تيار الحكمة الوطني السيد عمار الحكيم، إحياءً لذكرى عاشوراء واستشهاد الإمام الحسين بن علي وأهل بيته وأصحابه (عليهم السلام).

مباحثات مع رئيس حزب تقدم

التقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأربعاء ٢٤ حزيران ٢٠٢٦، ببغداد، رئيس حزب تقدم السيد محمد الحلبوسي.

وجرى خلال اللقاء بحث مستجدات الأوضاع السياسية في البلاد وسبل تعزيز التعاون والتنسيق بين القوى الوطنية، فضلا عن مناقشة ملف استكمال الكابينة الوزارية وأهمية المضي في حسم الاستحقاقات الدستورية بما يخدم المصلحة العامة.

وأكد السيد الرئيس أهمية ترسيخ نهج الحوار والتوافق الوطني في معالجة القضايا المطروحة وتكثيف الجهود المشتركة للحفاظ على الاستقرار السياسي وتعزيز التعاون بين الجميع لتحقيق المصلحة العليا للبلاد. من جانبه أكد السيد الحلبوسي أهمية استمرار التنسيق والتشاور بين القوى السياسية ودعم الاستقرار وترسيخ الشراكة الوطنية.

مباحثات مع القائد العام للعمليات المدنية للاتحاد الأوروبي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الاثنين ٢٢ حزيران ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، القائد العام للعمليات المدنية للاتحاد الأوروبي السيد ستيفانو تومات و الوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز الشراكة والتعاون بين العراق والاتحاد الأوروبي سيما في المجالات الأمنية وتبادل الخبرات والاستشارات ودعم جهود ترسيخ الاستقرار، فضلا عن مناقشة آخر المستجدات والتطورات الأمنية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأكد السيد الرئيس أهمية مواصلة التنسيق والتعاون مع الاتحاد الأوروبي، موضحاً حرص العراق على بناء علاقات متوازنة مع شركائه الدوليين بما يعزز الأمن والاستقرار ومواجهة التحديات المشتركة. من جانبه جدد السيد ستيفانو تومات التزم الاتحاد الأوروبي بمواصلة التعاون مع العراق، مشيداً بالدور الذي يؤديه في دعم أمن المنطقة واستقرارها، ومؤكداً حرص ورغبة الاتحاد على تطوير مجالات العمل المشترك بما يخدم المصالح المتبادلة.

مباحثات مع وزير النقل

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأحد ٢١ حزيران ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، وزير النقل السيد وهب الحسني. وجرى خلال اللقاء بحث واقع قطاع النقل في البلاد، وآفاق تطويره بما يسهم في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، فضلاً عن أبرز التحديات التي تواجه القطاع وسبل الارتقاء بعمل المؤسسات التابعة للوزارة. وأكد فخامة رئيس الجمهورية أهمية تطوير منظومة النقل كونها الركيزة الأساس والشريان الحيوي للاقتصاد الوطني، مشدداً على ضرورة وتوسيع المشاريع الاستراتيجية التي تعزز الربط الداخلي والخارجي وتسهل حركة المواطنين والبضائع. كما أشار فخامته إلى أهمية اعتماد خطط استراتيجية مستدامة تواكب متطلبات النمو، وتنعكس إيجاباً على تحسين مستوى الخدمات والاستقرار الاقتصادي في البلاد. من جانبه، استعرض وزير النقل خطط الوزارة ومشاريعها الحالية والمستقبلية الهادفة إلى تطوير القطاع وتحسين مستوى الخدمات، مؤكداً حرصه على تطوير منظومة النقل وتذليل العقبات أمام المشاريع الاستراتيجية التي تعزز قدرات هذا القطاع.

استقبال رئيس مؤتمر صحة العراق

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأحد ٢١ حزيران ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، رئيس مؤتمر صحة العراق الشيخ أحمد أبو ريثة، يرافقه نائب رئيس المؤتمر الشيخ ضاري العرسان. وبحث اللقاء تطورات المشهد العام في البلاد، وسبل دعم المسارات التي تعزز التماسك المجتمعي، وترسخ قيم المواطنة، فضلاً عن استعراض السبل الكفيلة بتوحيد الرؤى إزاء القضايا الوطنية. وأكد فخامة رئيس الجمهورية أن ترسيخ الحوار والتوافق بين القوى الوطنية يمثل أساساً لضمان بيئة سياسية تسهم في دعم العمل الوطني، بما ينعكس إيجاباً على جهود التنمية والاستقرار في البلاد.

استقبال نقابة الأكاديميين العراقيين

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأحد ٢١ حزيران ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، وفد نقابة الأكاديميين العراقيين برئاسة النقيب السيد علي مسير ياسين.

وأكد رئيس الجمهورية أهمية الدور الذي تضطلع به النخب الأكاديمية والعلمية في بناء الدولة وترسيخ أسس التقدم والتنمية المستدامة، مشيداً بالجهود التي يبذلها الأكاديميون العراقيون في مختلف الجامعات والكليات والمعاهد ومراكز البحث العلمي، وما يقدمونه من إسهامات فكرية وعلمية تسهم في مواجهة التحديات وصناعة المستقبل.

وأشار السيد الرئيس إلى دعم رئاسة الجمهورية لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز مكانة الأكاديميين وتشجيع الكفاءات وبراءات الاختراع وتمكين المؤسسات العلمية والبحثية من أداء رسالتها الوطنية. من جانبهم، ثمن أعضاء وفد النقابة طروحات فخامة رئيس الجمهورية، واستعرضوا طبيعة عمل النقابة وحرصها على حماية الحقوق المشروعة للأكاديميين والدفاع عن حرياتهم الأكاديمية وصون كرامتهم.

مباحثات مع ، رئيس مجلس مفوضي هيئة الإعلام والاتصالات

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الاثنين ٢٢ حزيران ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، رئيس مجلس مفوضي هيئة الإعلام والاتصالات الدكتور بلاسم سالم، يرافقه السادة اعضاء المجلس. وجرى خلال اللقاء بحث عمل الهيئة ودورها في ضبط الأداء المؤسسي للقطاع الإعلامي، حيث أكد فخامة رئيس الجمهورية أن الإعلام المسؤول يمثل ركناً أساسياً في دعم الاستقرار المجتمعي وقيم المواطنة والتعايش، مشيراً إلى أهمية الارتقاء بالخطاب الإعلامي المهني الهادف، ومواجهة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة. كما شدد فخامته على ضرورة ترسيخ بيئة إعلامية ورقمية مسؤولة، تراعي طبيعة التحولات المتسارعة وانعكاساتها، وتدعم الالتزام بالمعايير المهنية والقانونية، وتُسهم في ضبط مضامين المحتوى الإعلامي، وترتقي بجودته.

من جانبه، استعرض السيد رئيس المجلس أبرز برامج الهيئة وخططها المستقبلية، والجهود الجارية في تنفيذ مهامها التنظيمية ، فضلاً عن أولويات العمل والمسارات المعتمدة خلال المرحلة المقبلة.

رسالة تهنئة من الرئيس الموريتاني

تسلم فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي رسالة تهنئة من الرئيس الموريتاني السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بمناسبة تسنّمه مهام منصبه، نقلها سفير موريتانيا لدى العراق السيد الحسن محمد أعليات الاثنين ٢٢ حزيران ٢٠٢٦.

وحمل الرئيس نزار ثاميدي السفير أعليات تحياته وتقديره إلى الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، مؤكداً حرص العراق على تعزيز العلاقات الثنائية مع موريتانيا وتطوير آفاق التعاون المشترك في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، بما يخدم المصالح المتبادلة للشعبين الشقيقين، ويعزز أواصر الأخوة والتنسيق بين البلدين.

من جانبه، أكد السفير الموريتاني حرص بلاده على توطيد علاقاتها مع العراق وتوسيع مجالات التعاون المشترك، بما يحقق تطلعات البلدين والشعبين الشقيقين.

استقبال رئيس هيئة الحج والعمرة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الثلاثاء ٢٣ حزيران ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، رئيس هيئة الحج والعمرة الشيخ سامي المسعودي والكادر المتقدم في الهيئة. وفي مستهل اللقاء أثنى فخامته على جهود الهيئة وحرص العاملين فيها على خدمة الحجاج، كما تسلم جانباً من كسوة الكعبة المشرفة كهدية من السيد رئيس الهيئة، حيث جرى استعراض واقع عملها، والخطط والبرامج الكفيلة بالارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها. وأكد فخامة رئيس الجمهورية أن فوز هيئة الحج والعمرة بجائزة لبيتيم كأفضل بعثة حج من بين بعثات الدول الإسلامية، من حيث التنظيم والخدمات للسنة الرابعة على التوالي، يُعدُّ إنجازاً يجسد حرص العراق على خدمة ضيوف الرحمن، ويعكس حجم الجهود المبذولة والإدارة المهنية التي أصبحت محل تقدير. من جانبه، أعرب الشيخ سامي المسعودي عن شكره وتقديره لفخامة رئيس الجمهورية على دعمه واهتمامه، مؤكداً أن الهيئة ماضية في تنفيذ خططها التطويرية والارتقاء بمستوى الأداء والخدمات، بما يضمن تقديم أفضل ما يمكن للحجاج والمعتمرين العراقيين، والحفاظ على سجل النجاحات التي تحققت بجهود جميع العاملين في الهيئة ومساندة مؤسسات الدولة.

استقبال وفد مجلس محافظة صلاح الدين

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأربعاء ٢٤ حزيران ٢٠٢٦، في قصر بغداد، وفد مجلس محافظة صلاح الدين برئاسة السيد عادل عبد السلام الصميدعي، حيث جرى بحث واقع محافظة صلاح الدين واحتياجاتها الخدمية والتنمية. وتمت خلال اللقاء مناقشة المشاريع الحيوية التي تسهم في تطوير البنى التحتية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لأبناء المحافظة، فضلاً عن استعراض أبرز المعوقات التي تواجه الإدارة المحلية وسبل معالجتها، حيث أكد السيد الرئيس أن محافظة صلاح الدين تمثل ركنا مهماً في مسيرة البناء والاستقرار في العراق، مشيراً إلى ضرورة دعم الجهود الرامية إلى تنفيذ المشاريع الإستراتيجية وتسريع وتيرة الإعمار وتوفير الخدمات الأساسية بما ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين ويلبي تطلعاتهم. وأشار رئيس الجمهورية إلى أهمية استثمار الإمكانيات الاقتصادية والزراعية التي تتمتع بها المحافظة والعمل على تهيئة الظروف المناسبة لاستقطاب المزيد من المشاريع الاستثمارية وخلق فرص العمل. كما دعا فخامته إلى ضرورة العمل بروح المسؤولية والتعاون بين مختلف القوى الوطنية بما يدعم الاستقرار ويعضد جهود التنمية وتنفيذ المشاريع التي تخدم أبناء المحافظة. من جانبه، أشاد وفد مجلس محافظة صلاح الدين بمواقف فخامة رئيس الجمهورية الداعمة للمحافظات، مؤكداً مواصلة العمل والتنسيق لتجاوز التحديات القائمة وتغليب المصلحة العامة لتعزيز الاستقرار وتحقيقاً لمزيد من التقدم في المسارات الخدمية والتنمية بالمحافظة.

استقبال رئيس جامعة الموصل

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأربعاء الموافق ٢٤ حزيران ٢٠٢٦ في قصر بغداد، رئيس جامعة الموصل الأستاذ الدكتور وحيد محمود الإبراهيمي. وأكد فخامة رئيس الجمهورية خلال اللقاء أن الجامعات أضحت اليوم فضاءات لإنتاج المعرفة وتطوير البحث العلمي، موضحاً أن بناء الدولة الحديثة وتعزيز قدرتها على مواكبة التحولات المتسارعة يبدأ من الاستثمار في التعليم والبحث العلمي، وأن رعاية الكفاءات العلمية والأكاديمية وتمكينها يُعدُّ خياراً استراتيجياً يرسخ أسس التقدم ويعزز مكانة العراق العلمية والحضارية. كما شدد فخامته على أهمية دعم الجامعات العراقية وتوفير المقومات الكفيلة بأداء رسالتها العلمية والمعرفية، فضلاً عن توفير البيئة الملائمة للباحثين والأكاديميين وتشجيع الابتكار والإبداع بين الطلبة.

من جانبه، استعرض السيد رئيس الجامعة أبرز الإنجازات التي حققتها الجامعة على المستويات الأكاديمية والعلمية والبحثية، إلى جانب مشاريعها التطويرية وخططها المستقبلية الرامية إلى الارتقاء بالبرامج التعليمية وتعزيز النشاط البحثي وتطوير الأداء المؤسسي، شاكرًا دعم فخامة رئيس الجمهورية المتواصل للمؤسسات الأكاديمية، وحرصه على تعزيز مكانة التعليم العالي ودوره في خدمة مسيرة التنمية في البلاد.

استقبال رئيس اتحادي المقاولين العراقيين والمقاولين العرب

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأربعاء ٢٤ حزيران ٢٠٢٦، في قصر بغداد، رئيس اتحادي المقاولين العراقيين والمقاولين العرب السيد علي السنافي والوفد المرافق له. وجرى خلال اللقاء بحث واقع قطاع المقاولات في العراق وآفاق تطويره ودوره في دعم جهود الإعمار والتنمية وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية، حيث أكد السيد الرئيس أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوفير البيئة المناسبة لعمل الشركات الوطنية بما يساهم في تسريع وتيرة الإنجاز وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. وأشار فخامته إلى أن العراق يمتلك فرصاً واعدة في مجالات البناء والإعمار والاستثمار، ما يتطلب الاستفادة من الخبرات الوطنية والعربية وتذليل العقبات التي تواجه قطاع المقاولات، مؤكداً أهمية توسيع التعاون مع الاتحادات والمنظمات المهنية العربية والاستفادة من تجاربها الناجحة في تنفيذ مشاريع البنى التحتية والخدمات لدعم خطط التنمية وتنشيط وتيرة العملية الاقتصادية في البلاد. من جانبه، استعرض السيد علي السنافي نشاطات اتحادي المقاولين العراقيين والمقاولين العرب، والجهود المبذولة لدعم الشركات الوطنية وتطوير قدراتها، مؤكداً الحرص على التعاون مع مؤسسات الدولة والمساهمة في تنفيذ المشاريع التي تخدم المواطنين وتدعم مسيرة البناء والإعمار.



عماد أحمد :

بين القفل والباب.. البحث عن مفتاح المستقبل

* الترجمة: نرمين عثمان محمد/ عن صحيفة كوردستاني نوي

وإذا كانت كل الأبواب مغلقة، فأين يكون الأمل؟ ومن هو المحق؟

المفتاح صامت، أما الإنسان فهو الذي يقرر أن يغلق الباب أو يفتحه.

هناك كلمات تحمل أكثر من معناها اللغوي. ومن هذه الكلمات: الباب، والقفل، والمفتاح. فهي ليست مجرد أسماء لأشياء مادية، بل تمثل قصة التاريخ الإنساني. فخلف كل باب انتظار، وخلف كل قفل خوف أو سلطة متوارية، وفي داخل كل مفتاح أمل بالخلاص والتجدد.

وإذا قرأنا تاريخ الشرق بلغة الفلسفة، سنجد أن كثيراً من الحروب والسلام، والانكسارات والنهوضات التي مرت بها الشعوب، لم تكن سوى محاولات متواصلة لحماية باب، أو كسر قفل، أو العثور على مفتاح مفقود.

ولهذا يمكن قراءة تاريخ العراق وكوردستان أيضاً بوصفه تاريخاً للأبواب والأقفال والمفاتيح؛ تاريخ وطن أغلقت أبوابه مراراً بأيدي الآخرين، وصُنعت أقفاله في الخارج، بينما ظل يبحث في داخله عن مفتاحه الخاص.

ومن منظور فلسفي، يرمز الباب إلى الحد الفاصل بين

كان الليل قد تأخر، وبعد انتهاء المباراة بين البرازيل والمغرب، وبينما كان صمت الليل يتسلل بهدوء إلى غرفتي، تذكرت تلك القاعدة القديمة التي كررها التاريخ آلاف المرات: لا قوة تدوم إلى الأبد، ولا ضعف محكوم عليه بأن يكون مصيراً نهائياً.

فالبرازيل، أسطورة كرة القدم، ذلك الفريق الذي كان يوماً أسد ميادين الكرة العالمية، يخضع اليوم، كما تخضع كل قوة أخرى، لقانون التغيير. وفي تلك اللحظة حُلِّقت أفكاره نحو التاريخ؛ إلى اليونان والإسكندر، إلى طارق بن زياد وجيشه، وإلى كل تلك القوى التي بدا في يوم من الأيام أنها امتلكت مفاتيح العالم وأبوابه، لكنها أصبحت اليوم مجرد أسماء وذكريات في صفحات التاريخ.

وقعت عيناى على مفتاح باب غرفتي. كان مفتاحاً عادياً، لكنه بدا لي في تلك الليلة كسؤال فلسفي عميق: من الذي يغلق أقفال الأبواب؟ ومن الذي يحتفظ بمفاتيح القوة؟ ومن الذي يصنع المفتاح الجديد لباب المستقبل عندما تتغير الأزمنة؟

وفي صمت الليل، شعرت وكأن حواراً يدور بين فكرتين: هل المفتاح صُنِعَ لإغلاق الباب؟ لا، بل لفتحه. للحماية والوصول والعبور. فإذا كانت كل الأبواب مفتوحة، فأين يكون الأمان؟



المفتاح الحقيقي للإصلاح لا يأتي من الخارج

رمز لوعد دي

إن المفتاح الحقيقي للإصلاح لا يأتي من الخارج. فلفتح الأقفال السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيق العراق وإقليم كردستان، نحتاج إلى مفتاح جديد، مفتاح محلي يُصنع في الداخل، ويُصاغ من سيادة القانون، وبناء المؤسسات، والشفافية، والثقة العامة، وتحمل المسؤولية المشتركة.

وفي ذاكرتنا الجماعية، كان المفتاح دائماً أكثر من مجرد قطعة حديد. فهو مفتاح بيت مهجور، ومفتاح قرية أُحرقت، ومفتاح العودة، ومفتاح الأحلام المؤجلة. وكلها رموز لوعد دي، وعدٍ بأن التاريخ لا يستطيع محو التطلع إلى الحرية.

وفي نهاية تلك الليلة، وقبل أن أطفئ مصباح غرفتي، نظرت مرة أخرى إلى مفتاح الباب. كان هو ذاته، لكنه لم يعد مجرد قطعة من الحديد، بل بدا لي درساً من دروس التاريخ.

لقد علمنا التاريخ أن كثيراً من السلطات حاولت أن تضع الأقفال على أبواب المستقبل، لكنها لم تستطع أن تمنع ولادة المفاتيح الجديدة، فالأبواب ستظل موجودة، والأقفال أيضاً ستظل موجودة، لكن مصير الشعوب لا يُكتب بعدد الأقفال، بل بقدرة وحكمة أولئك الذين يصنعون مفاتيح جديدة.

وربما لا تكون المهمة الكبرى لجيلنا هي كسر الأقفال القديمة، بل صناعة مفتاح المستقبل. فالوطن يشبه البيت؛ والبيت لا يحفظه القفل وحده، بل تبقية حياً الثقة والعدالة والمساواة والحرية.

ولهذا، بين الباب والقفل، ليس الأهم الباب نفسه ولا القفل، بل ذلك المفتاح الذي ما يزال في يد الإنسان، مفتاح يستطيع أن يغلق باباً، أو يفتح أفقاً، إنه المفتاح الذي اسمه المستقبل.

عالمين: عالم المعلوم وعالم المجهول. إنه الخط الرفيع بين الثقة والخوف، وبين الاستقرار والاضطراب، وبين الماضي والمستقبل. فكلما فُتح باب وُلدت فرصة جديدة، وكلما أُغلق تشكّل حدّ جديد.

وفي الأدبيات السياسية للشعوب، يشبه باب البيت حدود الوطن. إنه المكان الذي ينبغي للمواطن أن يشعر فيه بالأمان والاستقلال. لكن تاريخ العراق وإقليم كردستان المعاصر أظهر أن هذا الباب ظل كثيراً تحت تهديد الأخطار الخارجية والخلافات الداخلية. وفي لحظات كثيرة بدا الوطن نفسه كببت فُتحت أبوابها للمخاطر، لكنها أُغلقت في وجه أحلام أبنائه.

وفي فلسفة السلطة، لا يكون القفل مجرد أداة للحماية، بل كثيراً ما يكون رمزاً للخوف من التغيير، فكل سلطة تخشى المستقبل تحاول إقفال الأبواب، وكل نظام يخاف النقد يقيد الأصوات المختلفة أولاً.

وعندما ننظر إلى الواقع السياسي في العراق وإقليم كردستان، نرى أن كثيراً من المشكلات ليست ناتجة عن نقص الموارد بقدر ما هي نتيجة لانغلاق طرق التفكير. فالجمود الذي أصاب بعض المؤسسات، وتأجيل معالجة القضايا الأساسية، والاعتماد المستمر على الأساليب القديمة، كلها أوجدت حالة من الانسداد التاريخي.

ومن جهة أخرى، يرمز القفل أيضاً إلى إسكات الأصوات. فعندما تُقيد حرية الحوار والتفكير الجديد، يشعر المجتمع بالغرابة والاختناق. وعندما يحس المواطن بأن أبواب الفرص قد أُغلقت في وجهه.

والأخطر من ذلك أن هذه الأقفال لم تعد توضع على أبواب المؤسسات فقط، بل وُضعت كذلك على آمال الجيل الجديد. فالشباب الذي يعيش في انتظار لا ينتهي يشبه من يقف خلف باب مغلق ينتظر مفتاحاً لا يُعثر عليه، ومع ذلك، يبقى المفتاح موجوداً بين الباب والقفل.

فالمفتاح هو أكثر عناصر هذا الثلاثي ديناميكية؛ إنه رمز المعرفة والإرادة والحل. ولهذا فإن السؤال الأهم ليس: من صنع الأقفال؟ بل هو من يصنع المفتاح؟

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



علي سامي فالج:

التداعيات الاقتصادية للتفاهم الأمريكي الإيراني على العراق

قراءة في الممرات البديلة والتعافي المالي

بينما تتسابق التقديرات السياسية لقراءة أبعاد التفاهم الأمريكي-الإيراني الأخير برعاية باكستانية، تبرز الحاجة الملحة لتفكيك المشهد من منظور اقتصادي بحت، لا سيما بالنسبة للعراق الذي يمثل

كيفية استثمار هذه التهدئة لإعادة ترتيب الأوراق الاقتصادية الداخلية

العراقي فرصة لالتقاط الأنفاس واستعادة التدفق الطبيعي للإيرادات الماليّة، لكنها في الوقت ذاته تفرض على صانع القرار الاقتصادي والسياسي التفكير بجديّة في استدامة هذا الاستقرار. استراتيجية تنويع منافذ التصدير كضرورة حتمية

تأسيساً على معطيات الأزمة السابقة، لم يعد خيار تنويع مسارات تصدير النفط العراقي مجرد رفاهية اقتصادية، بل أصبح ضرورة أمنية واستراتيجية ملحة لحماية الأمن القومي. يتطلب الواقع الجديد من الحكومة العراقية استثمار التهدئة الحالية للذهاب نحو شراكات إقليمية أوسع لتفعيل منافذ تصدير بديلة تتجاوز الاختناق الجيوسياسي لمضيق هرمز، ومن أبرز هذه المسارات:

- المسار العربي المشترك: تفعيل وتوسيع شبكات التصدير عبر المملكة العربية السعودية وميناء ينبع، والربط مع الأردن وسوريا.
- المسار الشمالي: تعزيز مرونة التصدير عبر تركيا.

إن تفعيل هذه المسارات البديلة بكفاءة لا

الحلقة الأكثر تأثراً بالمتغيرات الجيوسياسية الإقليمية. فالإعلان الأولي عن الاتفاق، والذي شمل تفاهات حيوية مثل إعادة فتح مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية ورفع الحصار البحري، سرعان ما بدأت مفاعيله تنعكس على توقعات أسواق الطاقة الدولية وتقديرات القوى الإقليمية.

انكشاف ريعي وأمن ممرات الطاقة

لقد أثبتت التجربة الأخيرة وحالة الحرب التي شهدتها المنطقة، عمق أزمة «الانكشاف الريعي» للاقتصاد العراقي. فعلى الرغم من تمسك بغداد بسياسة الحياد الرسمي، إلا أن إغلاق مضيق هرمز وتعطل حركة الملاحة سابقاً تسببا في تراجع حاد في صادرات النفط العراقية. هذا التعطل كشف مجدداً عن هيكلية اقتصادية حرجة؛ إذ إن أي اضطراب أمني في مياه الخليج ينعكس بشكل فوري ومباشر على الاستقرار المالي والموازنة العامة للدولة العراقية، بغض النظر عن موقفها السياسي من الصراع.

إن الانفراجة الحالية وإعادة تشغيل خطوط الملاحة البحرية في مضيق هرمز تمنح الاقتصاد

ضرورة بناء مصدات تنموية تحمي بوصلة العراق الاقتصادية

السوق العراقية في حالة «ترقب حذر» وتذبذب في خطط التنمية البنيوية نظراً لاحتمالية عودة الضغوط الأمنية عند أي تعثر تفاوضي.

٣. **مسار الانهيار والارتداد:** تعثر المفاوضات خلال الستين يوماً المقبلة وعودة المواجهة، مما سيعيد الاقتصاد العراقي إلى مربع الاستجابة للأزمات ومواجهة مخاطر انكماش الإيرادات.

الخلاصة

إن التفاهم الأمريكي-الإيراني يمثل بالنسبة للعراق «نافذة فرصة» اقتصادية ثمينة وليست حلاً جاهزاً. إن التحدي الحقيقي أمام الدولة العراقية اليوم ليس في مجرد رصد زيادة العائدات النفطية الفورية نتيجة فتح المضيق، بل في كيفية استثمار هذه التهدئة الإقليمية لإعادة ترتيب الأوراق الاقتصادية الداخلية، وتحقيق السيادة المالية، وبناء مصدات تنموية تحمي العراق من أن تظل بوصلته الاقتصادية رهينة لتوافقات أو صراعات القوى الإقليمية والدولية.

يسهم فقط في تأمين تدفقات الطاقة، بل يتيح للعراق إمكانية ضخ كميات إضافية تتراوح بين ١/٤ إلى ١/٥ مليون برميل يومياً، مما يمنح الميزانية العامة مرونة أعلى في مواجهة الصدمات الخارجية ويغير من هندسة الاقتصاد العراقي وفقاً لدروس الحرب الجارية.

المسارات المستقبلية وبيئة الاستثمار

يرتبط أداء المؤشرات الاقتصادية العراقية في المرحلة المقبلة بمدى صلابته هذا الاتفاق وقدرته على الصمود، حيث نتوقع ثلاث مسارات أساسية:

١. **مسار الاستقرار المستدام:** نجاح المفاوضات والانتقال إلى اتفاق نهائي، وهو ما سيؤدي إلى استقرار طويل الأجل في أسواق الطاقة، وانخفاض كلف الشحن والتأمين البحري، وبالتالي تعزيز بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الثقة بالاقتصاد العراقي.

٢. **مسار الهدنة الهشة:** استمرار التفاهم المؤقت مع بقاء الملفات الجوهرية عالقة، مما يضع



بعد «سرقة القرن».. فضيحة نفطية كبرى تهز أروقة الدولة

ضبط أكثر من 85 مليون دولار و 98 مليار دينار

ومع استمرار تداعيات ملف «الفساد»، عادت قضية فساد جديدة لتصدر المشهد العراقي، وهذه المرة من داخل قطاع النفط، الشريان الاقتصادي الأهم للبلاد، فقد أعلنت السلطات القضائية العراقية عن ضبط عشرات الملايين من الدولارات ومليارات الدنانير والعقارات والممتلكات المرتبطة بوكيل وزارة النفط لشؤون التصفية الموقوف عدنان الجميلي، في قضية قد تكون من بين أكبر ملفات الفساد التي كشفتها بغداد خلال السنوات الأخيرة. وأعدت القضية إلى الواجهة التساؤلات بشأن

العين الإخبارية- خاص - علي الخفاجي: قبل أكثر من ٤ سنوات، كان العراقيون يتابعون تطورات ما عُرف بـ«سرقة القرن»، القضية التي ارتبطت برجل الأعمال نور زهير والمتعلقة باختلاس نحو ٢/٥ مليار دولار من أموال الأمانات الضريبية، والتي تعد واحدة من أكبر قضايا الفساد في تاريخ العراق الحديث. وقد شكلت تلك القضية محطة مفصلية في الجدل الدائر حول حجم الفساد المتراكم داخل مؤسسات الدولة، وآليات الرقابة والمساءلة، وقدرة السلطات على استرداد الأموال المنهوبة ومحاسبة المتورطين.

الحجز أيضاً: (٧٠ عقاراً، و ٢١ مركبة حديثة، ونحو ٣ كيلوغرامات من الذهب، وأرصدة وأصول مالية أخرى ما تزال قيد الحصر والتدقيق).

كيف بدأت القضية؟

تعود القضية إلى تحقيقات أجرتها الجهات المختصة بشأن شبكات هدر وسوء إدارة في مشاريع مرتبطة بقطاع التصفية النفطية، وهي ملفات يعتقد أنها تسببت بخسائر مالية كبيرة للدولة العراقية. وأدت التحقيقات إلى توقيف وكيل وزارة النفط لشؤون التصفية، عدنان الجميلي، إلى جانب مسؤولين وأطراف أخرى يشتبه بتورطهم في عمليات فساد وغسل أموال واستغلال للمنصب الوظيفي.

وتؤكد السلطات أن التحقيقات ما تزال مستمرة لتحديد جميع المتورطين وملاحقة الأموال والأصول المرتبطة بالقضية

تغييرات كبرى تعيد تشكيل الملف المالي العراقي

داخل العراق وخارجه. وفي ظل اعترافات الجميلي، أعلنت السلطات اعتقال محافظ صلاح الدين الأسبق ومدير عام دائرة صحة صلاح الدين الحالي، رائد الجبوري.

فساد جديد

وتصدرت قضيتان جديدتان ملف مكافحة الفساد في العراق، بعد إعلان النائب علاء الحيدري إلقاء القبض على مدير الخطوط الجوية العراقية مناف عبد المنعم بتهمة اختلاس أكثر من ١١٥ مليار دينار، متوقعاً أن تطال التحقيقات متهمين آخرين خلال الفترة المقبلة.

حجم الفساد داخل المؤسسات الحكومية ومدى قدرة الدولة على تفكيك شبكاته وملاحقة المتورطين فيها. وجرى اعتقال الجميلي في ٣٠ من مايو/أيار الماضي، وهو وكيل وزارة النفط لشؤون التصفية ومدير شركة مصافي الشمال ومصفى بيجي سابقاً في منطقة الإسحافي بمحافظة صلاح الدين بتهم فساد.

أموال مدفونة تحت الأرض

وأعلنت السلطات القضائية ضبط عشرات ملايين الدولارات ومليارات الدنانير العراقية إلى جانب عقارات وممتلكات واسعة، في واحدة من أكبر عمليات استرداد الأموال غير المشروعة خلال السنوات الأخيرة.

وأعلن مجلس القضاء الأعلى العراقي أن التحقيقات الجارية في القضية أسفرت عن ضبط أكثر من ٨٥ مليون دولار نقداً، فضلاً عن مبالغ كبيرة بالدينار العراقي تجاوزت ٩٨

مليار دينار، إضافة إلى مصادرة عشرات العقارات والمركبات الحديثة ومصوغات ذهبية.

ووفقاً لبيانات رسمية، تمكنت الجهات التحقيقية من العثور على جزء من الأموال داخل منازل ومواقع مختلفة، فيما تم اكتشاف مبالغ أخرى كانت مدفونة على عمق ٤ أمتار تحت الأرض داخل إحدى المزارع، الأمر الذي استدعى استخدام معدات متخصصة لاستخراجها.

كما أعلنت السلطات إحباط محاولة تهريب نحو ٥ مليارات دينار عراقي، وضبط ما يقارب ٢٠ مليار دينار في عملية منفصلة مرتبطة بالقضية.

وبحسب القضاء العراقي، شملت إجراءات

المناصب، إذ إن هناك من حافظوا على نزاهتهم حتى بعد مغادرة مواقعهم الوظيفية أو التقاعد.

اختبار حقيقي للحكومة

تأتي هذه القضية في وقت تعهدت فيه الحكومة العراقية الجديدة بمكافحة الفساد باعتباره أحد أكبر التحديات التي تواجه البلاد.

ويقول الخبير الاقتصادي العراقي، معن جاسم الزبيدي، لـ«العين الإخبارية»، إن حجم الأموال المضبوطة «يعكس وجود شبكات فساد منظمة أكثر من كونه حالة فردية»، مضيفاً أن القضية تمثل اختباراً حقيقياً لقدرة الدولة على الانتقال من مرحلة الكشف

عن ملفات الفساد إلى مرحلة استرداد الأموال وإصدار الأحكام القضائية النهائية.

ويرى الزبيدي أن «نجاح السلطات في تتبع الأصول والممتلكات المرتبطة

بالقضية قد يشجع على فتح ملفات أخرى ظلت مجمدة لسنوات».

ويعتقد أن أهمية القضية لا تكمن فقط في حجم الأموال المضبوطة، بل في المستوى الوظيفي للمتهم الرئيسي، مشيراً إلى أن الرأي العام العراقي اعتاد خلال السنوات الماضية على محاسبة موظفين ومسؤولين من مستويات متوسطة، بينما بقيت ملفات كثيرة تتعلق بمسؤولين كبار من دون حسم نهائي.

ويضيف أن «المعيار الحقيقي لنجاح الحملة الحالية سيكون مدى قدرتها على الوصول إلى جميع المتورطين بغض النظر عن مواقعهم السياسية أو الحزبية».

وفي ملف آخر، أكد النائب المستقل علي أنهير السراي مواصلة جهوده الرقابية لكشف ملفات الفساد رغم ما وصفه بحملات الاستهداف والتشويه، مشيراً إلى متابعتها ملف عقد شراء مركبات «MAN» البالغة قيمته نحو ٤٦٢ مليار دينار، والذي جرى إيقافه بقرار قضائي للاشتباه بوجود مخالفات وشبهات فساد.

وقال عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب عباس حيال، إن مكافحة الفساد تمثل أولوية لا يمكن التهاون فيها، مؤكداً أن هذه الظاهرة تهدد مؤسسات الدولة كافة وتتطلب إجراءات حازمة تشمل مختلف القطاعات دون استثناء، بما فيها المدنية والعسكرية.

وأوضح حيال

في حديثه لـ«العين الإخبارية»، أن استمرار بعض حالات الفساد يرتبط بنظام المحاصصة والتدخلات السياسية، داعياً إلى تعزيز الرقابة المسبقة على العقود وتفعيل دور

ديوان الرقابة المالية لمنع الهدر قبل وقوعه وليس بعده.

وأوضح أن نجاح أي حملة لمكافحة الفساد يتطلب حماية الموظف النزيه من الضغوط، وفي الوقت ذاته عدم التساهل مع المتورطين، مع التشديد على ضرورة الالتزام بالإجراءات القانونية وعدم التعميم أو التشهير، بما يضمن الحفاظ على المال العام وهيبة الدولة.

وتابع أن بعض المتورطين في الفساد يستندون إلى اعتقادهم بالحماية السياسية أو النفوذ، الأمر الذي شجع على تفشي التجاوزات المالية والإدارية، مؤكداً في الوقت نفسه أن هذا لا يشمل جميع من تسنمو

ضبط مليارات الدنانير والعقارات والممتلكات المرتبطة بوكيل وزارة النفط

العراق الحديث، وقد تتحول إلى محطة مفصلية في مسار مكافحة الفساد إذا ما أفضت إلى محاسبة شاملة واسترداد فعلي للأموال العامة.

من جانبه، يعتقد الباحث والمحلل السياسي العراقي، عباس الأسدي، إن «ما نشهده اليوم من إعلان متواصل عن ملفات فساد وإجراءات قضائية بحق مسؤولين وموظفين قد يُقرأ من زاويتين مختلفتين؛ فإما أنه يعكس توجهاً حقيقياً وجاداً لمكافحة الفساد وملاحقة المتورطين، أو أنه يمثل جزءاً من عملية تهيئة تدريجية للرأي العام لاستقبال ملفات أكبر وأكثر حساسية في المرحلة المقبلة».

ويقول في حديثه لـ«العين الإخبارية»، «عندما تتكرر أخبار الفساد بشكل يومي، ويعتاد المجتمع على مشاهد الاعتقالات والكشف عن الأموال والممتلكات المصادرة، فإن عنصر الصدمة

يتراجع تدريجياً، ما يجعل التعامل مع قضايا أكبر وأسماء أكثر نفوذاً أقل تأثيراً على الرأي العام مقارنة بما لو طُرحت بشكل مفاجئ».

وأضاف الأسدي وهو قريب من القوى السياسية «بطبيعة الحال، يبقى هذا مجرد تساؤل وتحليل محتمل، وليس استناداً إلى معلومات أو معطيات مؤكدة».

وتابع «ويبقى السؤال الأهم: هل ستصل حملات مكافحة الفساد إلى جميع المتورطين بلا استثناء، بغض النظر عن مواقعهم ونفوذهم؟ أم أن ما يُكشف اليوم ليس سوى جزء من ملفات أكبر قد تظهر تبعاً خلال الفترة المقبلة؟»

تأثير اقتصادي وسياسي

ويؤكد الزبيدي أن استمرار قضايا الفساد بهذا الحجم يؤثر بشكل مباشر على بيئة الاستثمار وثقة المؤسسات المالية الدولية بالاقتصاد العراقي.

ويكتسب هذا الأمر أهمية إضافية بعد إعلان مجموعة العمل المالي (FATF) إدراج العراق مجدداً ضمن «القائمة الرمادية» الخاصة بالدول الخاضعة لمراقبة مشددة في ملفات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو ما يفرض ضغوطاً إضافية على بغداد لتعزيز الشفافية والرقابة المالية.

ويرى أن الكشف عن هذه القضية قد يحمل

رسالتين متناقضتين؛ فمن جهة يؤكد استمرار وجود مستويات مرتفعة من الفساد داخل بعض المؤسسات، ومن جهة أخرى يعكس قدرة الأجهزة القضائية والرقابية على كشف

ملفات معقدة وملاحقة الأموال غير المشروعة.

هل تمثل القضية نقطة تحول؟

وعلى الرغم من الترحيب الشعبي الواسع بالإجراءات القضائية، فإن مراقبين يحذرون من أن نجاح مكافحة الفساد لا يقاس بحجم الأموال المضبوطة فقط، بل بقدرة الدولة على استعادة الأموال المنهوبة، وإصدار أحكام قضائية رادعة، ومنع تكرار مثل هذه القضايا عبر إصلاحات مؤسسية وهيكلية.

ومع استمرار التحقيقات وإعلان القضاء العراقي أن ملاحقة المتورطين ما تزال متواصلة، تبقى قضية عدنان الجميلي واحدة من أبرز قضايا الفساد في تاريخ

أكبر ملفات الفساد التي كشفتها بغداد خلال السنوات الأخيرة

تخضع جميع المؤسسات لمعايير الرقابة والمساءلة، وعندما يكون تطبيق القانون شاملاً للجميع دون استثناء، باعتباره الضمانة الأساسية لحماية الدولة ومؤسساتها.

تداول مقطع مصور قديم

وأظهرت مراجعات ومتابعات إعلامية أن المقطع المصور المتداول مؤخراً على منصات التواصل الاجتماعي، والمنسوب إلى مسؤول نفطي وهو مدير المشاريع بوزارة النفط أياد حسين جوهر والموظفة لينا رعد محسن (مديرة القسم المالي في هيئة مشاريع الشمال)، لا يعود إلى الفترة الحالية، بل جرى تداوله سابقاً خلال سنوات ماضية. وبحسب المعلومات المتداولة، فإن المقطع يعود إلى فترة سابقة ارتبطت بعمل وزارة النفط العراقية، وليس بحدث مستجد كما أوجت بعض المنشورات التي أعادت نشره خلال الأيام الأخيرة.

وتشير المعطيات المتاحة إلى أن الملف يعود إلى حقبة سابقة شهدت تعاقب عدد من المسؤولين على إدارة الوزارة، فيما لم تصدر حتى الآن بيانات رسمية جديدة تؤكد وجود تطورات قضائية أو إدارية مرتبطة بالمقطع المتداول.

ويأتي تجدد تداول الفيديو بالتزامن مع تصاعد الاهتمام الشعبي والإعلامي بملفات الفساد والتحقيقات الجارية في عدد من المؤسسات الحكومية، الأمر الذي أعاد إحياء نقاشات قديمة حول بعض القضايا التي أثارت في سنوات سابقة.

ويشير الأسدي إنه «في جميع الأحوال، فإن نجاح أي جهد لمكافحة الفساد يقاس بمدى شموليته وعدالته واستمراره دون انتقائية أو استثناء».

ماذا قالت الحكومة؟

من جهة أخرى، أبلغ رئيس الوزراء العراقي علي الزبيدي، القوى السياسية بما فيها الإطار الشيعي الحاكم الذي رشحه بأنه «لن يرحم الفاسدين مهما كانوا ولأي جهة سياسية ينتمون».

وقالت مصادر مقربة من مكتب الزبيدي لـ«العين الإخبارية»، إن رئيس الوزراء وجه رسالة حازمة إلى القوى السياسية المختلفة، أكد فيها أن الحكومة

ماضية في إجراءاتها ضد الفاسدين «مهما كانت مواقعهم وانتماءاتهم السياسية».

ووفقاً للمصادر، فإن رئيس الوزراء أبلغ عدداً من القيادات السياسية، بما في ذلك

أطراف داخل الإطار التنسيقي، الذي كان قد رشحه لرئاسة الحكومة، بأن «لا حصانة لأي متورط في قضايا الفساد»، مشدداً على أن المرحلة الحالية تتطلب إجراءات صارمة لاستعادة ثقة الشارع ومكافحة الهدر المالي.

وأضافت المصادر أن هذا الموقف يأتي في سياق تصاعد الجدل السياسي والشعبي حول ملفات فساد كبرى قيد التحقيق، وسط مطالبات بتوسيع دائرة المحاسبة وعدم اقتصرها على شخصيات أو جهات محددة.

وختمت المصادر إن الزبيدي أكد للقوى السياسية في اجتماعات منفصلة أن الإصلاح الحقيقي يبدأ عندما

تساؤلات بشأن حجم الفساد داخل المؤسسات الحكومية



فرست عبدالرحمن مصطفى:

الفساد في العراق... مرض السلطة أم إدمان المجتمع؟

ليس كم فاسداً تم القبض عليه؟ بل كم فاسداً لم يُقبض عليه بعد؟ وكم فاسداً سيولد غداً من رحم المنصب نفسه؟

المشكلة في العراق ليست أن الفاسد يسرق فقط بل أن المجتمع أحياناً ينظر إليه بإعجاب إذا نجح في السرقة دون أن يُمسك به. فحين يخرج مسؤول من منصبه بثروة هائلة، لا يسأله البعض من أين لك هذا؟ بل يسألونه كيف فعلتها؟ وكأن الفساد أصبح دورة تدريبية في الإدارة الحديثة.

الدكتور علي الوردى تحدث كثيراً عن ازدواجية الشخصية العراقية ذلك الصراع المستمر بين القيم

في كل مرة تعلن فيها الحكومة العراقية حملة جديدة لمحاربة الفساد، يشعر المواطن العراقي بشيء من الأمل وشيء أكبر من الفكاهة. الأمل لأن الفساد أصبح وحشاً يلتهم الدولة والفكاهة لأن العراقيين اعتادوا أن يسمعوا منذ عقود أن المعركة ضد الفساد بدأت للتو وكأن الفساد مواطن صالح ينتظر استدعاء المحكمة منذ عام ١٩٢١ ولم تصله التبليغات الرسمية حتى الآن.

الحكومة اليوم تعلن القبض على فاسدين ومصادرة أموال وفتح ملفات كانت حتى الأمس القريب محرمة على الاقتراب منها. لكن السؤال الذي يطارد الجميع

حين يخرج مسؤول من منصبه بثروة هائلة، لا يسأله البعض من أين لك هذا؟

مستعد لدفعها. يحتاج إلى موظف يبيع القانون ومراجع يريد شراء استثناء من القانون.

لقد أثبت التاريخ العراقي أن المشكلة ليست في نقص القوانين، فالعراق يملك من القوانين ما يكفي لملء مكاتب كاملة. المشكلة كانت دائماً في غياب المحاسبة. فالقانون الذي لا يُطبق يتحول إلى قطعة أثاث حكومية جميلة لكنها بلا وظيفة.

لذلك فإن القضاء على الفساد لا يبدأ من السجون فقط بل من تغيير الثقافة التي تعتبر المنصب غنيمة والمال العام مالاً مجهول الأب والواسطة حقاً مكتسباً والتهرب من القانون نوعاً من الذكاء الاجتماعي.

إن أخطر أنواع الفساد ليس ذلك الذي يسرق الملايين، بل ذلك الذي يقنع المجتمع بأن السرقة أمر طبيعي. وعندما يصل المجتمع إلى هذه المرحلة يصبح الفاسد فرداً عادياً بينما يبدو النزيب شخصاً غريباً يحتاج إلى تفسير.

لهذا فإن معركة العراق مع الفساد ليست معركة ضد أشخاص فقط بل معركة ضد عقلية تراكمت عبر عقود طويلة. وعندما ينتصر القانون على العلاقات والكفاءة على المحسوبية والمواطنة على الغنيمة، عندها فقط يمكن للعراقيين أن يعلنوا أن الفساد لم يعد حاكماً خفياً للدولة بل مجرد متهم ينتظر دوره أمام العدالة.

المثالية والمصالح الواقعية. فالفرد العراقي قد يلعن الفساد صباحاً ثم يبحث عن واسطة بعد الظهر ويشكو من المحسوبية مساءً ثم يطلب تعيين ابن عمه ليلاً. الجميع يريد دولة قانون بشرط أن يبدأ تطبيق القانون على الآخرين أولاً.

ومن يقرأ التاريخ السياسي العراقي يكتشف أن الفساد لم يكن ضيفاً طارئاً على الدولة بل كان يتغير شكله مع تغير الأنظمة. في العهد الملكي كان يرتدي ربطة عنق أنيقة وفي الجمهوريات لبس الزي العسكري وفي العقود الأخيرة صار يرتدي بدلة ديمقراطية ويحمل بطاقة حزب أو طائفة أو قومية. تغيرت الأزياء وبقي الممثل نفسه يؤدي الدور ذاته على المسرح.

الأنظمة السياسية تتغير والحكومات تتبدل والشعارات تتبدل، لكن العلاقة بين السلطة والامتيازات بقيت ثابتة. وكأن المنصب في العراق ليس تكليفاً لخدمة الناس بل فرصة نادرة ينبغي استثمارها قبل انتهاء العرض وإغلاق شبك التذاكر.

ومع ذلك فإن تحميل المجتمع وحده المسؤولية ظلم للحقيقة، كما أن تحميل النظام وحده المسؤولية هروب من الحقيقة. الفساد يشبه رقصة التانغو يحتاج إلى طرفين. يحتاج إلى مسؤول يقبل الرشوة ومواطن

المرصد التركي و الملف الكردي



الكرد لا يستطيعون انتظار ربيع آخر أو سلطة أخرى

موقع حزب (DEM)/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

فيما يأتي ملخص تحريري للترجمة العربية الكاملة للمقابلة التي أجراها الرئيس المشارك لحزب DEM تونجر باكيرهان مع موقع ٢٤:٢٤:

«كل تأجيل يقوي المعارضين للعملية ويضعف الداعمين لها»

* دخلت العملية الجارية مرحلة مهمة، وأنتم تؤكّدون باستمرار ضرورة إقرار القانون قبل انتهاء الدورة البرلمانية، لكن هناك أحاديث عن تأجيله إلى الخريف. هل تتوقعون مثل هذا التأخير؟ وكيف تقيمون الوضع الحالي؟

-باكيرهان: لقد دخلت العملية عامها الثاني. وعند مقارنتها بتجارب مشابهة في العالم، يمكن القول إن عتبات مهمة تم تجاوزها خلال فترة قصيرة نسبيا. والعقدة الأساسية في مثل هذه العمليات تكون دائما قضية السلاح، وقد جرى حل هذه العقدة خلال الأشهر الثمانية الأولى. فقد حل حزب العمال الكردستاني نفسه وأحرقت الأسلحة. وفي تجارب أخرى كانت هذه الخطوة تأتي في نهاية المفاوضات بعد سنوات طويلة، أما هنا فقد جاءت في البداية.

كما أن اللجنة التي تشكلت في البرلمان بمشاركة سياسية واسعة وضعت، رغم نواقصها، خريطة طريق. ومن خلال تقرير اللجنة، قدم البرلمان للمجتمع تعهدا بالحل.

بعد اللقاء الذي جرى في ٢٧ آذار بين السيد عبد الله أوجلان ووفد الدولة، كان من المتوقع أن يأتي القانون الإطار في شهر نيسان، لكنه لم يأت. وانشغلت الساحة السياسية بالنقاشات المتعلقة بالتوصيفات المختلفة، بينما بقيت الخطوات العملية معلقة.

يجب أن نقول بوضوح إن القانون الإطار ليس نسا سحريا سيحل القضية الكردية، ولا يمكن أن يدعي ذلك. لكنه يجب أن يكون تنظيما ينقل مسألة العنف إلى أرضية سياسية وقانونية ويعزز تلك الأرضية. لدى السيد أوجلان إطار مكون من سبع أو ثماني نقاط، ولدينا أيضا كحزب استعداداتنا الكاملة. كما أن الظروف الراهنة والدعم المجتمعي يصبان في مصلحة اتخاذ الخطوات.

«إذا تأجل الأمر إلى الخريف فإن قضية الثقة ستدخل مرحلة مختلفة»

قال رئيس الجمهورية أيضا، وكذلك رئيس البرلمان نعمان قورتولموش، إن العملية يجب أن تتسارع، ونحن نرى ذلك أمرا إيجابيا.

وبشكل خاص فإن السيد قورتولموش، الذي قدم للمجتمع تعهدا بالحل، ينبغي أن يتحمل مسؤولية أكبر، وألا يكتفي بدور الداعي فقط.

إذا لم تُتخذ خطوات في تموز، وإذا تأجل الأمر إلى الخريف، فإن مسألة الثقة ستأخذ بعدا مختلفا تماما. فكل تأجيل يقوي المعارضين للعملية ويضعف المؤيدين لها.

آمل أن تكون الشائعات المتداولة غير صحيحة، لأن تجاهل مطلب المجتمع بالحل هو عبء لا يستطيع أحد تحمله.

سنكون أكثر إصرارا على الحل، وسنطور سياسات تزيد الضغط المجتمعي. وسنواصل الحديث مع المجتمع، وسنوضح في كل المنابر من يقف في أي موقع، ولماذا لم تُتخذ الخطوات، ومن يؤخر الحل.

فنحن مصرون على السياسة الديمقراطية، وسنعمل على جعل السياسة أكثر ارتباطا بالمجتمع.

حول تصريحات أركان باش بشأن «المرشح الذي لغته الأم الكردية»

**** أثارت تصريحات رئيس حزب العمال التركي أركان باش جدلا عندما قال إنهم قد لا يتفقون على مرشح رئاسي لغته الأم الكردية. كيف تقيمون هذا النقاش؟**

-باكيرهان: لقد قرأت مقابلة أركان باش. ومن حق حزب العمال التركي أن يمارس السياسة وفق برنامجه ومرشحه ورؤيته والمشكلة ليست في الموقف البرنامجي، وإنما في ربط الأمر بعبارة «مرشح لغته الأم الكردية».

بالنسبة للكرد، تمثل اللغة قرنا كاملا من الإنكار. وما زالت اللغة الكردية تُصنف أحيانا بوصفها «لغة غير معروفة»، ولذلك فهي مرتبطة بالوجود والكرامة والهوية.

«يجب أن نبتعد جميعا عن الخطابات التي تفتح الجراح»

واضاف باكيرهان: بغض النظر عن النوايا، فإن أي تعبير قد يؤدي إلى سوء فهم يتعلق باللغة يمكن أن يعيد فتح الجراح وقد قال أركان باش لاحقا: «الجرحي هم الذين يعرفون جراحهم» وهذا هو جوهر القضية. فهناك شعور حقيقي بالأذى، ولا يمكن التقليل من شأنه. ينبغي علينا جميعا الابتعاد عن الخطابات التي تفتح جراح بعضنا البعض.

«الانتباه إلى التصريحات المتعلقة باللغة الأم هو من مقتضيات الديمقراطية والثورية»

واوضح باكيرهان: لفهم هذه القضية ينبغي النظر إلى تاريخ النضال المشترك بين الحركة اليسارية والاشتراكية التركية وحركة الحرية الكردية، ففي المؤتمر الرابع الكبير لحزب العمال التركي عام ١٩٧٠، وفي ظل الظروف السياسية آنذاك، جرى اتخاذ خطوات ثورية تتعلق بحقوق الكرد ولغتهم وكان هذا الموقف من الأسباب التي أدت إلى إغلاق الحزب. ولهذا فإن الانتباه إلى التصريحات المتعلقة باللغة الأم يعد من متطلبات أن يكون الإنسان ثوريا وديمقراطيا ومؤمنا بأخوة الشعوب.

«يجب ألا نسمح بإضعاف العلاقة التاريخية بين اليسار التركي والحركة الكردية»

وشدد باكيرهان في حوار: عند اتخاذ المواقف السياسية ينبغي الانتباه إلى ألا تتجاوز الحسابات الواقعية الحدود المبدئية وحدود النضال المشترك. ولا ينبغي السماح بإضعاف العلاقة التاريخية والثورية بين الحركة اليسارية والاشتراكية التركية وحركة الحرية الكردية بسبب حسابات انتخابية أو تحالفات محتملة.

كما أن النظام عمل تاريخياً على هندسة اليسار والاشتراكيين سياسياً، وسعى إلى إنتاج «يسار مقبول» يبتعد عن النضال الكردي. وقد ظهر ذلك في الستينيات والسبعينيات، ثم تعزز بعد انقلاب ١٢ أيلول، واستمر في تسعينيات القرن الماضي من خلال تجريم كل القوى الديمقراطية التي وقفت إلى جانب الحركة السياسية الكردية واليوم تُعاد الاستراتيجية نفسها بوسائل مختلفة.

«دخول الاشتراكيين في نقاشات استنزافية في هذه المرحلة يخدم القوى المهيمنة»

وأعلن باكيرهان: بعد المقابلة التي نشرتها ٢٤، صدرت دعوات تضامن وإشادة من أوساط معروفة بمواقفها العنصرية والمعادية للکرد. وهذا أمر يدعو إلى التفكير. القضية لا تتعلق بشخص أو حزب بعينه، بل بما قد تخدمه الأرضية السياسية الناتجة عن هذه النقاشات. في ظل الأزمات العالمية والإقليمية، ومع استمرار عملية السلام في تركيا والأزمة الاقتصادية والتضييق على المعارضة، فإن دخول الاشتراكيين في نقاشات تضعف بعضهم البعض لا يخدم سوى القوى المهيمنة. نحن نؤمن بتوسيع النضال المشترك. وأضاف باكيرهان: نحن ندرك أن الجريح يعرف جرحه، لكن اليد التي تشفي الجرح هي يد النضال المشترك ومسؤوليتنا التاريخية ليست رفض هذه اليد، بل التمسك بها والبحث عن البرامج المشتركة. لذلك فإن هذه القضية انتهت بالنسبة لنا. وسنواصل توسيع النضال المشترك باعتبارنا ديمقراطيين واشتراكيين.

«لا يملك أي طرف في عمليات السلام حق اختيار محاوره»

****تعرضتم لانتقادات خلال عملية السلام السابقة، كما تتعرضون اليوم لانتقادات مماثلة. كيف تقيّمون ذلك؟**

-باكيرهان: هذه الانتقادات غير عادلة، لقد كان أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي والکرد في مقدمة المشاركين في احتجاجات غيزي وكان الراحل سري ثريا أوندر من أوائل من ذهبوا إلى هناك. لطالما قيل إن الصراع المسلح يمثل أكبر عقبة أمام السياسة الديمقراطية واليوم تتغير هذه الأرضية، إذ ألقى حزب العمال الكردستاني السلاح وحل نفسه ومن الطبيعي أن يكون أكثر من يدعم هذه العملية هم القوى الديمقراطية واليسارية.

«الکرد لا يستطيعون انتظار ربيع آخر أو سلطة أخرى»

وقال باكيرهان: لا يوجد في أي عملية سلام في العالم حق لاختيار الطرف المقابل ولا يستطيع الكرد انتظار حكومة أخرى أو ربيع آخر، فبينما يستمر سقوط الضحايا وتتواصل سياسات الاستيعاب وتُستهلك الطاقات المجتمعية، فإن القول: «لننتظر حتى تتغير السلطة» هو أمر غير عقلائي.

لدينا خلافات عميقة مع الحكومة الحالية في معظم القضايا، لكن قضية السلام تتجاوز هذه الخلافات فالهدف الأساسي هو وقف إراقة الدماء المستمرة منذ عقود.

«البعض ينظر إلينا كقوة تعبئة فقط»

واوضح باكيرهان: كنا من أوائل من ذهبوا إلى سراج خانة دعما للمعارضة كما وقفنا بوضوح ضد محاولات استخدام القضاء للتدخل في الحياة السياسية، لكن بعض الأوساط تنظر إلينا فقط باعتبارنا قوة تعبئة لخدمة أجنداتها ونحن لا نقبل بذلك. كذلك لن نصمت تجاه الظلم الذي يتعرض له أي طرف فالتضامن بالنسبة لنا مبدأ وليس خيارا.

من يسأل دائما: أين حزب DEM؟ نقول له: أينما يوجد الظلم يوجد حزب DEM. وإذا جرى إحصاء التضامن، فنحن أقل الأطراف مديونية.

«نحن تركيا نفسها»

وشدد باكيرهان في حوارهِ: إذا نظرتم إلى بنية الحزب أو إلى كتلته البرلمانية، فسترون تمثيل الشعوب والمعتقدات المختلفة والنساء والتقاليد النضالية المتنوعة، لا يوجد حزب آخر يجسد هذا التنوع التركي بهذا الشكل. في الحقيقة، نحن نمثل تركيا بكل تعدديتها. وسنصبح حزبا أكثر شمولية وتأثيرا، ولن نكتفي بدور المعارضة، بل نطمح إلى إدارة البلاد بصورة ديمقراطية.

«حددنا موعد مؤتمر الحزب في ٢٠ أيلول ٢٠٢٦»

قال باكيرهان إن حزب DEM حدد موعد مؤتمره العام في ٢٠ أيلول ٢٠٢٦. وأوضح أن الحزب أجرى خلال الفترة الماضية نقاشات موسعة ومراجعات نقدية ودراسات بحثية لفهم توقعات المجتمع ونقاط القوة والضعف وفرص التطور. وأضاف أن المؤتمرات في تقاليد الحزب ليست مجرد تغيير للأسماء أو القيادات، بل تمثل لحظة لمراجعة التجربة والتفاعل مع التحولات السياسية والاجتماعية.

وأكد أن المؤتمر المقبل سيعقد بروح جديدة تستجيب للتغيرات التي تشهدها تركيا والشرق الأوسط والعالم.

وختم بالقول إن الحزب يريد عقد مؤتمر قادر على تقديم رؤية ديمقراطية لإدارة البلاد، داعيا الشباب والنساء وجميع المؤمنين بالسلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية إلى دعم مسار المؤتمر والمشاركة في العمل السياسي داخل الحزب.



نهجنا هو طريق السلام و العدالة و الديمقراطية

موقع حزب (DEM)/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

أجرت الرئيسة المشتركة للحزب، تولاي حاتم أوغولاري، تقييما للتطورات الراهنة خلال الاجتماع الأسبوعي للكتلة البرلمانية، وفيما يأتي أبرز ما جاء فيه:

الاعتراض على سياسات الحرب والنااتو والإمبريالية ليس جريمة

استيقظنا هذا الصباح مجددا على أخبار حملة اعتقالات واسعة. فمنذ الساعة الثالثة فجرا، وخاصة في أنقرة، نشهد موجة مكثفة من المدهامات والاعتقالات.

وقبيل انعقاد قمة حلف الناتو، جرى اعتقال مئات النشطاء والثوريين والاشتراكيين في أنقرة، وهو ما يمثل اعتداء واضحا وصريحا على الحقوق الديمقراطية والحريات السياسية ومن بين المعتقلين الرئيسة المشتركة لحزب الثورة، رفيقتنا إليف تورون أونيرين، إلى جانب عدد كبير من الناشطين، ففي الوقت الذي تستضيف فيه تركيا اجتماعا لحلف الناتو، تُفرض إجراءات أمنية تكاد تشل الحياة العامة في البلاد بأكملها. ومن أجل استضافة الناتو وفقا لرغبات السلطات، جرى اعتقال مئات الأشخاص فجرا.

إن الاعتراض على اجتماع الناتو المقرر عقده في أنقرة خلال شهر تموز هو في جوهره اعتراض على نظام الحرب

والاستغلال، كما أنه اعتراض واضح على قيام الناتو بدور شرطي العالم والمنطقة خدمة للمصالح الإمبريالية. وبينت حاتم أوغولاري أن الدول الأعضاء في الحلف كانت تخصص ٢ بالمئة من ناتجها القومي الإجمالي للناتو، إلا أن القرار الجديد رفع هذه النسبة إلى ٥ بالمئة، ما يعني تخصيص خمسة بالمئة من الدخل القومي للدول الأعضاء لأغراض التسلح وقالت إن الثوريين والاشتراكيين الذين جرى اعتقالهم يحتجون على هذه السياسات، ففي وقت يواجه فيه العالم الجوع والفقر، ويعاني فيه ملايين المواطنين في تركيا من أوضاع اقتصادية صعبة، يتم تخصيص هذه المبالغ الضخمة للتسلح.

وأضافت أن هذا الاعتراض لا يخص المعتقلين وحدهم، بل يمثل اعتراضا مشتركا على سياسات الحرب والإنفاق العسكري.

وأكدت أن المدهامات الليلية تستهدف مطلب الشعوب بالسلام، كما تستهدف اعتراض الاشتراكيين والثوريين على الناتو وسياسات الحرب، مشددة على أن هذا الصوت لا يمكن إسكاته. وقالت إن المطالبة بالسلام لا يمكن قمعها عبر كسر الأبواب أو تحويل أنقرة إلى سجن كبير، كما لا يمكن منع الاعتراض الشعبي بهذه الوسائل.

وأشارت إلى أن قرار والي أنقرة بتعليق الحقوق الديمقراطية للمواطنين لمدة أسبوعين ضمن التدابير المتعلقة بقمة الناتو أمر مرفوض.

وأضافت أن حزب DEM لا يكتفي بالاعتراض السياسي، بل تقدم أيضا بدعوى قضائية عبر لجنة القانون التابعة له ضد هذه القرارات.

وأكدت أن التعبير عن الموقف من سياسات الحرب أو الناتو أو الإمبريالية ليس جريمة، بل هو حق مشروع، مطالبة بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين، ومشددة على رفض الحزب لجميع أشكال التضييق على الحقوق الديمقراطية.

ليكن شهر محرم مناسبة للسلام والعدالة والعيش المشترك

وفي جانب آخر من كلمتها، تناولت حاتم أوغولاري مناسبة شهر محرم، مشيرة إلى أن أبناء الطائفة العلوية يحيون خلاله ذكرى الإمام الحسين وجميع المظلومين الذين قتلوا معه في كربلاء. وقالت إن شهر محرم يمثل بالنسبة للعلويين رمزا للمقاومة في وجه الظلم والانحياز إلى جانب المظلومين منذ واقعة كربلاء وحتى اليوم. وتمنت أن تُقبل الصيامات والقرايين التي يقدمها المؤمنون خلال هذه المناسبة، وأن يكون شهر محرم مناسبة لتعزيز السلام المجتمعي والعدالة والديمقراطية والأخوة والعيش المشترك والأمل بمستقبل أفضل.

يجب تنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية فوراً

وقالت حاتم أوغولاري إنها زارت خلال الأسبوع الماضي سجن سجنان، حيث أجرت على مدى يومين لقاءات مع المعتقلين في قضية كوباني، ومن بينهم ديلك ياغلي، زينب كارامان، علي أوركوت، ناظمي غور، ألب ألتين أورش، غوناي كوبيلاي، بولنت بارماقسييز، وإسماعيل شنغول.

كما زارت في السجن نفسه كل من آيشة كوكهان، ليلي كوفن وميليكه غوكسو وأكدت أن الأمل والإيمان بالسلام والنضال ما زالا حاضرين بقوة في عيون هؤلاء المعتقلين رغم سنوات السجن الطويلة، مشيرة إلى أن جدران السجون الباردة لم تستطع كسر إرادتهم أو إضعاف إيمانهم بالنضال.

وأضافت أن المعتقلين تحدثوا بإصرار وثقة عن الكيفية التي ينبغي أن تتطور بها المرحلة الحالية، وعن أهمية مواصلة النضال السياسي والديمقراطي في تركيا من قبل القوى اليسارية والاشتراكية والديمقراطية.

وأوضحت أن قضية كوباني تمثل، في جانب منها، الثمن الذي دفعته القوى اليسارية والاشتراكية والقوى المتضامنة مع الشعب الكردي نتيجة نضالها المشترك.

وأكدت أن جميع المعتقلين يرفضون سياسات السلطة الحالية وسيواصلون مقاومتها. وأضافت: «في الوقت الذي نتحدث فيه عن السلام، صدر يوم الجمعة الماضي حكم بالسجن لمدة ١٩ عاما ونصف العام بحق آيشة كوكهان. ومن غير المقبول أن نتحدث عن السلام وعن التحول الديمقراطي وعن الحوار، بينما تصدر مثل هذه الأحكام الثقيلة.»

وشددت على وجود قرارات مهمة صادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن قضية كوباني، سواء فيما يتعلق بسلهتين دميرتاش أو معتقلين آخرين.

وأكدت من جديد ضرورة التنفيذ الفوري لهذه القرارات، قائلة: «نطالب بتطبيق قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشكل عاجل.»

كما وجهت التحية والتضامن إلى جميع المعتقلين السياسيين، وعلى رأسهم سلهتين دميرتاش، فيغن يوكسداغ، آيشة كوكهان ويلي كوفن، مؤكدة أن النضال من أجل حريتهم سيستمر حتى خروجهم من السجون.

كل قمة عالمية تفتح الباب أمام كارثة جديدة

وقالت حاتم أوغولاري إن العالم يشهد اليوم أزمات وحروباً ودماراً في مناطق عديدة، مؤكدة أن هذه التطورات ليست صدفة، بل هي نتاج أزمات النظام الرأسمالي التي تعمقت منذ الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وتفاقت خلال جائحة كورونا واستمرت مع تصاعد الحروب والصراعات.

وأضافت أن كل قمة دولية كبرى باتت تفتح الباب أمام أزمات جديدة، مشيرة إلى قمة مجموعة السبع الأخيرة، حيث كان العالم ينتظر خطوات لإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية، لكن التطورات ذهبت في اتجاه تصعيد جديد.

ورأت أن النظام العالمي يعيد تشكيل نفسه في ظل التعددية القطبية، وأن التطورات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي والرقمنة زادت من أهمية المعادن والعناصر النادرة، وهو ما أصبح أحد دوافع الصراعات الحديثة، إلى جانب التنافس على الطاقة والممرات التجارية والأسواق.

وأضافت أن القوى الاقتصادية الكبرى باتت تتخلى حتى عن المؤسسات والقيم التي أنشأتها بنفسها، بما في ذلك حقوق الإنسان والديمقراطية والحقوق الاجتماعية التي تحققت نتيجة نضالات طويلة.

وقالت إن المستفيدين من هذه الأوضاع هم شركات السلاح والاحتكارات وجماعات المصالح والمضاربون، بينما تتحمل الشعوب والأغلبية الساحقة من البشر كلفة الحروب والأزمات.

وأكدت أن مواجهة هذا المسار تتطلب تضامناً دولياً بين الشعوب والعمال والنساء والمدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان، وتعزيز النضال الأممي على مستوى العالم.

كل خطوة يُفَضَّل فيها الحوار على الحرب هي خطوة ثمينة

وفيما يتعلق بالتطورات الإقليمية، رحبت حاتم أوغولاري بالمباحثات الجارية بين إيران والولايات المتحدة، معتبرة أن أي خطوة يُقَدَّم فيها الحوار على الحرب تعد خطوة مهمة وقيمة. وقالت إن صمت السلاح يمثل مكسبا للبشرية، معربة عن أملها في أن تصل هذه المباحثات إلى نتائج عملية وألا تبقى مجرد اتفاقات على الورق. وفي الوقت نفسه، أشارت إلى استمرار الهجمات الإسرائيلية على لبنان، مؤكدة أن القصف المتواصل أدى إلى سقوط آلاف الضحايا وتهجير أعداد كبيرة من السكان. وأضافت أن القضية الفلسطينية ما تزال تمثل إحدى أهم قضايا الشرق الأوسط، وأن استمرار الحرب والأزمات الأخرى لا ينبغي أن يؤدي إلى تهميش القضية الفلسطينية أو تجاهل استمرار الاحتلال ومعاناة المدنيين الفلسطينيين. وأكدت أن شعوب المنطقة سئمت الحروب والعنف والتهجير والدمار، وأن الحاجة إلى السلام أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

دعوة إلى الإصلاح الداخلي وتعزيز المساواة في إيران

ووجهت حاتم أوغولاري رسالة إلى السلطات الإيرانية، داعية إلى الاستفادة من التجارب والأزمات الأخيرة من أجل إطلاق عملية إصلاح داخلي. وقالت إن تحقيق السلام الداخلي في إيران يمثل أهمية كبيرة، وإن ضمان المساواة في المواطنة بين الكرد والأذريين والفرس والبلوش يعد أمرا حيويا، خصوصا في هذه المرحلة. كما دعت إلى توسيع الحريات العامة وحقوق النساء، وإلغاء العقوبات المتعلقة بحرية التعبير والمظهر الشخصي، ووقف تنفيذ أحكام الإعدام. وأشارت إلى الاحتجاجات الاجتماعية والعمالية التي شهدتها إيران قبل اندلاع الحرب، حيث خرج العمال والموظفون وأصحاب المهن للمطالبة بالعدالة وتحسين الأوضاع المعيشية. وأكدت أن المطالب المتعلقة بالخبز والعدالة والحقوق الديمقراطية يجب أن تُواجه بالحوار والإصلاح، لا بالعنف أو القمع، معربة عن أملها في أن تشكل المرحلة المقبلة فرصة لبداية جديدة تستجيب لتطلعات المواطنين وتفتح الطريق أمام السلام والاستقرار.

التنظيمات الكردية في إيران تبنت موقفا يستند إلى مصالح الشعوب

وأضافت حاتم أوغولاري أن لديها كلمة توجهها إلى الشعب الكردي والتنظيمات الكردية في إيران التي اختارت البحث عن الحل داخل البلاد وليس خارجها. وقالت إن الموقف الذي تبناه الكرد خلال فترة الحرب يحمل أهمية تاريخية ويستحق استجابة مناسبة من قبل السلطات.

وأشارت إلى أنه منذ اندلاع الحرب جرت محاولات لدفع الكرد إلى مسارات خطيرة واستخدامهم كقوة بالوكالة في الصراع، إلا أن التنظيمات الكردية في إيران أثبتت، من خلال مواقفها وممارساتها، أنها لن تكون أداة بيد أي طرف. وأكدت أن هذه القوى تبنت موقفا واضحا يقوم على أساس مصالح الشعوب وحقوقها، معتبرة أن هذا النهج يحمل قيمة كبيرة.

وأضافت أن موقف الكرد في المنطقة واضح، إذ إن بغداد هي الجهة المعنية في العراق، وأنقرة في تركيا، ودمشق في سوريا، وطهران في إيران.

وقالت إن على الدول الأربع إدراك أهمية هذا الموقف والتعامل معه بخطوات عملية، مشيرة إلى أن الحكومات المعنية مطالبة برؤية الدور الذي يلعبه الشعب الكردي في دعم السلام والاستقرار الإقليمي. كما دعت السلطات الإيرانية إلى الاستجابة لهذا التوجه عبر التخلي عن سياسات الإعدام والإنكار تجاه الكرد، واتخاذ خطوات ديمقراطية جديدة.

وأكدت أن مستقبل إيران المشترك يمر عبر تحقيق السلام المجتمعي وبناء نظام ديمقراطي يقوم على المساواة ويعزز حرية المرأة وحقوق المواطنين.

هل يريد البرلمان استمرار الصراع؟

وأكدت حاتم أوغولاري أن تركيا تمر بأزمة اقتصادية عميقة في وقت تشهد فيه المنطقة والعالم اضطرابات كبيرة.

وأشارت إلى أن البلاد تقع في قلب منطقة تشهد توترات متصاعدة تمتد من البحر الأسود والقوقاز إلى الحدود الجنوبية وشرق البحر المتوسط، الأمر الذي يجعل تركيا في مركز التغيرات الجيوسياسية وصراعات الطاقة. وقالت إن هذه التطورات تحمل في الوقت نفسه فرصا ومخاطر كبيرة بالنسبة للشعوب في تركيا. وأضافت أن السبيل لحماية المجتمع من هذه التهديدات يتمثل في ترسيخ السلام الداخلي والعدالة الاقتصادية والديمقراطية وسيادة القانون.

وأكدت أن مشروع السلام والديمقراطية يكتسب أهمية أكبر في ظل التوترات الإقليمية، وأن تركيا ينبغي أن تكون قوة إقليمية داعمة للسلام لا امتدادا للصراعات والحروب.

وأشارت إلى لقاءات أجراها الحزب مع شرائح مختلفة من المجتمع الكردي، حيث نقلت تساؤلات أحد المواطنين الذي قال: «إذا كانت عناصر حزب العمال الكردستاني تريد إلقاء السلاح والعودة إلى البلاد والمشاركة في الحياة السياسية، فلماذا لا يُظهر البرلمان إرادة حقيقية؟ وهل يريدون استمرار الصراع؟ وما الذي ستخسره البلاد إذا عاد هؤلاء إلى الحياة المدنية؟ وما الذي يمنع اتخاذ خطوات قانونية؟»

وقالت إن هذه الأسئلة لا تخص حزب DEM وحده، بل هي أسئلة يطرحها مواطنون في تركيا، داعية البرلمان إلى تقديم إجابات واضحة.

وأضافت أن المرحلة الحالية لم تعد تحتتمل الاكتفاء بإعلانات حسن النية، وأن إصدار القانون الإطار أصبح ضرورة عاجلة.

يجب أن يُعهد السلام إلى دولة القانون لا إلى الإرادة المزاجية

وأشارت حاتم أوغولاري إلى تصريحات المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية، الذي أعلن أن المرحلة الحالية وصلت إلى مرحلة الإطار القانوني.

كما لفتت إلى تصريحات رئيس البرلمان نعمان قورتولموش، الذي قال إن القانون الإطار سيُدرج على جدول أعمال البرلمان في أقرب وقت.

وأكدت أن هذه التصريحات مهمة، لكن المطلوب هو ترجمتها إلى خطوات عملية خلال الدورة التشريعية الحالية، دون تأجيلها إلى دورات لاحقة وقالت إن تأجيل القانون أو إرجاءه سيؤدي إلى إضعاف الآمال التي تشكلت داخل المجتمع، وأضافت أن لا أحد يملك الحق في كسر آمال المواطنين الكورد والأترك والعلويين والشركس واللاز وجميع مكونات المجتمع الذين ينتظرون السلام.

وأكدت أن القانون الإطار، في ظل توقف السلاح، يمكن أن يفتح المجال أمام تعزيز الحقوق الجماعية والمواطنة المتساوية والتعددية والديمقراطية المحلية.

وشددت على أن السلام لا يجب أن يبقى رهينة القرارات الفردية أو المزاج السياسي، بل ينبغي أن يستند إلى نظام قانوني واضح.

وأضافت أن القانون الإطار يمكن أن يشكل خطوة للانتقال من مناخ الصراع والعنف إلى المجال السياسي والقانوني، وقد يمثل إحدى أهم الخطوات السياسية في الشرق الأوسط خلال القرن الحادي والعشرين، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الكردية.

وقالت إن الضمان الحقيقي للسلام لا يتمثل فقط في صمت السلاح، بل في حضور القانون، وإن الحل الدائم لا يتحقق عبر الأمنيات، وإنما من خلال الضمانات الديمقراطية.

وأكدت أن تركيا تحتاج اليوم إلى بناء مستقبل مشترك بدلا من إدارة مخاوف الماضي. وفي ختام كلمتها، أشارت إلى أن حزب DEM وقياداته ونوابه وناطقيه واصلوا منذ أشهر الدعوة إلى السلام والتأكيد على أهمية هذه العملية بالنسبة لتركيا والمنطقة.

وقالت إن الحزب عمل من أجل السلام، وتعامل مع حالات الغموض والتأخير بخطاب يدفع العملية إلى الأمام، لأنه يدرك أن السلام لا يتحقق تلقائيا، بل يحتاج إلى نضال وتنظيم مجتمعي واسع.

وأكدت أن ترسيخ السلام لا يمكن أن يتم من قبل الكرد وحدهم، بل يتطلب مشاركة جميع المواطنين الراغبين في مستقبل أفضل للبلاد.

وختمت بالقول إن تقوية المفاوضات تتطلب أيضا تقوية النضال المجتمعي، ولذلك سيواصل الحزب حضوره في الساحات وال ميادين والعمل من أجل السلام والديمقراطية.

وأضافت أن الحزب سيواصل السير في الطريق الذي اختاره، معتبرة أن هذا الطريق هو طريق السلام والعدالة والديمقراطية والحريات.

واختتمت كلمتها بالقول: «طريقنا هو طريق السلام، وطريقنا هو طريق العدالة، وطريقنا هو طريق الديمقراطية، وطريقنا هو طريق الحريات. وليكن طريقنا مفتوحا.»

الحرب على ايران.. تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة



قالباف: ما حدث كان على نقيض تام مع حسابات مخططي الحرب

من باكو.. طهران تعرض الأساس لأي اتفاقيات أمنية مع الخليج

التوقف الراهن هو توقف مؤقت لتنسيق الملفات فقط، وليس تعليقا أو إلغاء للعملية التفاوضية الشاملة. وتهدف مذكرة التفاهم الإستراتيجية الموقعة

أعلنت وزارة الخارجية الباكستانية، يوم الأربعاء، أن المحادثات الفنية والتقنية بين الولايات المتحدة وإيران ستستأنف رسميا الأسبوع المقبل، مؤكدة أن

انتصار ايران هو رسالة ايمانية للامة الاسلامية

وأضاف كبير المفاوضين الإيرانيين أن الحرب الأخيرة التي خاضتها بلاده ضد الولايات المتحدة وإسرائيل لم تكن مجرد مواجهة عسكرية اعتيادية على جبهات متعددة، بل كانت جهداً استراتيجياً منظماً يهدف كلياً إلى تغيير موازين القوى الاستراتيجية الإقليمية وفرض قواعد اشتباك جديدة في المنطقة. وتأتي تصريحات قاليباف الحازمة متزامنة مع جولة دبلوماسية إقليمية يجريها وزير الخارجية الأمريكي، ماركو روبيو، في منطقة الخليج لعرض بنود الاتفاق النووي الإيراني المؤقت على ثلاث دول رئيسية؛ حيث كانت دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، ودولة الكويت من بين دول الخليج التي استهدفتها الترسانة العسكرية الإيرانية بشدة خلال أسابيع الحرب قبل التوصل إلى التهدئة الحالية. وأكد قاليباف أن «ما حدث كان على نقيض تام مع حسابات مخططي الحرب. فلقد أثبت الشعب الإيراني أن عصر فرض الإرادة على الشعوب المستقلة قد ولى، وقد رأيتم كيف أشاد العالم بهذا الصمود وهذا الانتصار».

وتابع: هذه الحرب، وإن فرضت تكاليف باهظة على شعبنا، إلا أنها كشفت حقيقة أساسية، وهي أن مقاومة الشعب وصموده، بصفته القوة الحقيقية، تعمل على إرباك حسابات المعتدين في أشد الظروف قسوة.

الأسبوع الماضي بين واشنطن وطهران إلى وقف القتال بصفة كاملة، وفتح مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية، وتقديم مساعدات وتسهيلات اقتصادية لإيران مقابل تعهدها القاطع بعدم تطوير أسلحة نووية؛ إلا أن المذكرة تركت تفاصيل حيوية وهيكلية، مثل مستقبل البرنامج النووي الإيراني ومصير مخزونها الضخم من اليورانيوم المخصب، ليتم التطرق إليها وحسمها خلال مهلة الـ ٦٠ يوماً من المفاوضات الحاسمة المستمرة. في هذه الأثناء صرح رئيس البرلمان الإيراني وكبير المفاوضين، محمد باقر قاليباف، يوم الأربعاء ٢٤ يونيو ٢٠٢٦، بأن طهران مستعدة تماماً لعقد «اتفاقيات أمنية» موسعة مع الدول الإسلامية، بالتوازي مع تعزيز «التعاون الاقتصادي» المتبادل، في خطوة دبلوماسية تهدف إلى إعادة ترتيب أوراق النفوذ الإقليمي في مرحلة ما بعد الحرب.

وأوضح قاليباف، خلال الكلمة التي ألقاها في مؤتمر الاتحاد البرلماني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقد في العاصمة الأذربيجانية باكو: «إن إيران مستعدة لعقد اتفاقيات أمنية مع الدول الإسلامية، ولا سيما دول الخليج، على أن تُبنى هذه الاتفاقيات على أساس تعاون اقتصادي مستدام ومصالح متبادلة تضمن استقرار الممرات المائية الحيوية».

أمن المنطقة يجب أن تضمنه دول المنطقة نفسها

يثمر إلا حين يتخلى الطرف المقابل عن فرض إرادته على شعب متحضر، ويعترف بحقوقنا. ولهذا السبب، تحولت مذكرة التفاهم الموقعة في إسلام آباد إلى إعلان هزيمة أمريكا.

واستطرد موضحاً ان «الجمهورية الإسلامية الإيرانية ترحب بسلام يقوم على حقوق الشعوب والاحترام المتبادل والالتزامات المتوازنة والمصالح المشروعة. ومن هذا المنطلق، نؤمن بأن الدفاع المقدر والتماسك الوطني والدبلوماسية الرشيدة هي عناصر متكاملة، وأن تكاملها الذكي يضمن الأمن والاستقرار. والأولى أن تكون شعوب وحكومات المنطقة هي من تقرر مصيرها، لا أن يتخذ الآخرون القرارات نيابة عنها انطلاقاً من مصالحهم الأنانية».

وأكد «قالبياف» على ان «سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقوم على هذه المبادئ الأساسية: أن أمن المنطقة يجب أن تضمنه دول المنطقة نفسها؛ فلا دولة في المنطقة ستجد أمنها في انعدام أمن الآخرين. كما يجب أن يكون الاقتصاد والتنمية في المنطقة لصالح جميع شعوبها. وينبغي تسخير الطاقات الهائلة والمتنوعة للعالم الإسلامي، من موارد الطاقة وممرات النقل إلى رأس المال البشري والعلمي، في مسار التنمية المستدامة وازدهار الدول الإسلامية وشعوبها».

فالسلم المستدام ليس نتاج استسلام أو ضغط أو ذل، بل هو نتاج الاقتدار والعزة والاحترام.

ولفت رئيس مجلس الشورى الاسلامي في كلمته الى ان «انتصار الشعب الإيراني يحمل رسالة مهمة إلى مسلمي العالم، وهي أن الحفاظ على الاستقلال والعزة الوطنية مرهون بالإيمان بتعاليم الإسلام الإنسانية. فالقرآن يعلمنا ألا نظلم ولا نُظلم، ويأمرنا بأن نكون في أقصى درجات القوة، وألا نتكل على الكافرين، وأن نتمسك بحبل الله ولا نتفرق، ويخبرنا أن فئة قليلة ياذن الله قد تنتصر على أعداء كثير، ويضمن لنا النصر إن آمننا بالله إيماناً حقيقياً. وقد طبق الشعب الإيراني المسلم هذه الأوامر الإلهية بعمله المؤمن».

ومضى في القول مؤكداً على ان «الجمهورية الإسلامية الإيرانية، رغم ما عانته من آلام وخسائر في الحرب العدوانية الأخيرة، تُصر على قاعدة أساسية، وهي: تفضيل المنطق على القوة، وتفضيل المقاومة على الاستسلام».

وأضاف قالبياف: لقد أثبتت التجارب أن الدبلوماسية لا تكون مستدامة وفعالة إلا عندما تقوم على الاحترام والمساواة والاعتراف بسيادة الدول، وتستند إلى دعم الشعوب. وتفاهم إسلام آباد لم يكن نتاج ضغط أو إكراه، بل ثمرة المقاومة واقتدار الشعب الإيراني الباسل؛ إنه تفاهم أثبت أن الحوار لا



شرق أوسط ما بعد الحرب.. المفاوضات ومستقبل المنطقة

خبراء يناقشون بنود الاتفاق الجديد وثوراته وتداعياته الإقليمية

نشرة «ذي إيرانيست». وفيما يلي ملخص المقررين لمداخلاتهم.

ريتشارد نيفيو:

في جوهرها، تقايض مذكرة التفاهم الجديدة بين «واشنطن» و«طهران» إعادة فتح مضيق هرمز مقابل إنهاء الحصار الأمريكي على الموانئ الإيرانية. ويقترن هذا التبادل بعود بشأن مفاوضات مستقبلية وحزمة كبيرة لتخفيف العقوبات يُقصد بها ضمان التزام «إيران». وعلى صعيد الملف النووي، لا يتضمن الاتفاق

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

في ١٨ حزيران/يونيو، عقد «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى» منتدى سياسات افتراضيا ضمّ «ريتشارد نيفيو» و«دينيس روس» و«هولي داغريس». «نيفيو» هو زميل «بيرنشتاين» المساعد في المعهد والمبعوث الخاص الأمريكي السابق لشؤون «إيران» بالنيابة. و«روس» هو زميل «ديفيدسون» المتميز في المعهد ومسؤول أمريكي رفيع سابق في إدارات «ريغان» و«بوش» و«كلينتون» و«أوباما». و«داغريس» هي الزميلة الأقدم لعائلة «ليبيتزكي» في المعهد ومحركة

بمعنى ما إلى الاتفاق النهائي. وقياسا إلى خطة العمل المشتركة المؤقتة التي جرى التوصل إليها عام ٢٠١٣ — وهي مقارنة أنسب من خطة العمل الشاملة المشتركة لعام ٢٠١٥ — فإن المذكرة الجديدة تتنازل عن قيمة أكبر في مجال العقوبات وتقدم أقل على الجانب النووي. فقد أمّن اتفاق ٢٠١٣ تخفيفا فعليا لتركيز اليورانيوم المخصّب وحدّد كيفية منح المراقبين الدوليين حق الوصول مقابل مبيعات نفطية محدودة ووصول إيراني مضبوط إلى العائدات؛ في المقابل، تشجّع مذكرة التفاهم الحالية على توسيع مبيعات النفط ولا تكاد تأتي على ذكر «الوكالة الدولية للطاقة الذرية». و«الإيرانيون» لديهم حوافز قوية للبقاء في الاتفاق، وإن كان من المرجح أن يواصلوا السعي إلى مزيد من التخفيف.

وتطلعا إلى الاستراتيجية القسرية

اللازمة لإحراز تقدم نحو اتفاق نهائي، فقد قوّض الرئيس «ترامب» بعضا من أوراق ضغطه عبر تصريحاته المتكررة المناهضة لتجدد الصراع. ولإنجاح نهجه المفضّل، سيتعين على المسؤولين ضمان أن تحصل «إيران» فعلا على المنافع التي تفاوضت عليها — وهو طرح متناقض ومحفوف بالمخاطر. وبالنظر إلى إشارة مذكرة التفاهم إلى عقوبات «الأمم المتحدة» وإصرارها على حصول «طهران» على المنافع الاقتصادية التي تنشدها، سيتعين على «الولايات المتحدة» أيضا أن تستقطب شركاءها ومنافسيها الدوليين على حد سواء، بمن فيهم «روسيا» و«الصين». أما بالنسبة إلى الشركاء الإقليميين، فمن المرجح أن تعزّز هذه القرارات الأمريكية المتقلبة شعورا

محتوى جديدا أو جوهريا يُذكر — إذ تتعهد «إيران» بإبقاء برنامجها النووي على حاله إذا أبطت «الولايات المتحدة» برنامج عقوباتها على حاله. أما المسائل الأصبغ، بما في ذلك مصير مخزون النظام من اليورانيوم عالي التخصيب، فقد أُرجئت إلى اتفاق نهائي. وقد تؤدي الصياغة التي تشير إلى تخفيف تركيز هذه المادة وإمكانية تصديرها إلى تحييد التهديد الذي تشكّله في نهاية المطاف، لكن هذا التهديد يبقى في الوقت الراهن دون معالجة. وعلاوة على ذلك، يكاد النص يخلو من أي إشارة إلى التحقق ودور «الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

وتشير هذه الإغفالات قلّقا خاصا عند مقارنتها بحجم التخفيف المعروض.

فصندوق إعادة الإعمار البالغ ٣٠٠ مليار دولار المنصوص عليه في مذكرة التفاهم لن يتجسّد إلا في اتفاق نهائي، ومن ثمّ فإنه أقل أهمية من بندين فوريين: أحدهما

يطلق فعليا صادرات النفط الإيراني وعائداته من القيود، والآخر يمنح النظام إمكانية الوصول إلى أموال مجمّدة محتجزة حول العالم يتراوح مجموعها بين ٢٤ و١٠٠ مليار دولار. وبوسع «طهران» توجيه هذا الضخّ النقدي السريع نحو إعادة بناء قوتها الصاروخية، وتعزيز وكلائها، وغير ذلك من الأنشطة المزعزعة للاستقرار.

وثمة سؤال ملحّ آخر يتعلق بما سيحدث بعد انقضاء المهلة التي حددتها مذكرة التفاهم بستين يوما للتفاوض على اتفاق نهائي. ويمكن قراءة هذا الإطار الزمني بوصفه مساحة حصيفة للمفاوضين، يمكن تمديدها إلى أجل غير مسمى. وبما أن كلفة الخروج من هذا المسار الدبلوماسي هي العودة إلى الحرب، فإن مذكرة التفاهم قد تتحول

ريتشارد نيفيو: وعود بشأن مفاوضات مستقبلية وحزمة كبيرة لتخفيف العقوبات

أعلن أن فتح المضيق وإنهاء الحرب أمران مهمان لأنه لا يريد أن يكون مثل «هربرت هوفر» ويتسبب في انهيار اقتصادي من طراز عام ١٩٢٩.

وقد عُقدت مقارنات كثيرة بين المفاوضات الحالية وخطة العمل الشاملة المشتركة في عهد إدارة «أوباما»، لكن هذه في حقيقتها مقارنة بين أمرين غير متكافئين. فمن ناحية، لم يجرِ التفاوض على اتفاق ٢٠١٥ في أعقاب حرب. وعلاوة على ذلك، لم يكن لدى «إيران» أي يورانيوم عالي التخصيب مكرّر إلى المستويات المشاهدة اليوم، في حين قيّدت خطة العمل الشاملة المشتركة التخصيب عند نسبة ٣/٦٧ في المئة وألّزمت بإخراج ٩٨ في المئة من مخزون

النظام من اليورانيوم خارج البلاد. ومع أن «إيران» لا تخصّب اليورانيوم حالياً بالنظر إلى الأضرار التي ألحقتها الحرب ببرامجها، فإن مذكرة التفاهم لا تنص

على إزالة مخزونها الكبير القائم من اليورانيوم عالي التخصيب — بل تكتفي بإمكانية تخفيف تركيزه داخل «إيران»، على أن تتولى مراقبته جهات لم تُسمّ بعد. والأسوأ من ذلك أن هذه هي الإشارة الوحيدة في مذكرة التفاهم إلى مراقبة برنامج كان يخضع في السابق لمراقبة واسعة من «الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

وتثير مذكرة التفاهم أيضاً أسئلة حول موثوقية «أمريكا» كشريك أمني أكثر مما تجيب عليه. فقد برهنت الحرب مع «إيران» بوضوح صارخ على أهمية دمج أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي الإقليمية بغية تقليص هشاشة البنية التحتية الحيوية للطاقة في دول الخليج. ولم يردع الوجود الأمامي للقواعد الأمريكية الهجمات على هذه

مألوفاً بالتذبذب، ورغبة صامتة في أن تتراجع «واشنطن» خطوة إلى الوراء وتدعهم يتولون القيادة.

دينس روس:

تنصّ مذكرة التفاهم الجديدة على أن مضيق هرمز سيبقى مفتوحاً لمدة ستين يوماً مع عبور معنى من الرسوم؛ وبعد ذلك، ستدخل «إيران» في مباحثات مع «عُمان» ودول الخليج بشأن الإدارة و«الخدمات البحرية». وهذا يمهد الطريق أمام «طهران» لفرض خططها الإدارية على الممر المائي — وهي سابقة خطيرة بالنسبة إلى بلدان أخرى تطلّ على نقاط اختناق دولية رئيسية.

كما أن ربط

هرمز بـ«لبنان» خطأً استراتيجي. فألوية «طهران» هي إنقاذ «حزب الله»، لا «لبنان». وإذا كان المسؤولون الأمريكيون يهدفون إلى حماية الحكومة اللبنانية

والحفاظ على أي أمل في استعادة سيادتها، فعليهم ألا يذعنوا لمطلب «إيران» القائل بأن حل القضايا الواردة في مذكرة التفاهم مرهون بالحفاظ على وقف إطلاق النار في «لبنان» — وهو ما يعني في نظر «طهران» أن توقف «إسرائيل» جميع عملياتها، وأن يعيد «حزب الله» بناء نفسه بدلاً من نزع سلاحه، وأن تنسحب القوات الإسرائيلية.

ولتفادي هذه السيناريوهات، سيتعين على «الولايات المتحدة» أن تستخدم أوراق الضغط التي كرّر كل من الرئيس «ترامب» ونائب الرئيس «فانس» القول إنها بحوزة «واشنطن». غير أن الرئيس بعث برسالة معاكسة في بعض تصريحاته الأخيرة — على سبيل المثال، حين

دينس روس: هذا يمهد الطريق أمام طهران لفرض خططها الإدارية على الممر المائي

الهيمنة الإقليمية لأسباب هجومية ودفاعية على حد سواء، ومن ثم لن يستميلهم نهج أمريكي يقدم الإغراءات دون أن يُظهر لهم ما قد يخسرونه.

هولي داغريس:

ثمة بضع زوايا رئيسية ظلّت غائبة إلى حد كبير عن النقاشات حول مذكرة التفاهم الجديدة. أولاً، تستحق الصورة الرمزية للاتفاق الانتباه. فقد وقّع الرئيس «ترامب» مذكرة التفاهم في «فرساي»، وهو ما استغلته «الجمهورية الإسلامية» لتصوّر نفسها المنتصرة و«الولايات المتحدة» في موضع «ألمانيا» في نهاية الحرب العالمية الأولى. وعلاوة على ذلك، فإن النقاشات السياسية نفسها الدائرة في «واشنطن» تدور أيضاً في «طهران». فبعض المتشددین (المعروفين بـ«الأصوليين») يرفضون مذكرة التفاهم رفضاً

قاطعاً، تماماً كما عارضوا خطة العمل الشاملة المشتركة. وهم يحتجّون بأن «الولايات المتحدة» أثبتت أنها غير جديرة بالثقة و/أو أن «إيران» قدّمت تنازلات مفرطة، بما في ذلك نفوذها على مضيق هرمز. وفي المقابل، يزعم بعض الإصلاحيين أن الاتفاق يمثّل انتصاراً على «الولايات المتحدة» المتغطّرة، التي اضطرت الآن إلى الاعتراف بسيادة «إيران» ونفوذها.

أما بالنسبة إلى «الإيرانيين» المناهضين للنظام، فإن كثيرين منهم يشعرون بالخيانة جرّاء مذكرة التفاهم، إذ إنها تخفق في معالجة حقوق الإنسان بعد أشهر قليلة فقط من وعد الرئيس «ترامب» لهم بأن «المساعدة في الطريق». ويزعم البيت الأبيض أن القمع في «إيران» قد

الدول، كما أن إخلاء كثير من المنشآت الأمريكية أثناء القتال ربما ترك المسؤولين المحليين يتساءلون عما إذا كانت «أمريكا» ستحافظ فعلاً على هذه القواعد. وعلى الرغم من إضعاف الجيش الإيراني، فإن أي انسحاب دائم من القواعد الأمريكية سيترك دول الخليج تشعر بهشاشة بالغة.

ومن الجوانب الإيجابية أن تزايد الاهتمام بتعزيز الدفاعات الإقليمية وتجاوز مضيق هرمز سيؤدي على الأرجح إلى مزيد من الاستثمار في عمليات اقتناء الأسلحة وتطوير البنية التحتية. وعلى الصعيد الأخير، قد يوفّر الممر الاقتصادي بين «الهند» و«الشرق الأوسط» و«أوروبا» بديلاً عن كل

من هرمز ومضيق باب المندب. ويمكن أن تشمل الدفعة الناتجة لتكامل الاقتصادات «إسرائيل»، وإن كان لا ينبغي توقّع أي خطوات جديدة نحو التطبيع

السياسي. ومع أن «السعودية» وغيرها من دول الخليج قد تقرّر أيضاً الاستثمار في «إيران» في إطار حزمة إعادة الإعمار والتأهيل البالغة ٣٠٠ مليار دولار، فمن المرجح أن تكون أي عروض من هذا القبيل محدودة — إذ يُفترض أن تُحجب الاستثمارات الخليجية الأكثر جدية ما لم يطرأ تغيير حقيقي على سلوك «طهران».

ويبدو أن نهج إدارة «ترامب» يقوم على افتراض أن رغبة «إيران» في الانضمام إلى الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين ستمنح «واشنطن» نفوذاً كافياً لإحداث تحول في «الجمهورية الإسلامية». غير أن هذا يتجاهل القوة الثابتة لأيديولوجية النظام وصورته عن نفسه. فقادة «إيران» الحاليون لا يزالون يسعون إلى

تثير مذكرة التفاهم أيضاً أسئلة حول موثوقية «أمريكا» كشريك أمني

المعضلة النووية من دون معالجتها بعمق. ومستقبلا، من المرجح أن توجه «إيران» تركيزها نحو الداخل لبعض الوقت بدلا من الدفع بأجندتها الإقليمية. فمراسم تشييع المرشد الأعلى الراحل «علي خامنئي» ستبدأ في ٤ تموز/يوليو، ويتعين على البلاد القيام بإعادة إعمار واسعة في أعقاب تدمير بنى تحتية وقدرات دفاعية رئيسية. وقد أوعز رئيس البرلمان «محمد باقر قاليباف» إلى القطاع الخاص المحلي بالتركيز على تيسير التعافي الاقتصادي واستمالة «الصين»، أكبر مشترٍ للنفط الإيراني. والمصدر الوحيد المباشر للصراع سيكون استمرار «إسرائيل» في نشاطها العسكري في «لبنان»، وهو ما حذرت «طهران» من أنه سيشكل خرقا لوقف إطلاق النار وقد يفضي إلى مزيد من الضربات الصاروخية المتبادلة.

* * ريتشارد نيفيو

هو زميل مساعد في

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. وقد أمضى جزءا كبيرا من حياته المهنية في الحكومة الأمريكية في مناصب مختلفة. ففي الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤، كان أول من شغل منصب «منسق الولايات المتحدة لمكافحة الفساد العالمي» في وزارة الخارجية الأمريكية. كما تم انتخابه رئيسا لـ «مؤتمر

* * السفير دينس روس هو مستشار وزميل «وليام

ديفيدسون» المتميز في معهد واشنطن والمساعد الخاص السابق للرئيس أوباما.

* * هولي داغريس هي زميلة أقدم في زمالة

«ليبيتزكي فاميلي» في معهد واشنطن، ومديرة نشرة «ذا إيرانيست» الإخبارية.

خف، غير أن عددا متزايدا من الأفراد الذين شاركوا في احتجاجات كانون الثاني/يناير يواجهون الإعدام — بل إن العدد هو الأعلى منذ ثمانينيات القرن الماضي. كما يعيد النظام إثارة مظالم قديمة بهدف إعادة فرض سيطرته على الجمهور (مثل استهداف مغنية نشرت مقطعاً مصوّراً دون ارتداء حجابها عام ٢٠٢٤). وقد أثبتت إدارة «ترامب» أنها قادرة على الحديث عن حقوق الإنسان في «كوبا»، وبوسعها أن تفعل الأمر نفسه في «إيران». وبداية، ينبغي لها أن تدعو إلى وقف اختياري لعمليات الإعدام، وأن تطالب بالإفراج عن السجناء السياسيين، وأن تعيد التمويل الأمريكي للمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان وحرية الإنترنت، وأن تجدد تأشيرات الطلاب الإيرانيين، وأن تسمح لطالبي اللجوء بالبقاء في «الولايات المتحدة». إن إخفاق الإدارة في إدراج حقوق الإنسان في مذكرة التفاهم قد قلب واحدة

من أكثر الشعوب المؤيدة لـ «أمريكا» في العالم ضد «الولايات المتحدة»، وأقنع كثيرا من الإيرانيين العاديين بأن لا «الجمهوريين» ولا «الديمقراطيين» يتأهون بمصالحهم.

وقد جادل بعض المراقبين بأن تخفيف العقوبات سيوفر تحسينات اقتصادية للناس، لكن هذه المنافع ستكون ضئيلة — إذ سيذهب معظم تلك الأموال إلى أولويات أخرى، وفق ما يحدده نظام بات أكثر تشددا وجرأة بفعل الحرب. وعلى المدى الطويل، فإن أي دفعة اقتصادية ناجمة عن مذكرة التفاهم ستكون غير كافية ما لم تُعالج مشكلات سوء الإدارة والفساد البنويوية. وعلاوة على ذلك، فإن الاتفاق يكتفي في جوهره بتأجيل



نوزاد المهندس:

التفاهم الامريكى - الايرانى وتأثيره على أمن واقتصاد المنطقة والعالم

لحسن الحظ، وبعد أكثر من ثلاثة أشهر من الحرب والدمار، وبوساطة من دول باكستان وقطر وتركيا، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين كل من أمريكا وإيران في ليلة ٢٠٢٦/٦/١٨، لتضع حدا للحرب التي استمرت لعدة أشهر بينهما. سيشكل هذا الاتفاق تحولا عميقا واستراتيجيا على كافة المستويات. ومن الواضح أن هذا الاتفاق يأتي بعد مقتل مرشد الجمهورية علي خامنئي — الذي لم يُدفن جثمانه حتى الآن — وقادة إيرانيين آخرين في هجمات بداية العام، فضلا عن تشديد الحصار البحري. ويمكن تلخيص آثار هذا الاتفاق على المستويين الأمني والاقتصادي للمنطقة والعالم في عدة نقاط رئيسية:

١. المستوى الأمني والجيوسياسي للمنطقة

• تراجع التوترات المباشرة: إن الوقف الفوري والدائم للعمليات العسكرية في كافة جبهات القتال (بما في ذلك لبنان)، يُبعد المنطقة عن حافة حرب شاملة ومدمرة.

• الملف النووي والتسلح: وفقا للخطوط العريضة للاتفاق، ستشهد المرحلة المقبلة مفاوضات مكثفة حول تفكيك السلاح النووي الإيراني ونقل مخزونات اليورانيوم المخصب إلى الخارج (على الرغم من أن التنفيذ لا يزال قيد الاختبار). وهذا من شأنه أن يغير ميزان القوى لصالح أمريكا وحلفائها.

• مستقبل الفصائل الوكيلة: إن تراجع القدرة المالية واللوجستية لإيران في دعم الفصائل المسلحة مثل حزب الله في لبنان والجماعات الأخرى، سينتقل بالخارطة الأمنية في سوريا، العراق، واليمن إلى مرحلة جديدة، رغم أن المعارضين المحليين لإيران قد ينظرون إلى الوضع بعين الشك والريبة حتى الآن.

٢. المستوى الاقتصادي للمنطقة والعالم

• فتح مضيق هرمز: إن أهم إنجاز فوري لهذا الاتفاق هو الفتح غير المشروط لمضيق هرمز ورفع الحصار البحري الأمريكي. ويُعد هذا المضيق الشريان الرئيسي للطاقة في العالم، حيث يمر عبره نحو ٢٠% من النفط والغاز المسال العالمي.

• استقرار سوق الطاقة وانخفاض الأسعار: بعد عدة أشهر من الاضطراب والارتفاع القياسي في أسعار الوقود، فإن فتح المضيق والاحتمال القائم بالسماح لإيران ببيع المزيد من النفط، سيؤديان إلى انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وتهدئة تكاليف الشحن البحري.

• الحد من التضخم العالمي: لقد أُلقت الحرب بظلالها الثقيلة على قطاع الطاقة والسلع الأساسية. ويحول هذا الاتفاق دون حدوث صدمة اقتصادية كبرى (Systemic Shock) كان العالم سيعاني منها في ظل الاضطرابات المناخية والغلاء.

• الانتعاش الاقتصادي المحدود لإيران: إن الإفراج عن جزء من الأموال الإيرانية المجمدة والتخفيف المشروط والتدرجي للعقوبات، سيمنح الاقتصاد الإيراني المنهار متنفساً مؤقتاً.

ومما يثير الاهتمام، أنه على الرغم من الترحيب بهذا الاتفاق كـ «خطوة مهمة» من قبل الأمم المتحدة والوسطاء مثل باكستان وقطر وتركيا، إلا أن مستوى الثقة بين الأطراف لا يزال في أدنى مستوياته. فلا تزال إسرائيل وبعض الأجنحة المتشددة في واشنطن وطهران قادرة على وضع العراقيل أثناء المفاوضات الفنية المقبلة، لذلك فإن هذا الاستقرار لا يزال على حافة اختبار قاسي.

دور قطر وتركيا وباكستان كوسطاء في إنجاح وصياغة الاتفاق

إن دور باكستان وقطر وتركيا كوسطاء في هذه المرحلة الحساسة لم يقتصر على مجرد نقل الرسائل، بل كان لمنع الانهيار الكامل للمنطقة. فبعد الهجمات العنيفة في بداية العام وحدث فراغ عميق في القيادة في طهران، عملت هذه الدول كـ «جسر للثقة». ويمكن تلخيص الدور الرئيسي لكل طرف على النحو التالي:

١. قطر: المنبر الدبلوماسي الخفي

أصبحت الدوحة، كما هو الحال في ملفات سابقة، المقر الرئيسي للمفاوضات السرية وغير المباشرة.

- التسهيلات المالية: اقترحت قطر الآلية اللازمة لكيفية التعامل مع الأموال الإيرانية المجمدة وضمن توفير الاحتياجات الإنسانية.
- نقل الرسائل الحساسة: بفضل علاقاتها الوثيقة مع واشنطن وطهران، تمكنت من بناء تفاهمات حول «الخطوط الحمراء»، لا سيما خلال فترة الحصار البحري.

٢. باكستان: الجار الاستراتيجي والموازن

- لعبت إسلام آباد دورا محايدا للغاية في هذه الأزمة، لأن عدم الاستقرار في إيران يؤثر بشكل مباشر على أمنها الداخلي.
- الطمأنة الأمنية: كان لباكستان دور في إقناع وتطمئن القادة العسكريين الجدد في إيران لقبول وقف إطلاق النار، خاصة في وقت واجهوا فيه خطر الانهيار الكامل.
- حفظ أمن الحدود: منعت انتقال الاضطرابات وانفجارها نحو بلوشستان والمناطق الحدودية المشتركة.

٣. تركيا: حامي التوازن الاقتصادي والإقليمي

- بالنسبة لأنقرة، كان الانهيار الاقتصادي لإيران أو حدوث فوضى عسكرية يعني تدفق موجة جديدة من المهاجرين واضطراب سوق الطاقة.
- الضغط على الأطراف: استخدمت تركيا الضغط الدبلوماسي لتهدئة التوترات داخل سوريا والعراق، والتي كانت قد تنشطت بسبب الحرب.
- الضمانات التجارية: ساعدت في صياغة البنود المتعلقة بتسهيل تصدير الغاز والسلع الأساسية في مرحلة ما بعد الحرب.
- والملموس في الأمر أن نجاح هذه الوساطة يكمن في قدرة هذه الدول الثلاث على إقناع واشنطن بأن «استقرارا مشروطا» في طهران أفضل من «فراغ أمني كبير»، كما أوصلت الإيرانيين إلى قناعة بأن الاستمرار في الحرب في ظل الحصار البحري سيلحق ضررا لا رجعة فيه بكيان الدولة.
- الحقيقة التي ظهرت نتيجة هذه الحرب هي تفوق القدرات الصاروخية ومسيرات إيران، لا سيما ضد دول المنطقة، مما جعل أمنها واستقرارها واقتصادها تحت رحمة إيران، بل وظهر مصطلح سياسي وهو ((الأمن مقابل المال))، فإلى أي مدى يمكن تطبيق هذه الفكرة على أرض الواقع في المنطقة؟ إن فكرة أن «تحمي إيران أمن دول الخليج مقابل المال» (على غرار نموذج الشركات الأمنية أو نظام الحماية الكلاسيكي)، تُعد بعيدة بعض الشيء عن الواقع وصعبة التطبيق من منظور ميزان القوى والواقع السياسي في المنطقة.
- بدلا من أن تصبح إيران «حارسا للخليج» مقابل المال، يُتوقع أن تتجه العلاقة نحو مسار آخر يُستخدم فيه ((المال والاستثمار كأداة لشراء الصمت والسلوك الهادئ لإيران))، كما نوضحه في النقاط التالية:

١. رؤية دول الخليج للأمن

إن دول الخليج الغنية (لا سيما السعودية والإمارات) لن تسلم أمنها القومي والاستراتيجي ل طهران أبداً، وذلك لعدة أسباب:

- الثقة التاريخية: إن الأزمات السابقة والهجمات بالطائرات المسيرة والصواريخ على المنشآت النفطية (مثل أرامكو في السنوات الماضية)، لا تزال حية في الذاكرة السياسية لهذه الدول.
- التحالف مع الغرب: تمتلك دول الخليج اتفاقيات دفاع استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، حيث تتواجد فيها قواعد عسكرية كبرى، لذا هي ليست بحاجة إلى القوة العسكرية الإيرانية لحمايتها.

٢. استراتيجية «السلام الاقتصادي» (Economic Peace)

ما يحدث في الواقع هو نموذج مختلف؛ إذ تريد دول الخليج تطوير استراتيجية يمكن تسميتها بـ «شراء الاستقرار عبر الاقتصاد»، وذلك من خلال:

- الاستثمار كرهينة: قد تكون دول مثل السعودية والإمارات مستعدة لاستثمار مليارات الدولارات في قطاعات البنية التحتية، الغاز، والصناعة الإيرانية. وعندما يرتبط الاقتصاد الإيراني بأموال الخليج، فإن طهران ستفكر مرتين قبل أن تززع أمن المنطقة، لأن أي اضطراب سيعود بالضرر على مصالحها المالية الذاتية.
- تقليل الدوافع الهجومية: عندما تتخلص إيران من أزمته المالية عبر هذا الاتفاق وأموال الاستثمارات الإقليمية، ستتقلص دوافعها لاستخدام الفصائل المسلحة ضد جيرانها.

٣. تحجيم النفوذ الإيراني الخارجي بموجب الاتفاق

إن هذا الاتفاق الجديد بين أمريكا وإيران يقع تحت رقابة دولية صارمة. لن تسمح واشنطن وحلفاؤها لإيران بفرض مكانتها كـ «قوة أمنية مهيمنة» في الخليج. فالإطار العام للاتفاق صيغ على أساس «التحجيم والتراجع»، وليس على أساس «منح صك على بياض» ل طهران للتدخل في شؤون الخليج. بناء على ذلك، لا يمكن لإيران أن «تبيع» أمن الخليج لدول المنطقة، لأن هذه الدول ليست بموقع المشتري لهذا النوع من الحراسة. ومع ذلك، فإن إيران ستحقق مكاسب من نوع آخر؛ تتمثل في تصدير نفطها وغازها في أجواء آمنة، وجذب الاستثمارات الخليجية إلى داخل البلاد، مقابل التزامها بالحفاظ على الهدوء البحري وخطوط نقل الطاقة.

وفي الختام، بعد توقيع الاتفاقية والبدء في تنفيذ كافة بنودها على أرض الواقع والخوض في نقاش تفاصيلها وحيث ((يكمن الشيطان في التفاصيل)) حينها فقط ستتضح لنا جدية كلا الطرفين ومدى التزامهما بالتواقيع والوعود والبنود، وسيرى الجميع الآثار الإيجابية والسلبية على أمن واستقرار واقتصاد المنطقة، وعودة الحياة الطبيعية والتجارة وحرية الملاحة للجميع عبر مضيق هرمز.



دانيال ب. شايرو:

تباين المصالح الأمريكية والإسرائيلية في الحرب مع إيران

من فجوة إلى هوة

(المجلس الاطلسي) الامريكي/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

واشنطن - على الرغم من التنسيق الوثيق بين قادة الولايات المتحدة وإسرائيل وجيوشهما منذ الأيام الأولى للحرب الإيرانية، فقد تباعدت مصالح البلدين وأهدافهما، وكذلك أولويات قادتتهما السياسية وقبوضهما، بشكل متزايد. واتسعت الفجوة التي كانت متواضعة بينهما لتصبح هوة سحيقة يصعب ردمها. علاوة على ذلك، يتسع الشق على طول عدة شقوق مختلفة:

هل ينبغي إنهاء الحرب؟

مع اندلاع الحرب، كان لدى كل طرف بلا شك أمل في انهيار النظام الإيراني. ولكن عندما اتضح أن النظام قادر على تحمل ضربات عسكرية قوية وشن هجمات انتقامية مؤلمة على أهداف عسكرية أمريكية وبنية تحتية لدول الخليج، أدرك الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن الأمر قد بلغ حدا لا يُطاق، ومنذ ذلك الحين وهو يبحث عن مخرج. في المقابل، يعمل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وفقا للنهج الإسرائيلي الذي ساد بعد أحداث ٧ أكتوبر: ضرورة التعامل مع التهديدات التي تواجه إسرائيل بشكل استباقي وعدم السماح لها بالتفاقم. وهو لا يزال يعتقد أن ممارسة المزيد من الضغط العسكري على إيران قد تؤدي إلى سقوط النظام. وحتى في حال عدم تحقيق ذلك، فإن استمرار الضغط العسكري سيزيد من إضعاف قدرات إيران النووية والصاروخية الباليستية.

مضيق هرمز

عندما أغلقت إيران مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية، اكتسبت نفوذا هائلا في الصراع. فمن خلال تعطيل سلاسل الطاقة العالمية وغيرها من سلاسل الإمداد، تسببت في فوضى اقتصادية عارمة، بما في ذلك ارتفاع حاد في أسعار

البنزين في الولايات المتحدة. رد ترامب على الإغلاق بفرض حصار على الموانئ الإيرانية، لكن ذلك لم يحدث سوى توازن في الكفة. وفي المفاوضات اللاحقة، احتل المضيق مكانة بارزة. ونتيجة لذلك، تُرجمت القضايا النووية إلى مرحلة ثانية من المفاوضات، بينما أُهملت العديد من القضايا المهمة الأخرى تماما.

ما يُعمّق هذا الخلاف واضحٌ جليّ: فإسرائيل تعاني من الاضطراب الاقتصادي الناجم عن إغلاق المضيق بدرجة أقل بكثير من الولايات المتحدة، ويتمتع الإسرائيليون بقدرة عالية على تحمل الاضطراب الذي يشعرون به نظرا لخطورة التهديد الإيراني.

ومع ازدياد انشغال ترامب بالبعد الاقتصادي للصراع، ومع استمرار تركيز نتنياهو بشكل كبير على القضايا الأمنية، تتعارض أولويات الولايات المتحدة وإسرائيل في هذه المفاوضات (التي لا تلعب فيها إسرائيل أي دور). لطالما سوّق نتنياهو نفسه للإسرائيليين على أنه ... أفضل صديق لترامب وشريكه في إعادة تشكيل الشرق الأوسط لصالح إسرائيل.

عناصر الصفقة

إعادة فتح المضيق ليست من أولويات إسرائيل. أما الأولوية القصوى فهي التوصل إلى اتفاق يقضي نهائيا على البرنامج النووي الإيراني، وذلك بتصدير جميع اليورانيوم المخصب، وحظر التخصيب بشكل دائم، وتفكيك جميع المنشآت النووية، والسماح بعمليات تفتيش مستمرة ودقيقة. (ترغب إسرائيل أيضا في فرض قيود على برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية، لكن هذه المسألة غائبة عن المفاوضات).

ترامب مستعد لقبول اتفاق أقل بكثير. يتضمن الاتفاق المحتمل تعهدا إيرانيا بعدم تطوير أسلحة نووية (وهو تعهد سبق تقديمه مرات عديدة)، واتفاقا على التفاوض بشأن شروط تصدير أو تخفيف تركيز اليورانيوم عالي التخصيب، وتعليقا مؤقتا للتخصيب، على أن تُحدد التفاصيل لاحقا.

في المقابل، تطالب إيران بتخفيف العقوبات أو الإفراج عن الأصول المجمدة، وهو ما يرفض ترامب تقديمه مقدما، لكنه منفتح عليه في مراحل لاحقة.

بالنسبة لترامب، فإن قدرته على ادعاء النجاح في المفاوضات تتوقف بشكل كبير على قدرته على وصف الاتفاق بأنه أكثر صرامة من الاتفاق النووي الذي أبرمه الرئيس باراك أوباما عام ٢٠١٥. وقد لا ينجح في تحقيق ذلك، وحتى لو نجح أمام الرأي العام الأمريكي، فإن هيكل الاتفاق برمته سيظل بعيدا كل البعد عن توقعات ومطالب نتنيهاو. فمثل هذا الاتفاق سيترك إيران قادرة على إعادة بناء برنامجها النووي إذا ما أخلت بنوده أو عند انتهاء مدته، وسيضمن لطهران موارد مالية لتمويل قدراتها العسكرية ووكلائها الإرهابيين.

لبنان

يشنّ حزب الله هجمات على إسرائيل منذ ٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، وهناك شبه إجماع بين الإسرائيليين اليهود على ضرورة ردّ إسرائيل للقضاء على تهديد حزب الله واستعادة الأمن للمجتمعات الشمالية، بغض النظر عن تأثير ذلك على المفاوضات الأمريكية مع إيران.

في غضون ذلك، تبني ترامب الموقف الإيراني القائل باستحالة فصل الجبهتين، وأن أي اتفاق لإنهاء الحرب الشاملة يجب أن يتضمن تهدئة الأوضاع في لبنان. وقد حثّ ترامب مؤخرا نتنيهاو على عدم توجيه ضربات لحزب الله

في بيروت، وعندما شنت إسرائيل هجوما رغم ذلك، وردت إيران بإطلاق صواريخ على شمال إسرائيل، حاول ترامب كبح جماح الرد الإسرائيلي وطالب بوقف تبادل إطلاق النار. إن فكرة تقييد قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها ضد ضربات حزب الله، حرصا على عدم الإخلال بالمفاوضات الأمريكية الإيرانية، لا سيما مع تراجع أهمية الأهداف الأمنية الإسرائيلية في هذه المفاوضات، تُعدّ فكرة يصعب على الإسرائيليين تقبلها.

التداعيات الداخلية لترامب

لم يتبقَّ على انتخابات التجديد النصفى للكونغرس الأمريكي سوى أقل من خمسة أشهر. وحتى مع فتح المضيق سريعا، فمن غير المرجح أن ينخفض سعر البنزين بشكل ملحوظ قبل الانتخابات، التي كانت حتى قبل الحرب مُرشحة لأن تتوقف على قضايا القدرة على تحمل التكاليف. ويعارض الحرب الآن نحو 70% من الشعب الأمريكي، إذ يدرك الأمريكيون الأثر السلبي المباشر الذي ألحقته بميزانياتهم. ويرغب ترامب وزملاؤه الجمهوريون في التخلص من هذا العبء الثقيل في الوقت المناسب للتعافي قبل أن يدلي الناخبون بأصواتهم. وبطبيعة الحال، لا تُشكل هذه المخاوف أهمية تُذكر لنتنياهو.

التداعيات الداخلية على نتيناهو

لطالما سوّق نتيناهو نفسه للإسرائيليين باعتباره الزعيم الوحيد القادر على ضمان أمنهم، واستنادا إلى شعبية ترامب في إسرائيل، باعتباره صديق ترامب المقرب وشريكه في إعادة تشكيل الشرق الأوسط لصالح إسرائيل. لكن رئيس الوزراء يخوض حملة انتخابية خريفية صعبة، وكلا هذين الادعاءين موضع شك، بل وربما متوتر. ينتقد معارضو نتيناهو ومؤيدوه على حد سواء قبوله واقعا لا تستطيع فيه إسرائيل اتخاذ قرارات سيادية للدفاع عن نفسها، وعليها قبول قيود يفرضها زعيم أجنبي (حتى لو كان صديقا) يقلل من شأن مخاوف إسرائيل. وهذا ما يجعل طريقه المحفوف بالمخاطر نحو البقاء السياسي أكثر صعوبة. دافع ترامب سابقا بشدة عن رئيس الوزراء، داعيا الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ إلى إصدار عفو عن نتيناهو لوقف محاكمته بتهم الفساد. في وقت من الأوقات، كان نتيناهو يخطط لدعوة ترامب إلى إسرائيل لتقديم جائزة إسرائيل له وتسليط الضوء على شراكتهما. قد لا تكون هذه الخطوة ممكنة الآن، أو حتى ذات قيمة سياسية لنتيناهو.

يتشارك ترامب ونتيناهو التزاما بضمان عدم امتلاك إيران سلاحا نوويا، إلا أن الحرب كشفت عن تباينات عديدة في الأهداف والأولويات. هذا التباين لا يمنع التعاون المستقبلي، سواء أثناء الحرب الحالية أو بعدها، بشأن تعهد الزعيمين المشترك بمنع إيران من امتلاك سلاح نووي. وقد بدأت بالفعل مفاوضات بشأن اتفاقية تعاون أمني جديدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. ويمكن تصور محاولة ترامب تعزيز فرص نتيناهو الانتخابية بطرق أخرى. إلا أن التباينات في مصالحهما الوطنية والسياسية قد قلّصت مساحة التوافق بينهما، وضعفت من فعالية مساعيها في هذا الصدد.

*دانيال ب. شابيرو زميل متميز في مبادرة سكوكروفوت للأمن في الشرق الأوسط التابعة للمجلس الأطلسي. وقد شغل سابقا منصب نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وسفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل.

رؤى و قضايا عالمية



العالم على حافة التحول

الجيوبوليتيك في زمن تفك النظام العالمي وترابط المخاطر

يشهد العالم الراهن تحولا جيوسياسيا عميقا لم تعد فيه المخاطر السياسية والأمنية شؤوننا منفصلة عن الاقتصاد والأسواق والطاقة والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد.

في هذا السياق، يقدم كتاب (على الحافة: عام من الرؤى في عالم مضطرب)، الصادر عن مركز الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك) في (جي بي مورغان تشيس)، عبر تقديم جيمي ديمون ومقدمة ديريك شوليه رئيس

المركز، قراءة مركزة لعالم يقف على حافة نظام جديد تتراجع فيه اليقينيّات القديمة وتتصاعد فيه المنافسة على الذكاء الاصطناعي والمعادن الحرجة والطاقة والدفاع.

ومن هنا تنبع أهمية الموضوع في فهم مرحلة تتجه نحو تعددية قطبية مضطربة، تتراجع فيها المؤسسات العالمية، وتصبح الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك) عاملا مباشرا في تشكيل مستقبل الدول والشركات والمجتمعات.

مقدمة

يشهد العالم المعاصر لحظة انتقالية عميقة لم تعد فيها الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك) حقلًا منفصلا عن الاقتصاد والأسواق والتكنولوجيا والطاقة وسلاسل الإمداد، بل أصبحت الإطار الناظم لفهم التحولات الكبرى التي تعيد تشكيل النظام الدولي. فالخطر الجيوسياسي لم يعد مجرد احتمال خارجي يهدد الدول عند اندلاع الحروب أو الأزمات الدبلوماسية، بل أصبح بنية مستمرة تؤثر في قرارات الشركات، وتوجهات الاستثمار، وحركة التجارة، وأمن الطاقة، والتحالفات، والتكنولوجيا، وحتى في طبيعة الدولة وقدرتها على إدارة المخاطر.

ينطلق كتاب Brink: A Year of Insights into a World on Edge، من فرضية أساسية مفادها أن العالم يقف على حافة نظام جديد، لم تتضح قواعده النهائية بعد. فالنظام الذي تبلور بعد الحرب العالمية الثانية، ثم أعيد تشكيله بعد نهاية الحرب الباردة تحت قيادة أمريكية واسعة، لم يعد يعمل بالفاعلية ذاتها. المؤسسات متعددة الأطراف تتراجع قدرتها على فرض القواعد، والتجارة لم تعد محكومة بمنطق الانفتاح وحده، والتكنولوجيا تحولت إلى مجال تنافس استراتيجي، والطاقة والمعادن الحرجة أصبحت أدوات نفوذ، والحروب الإقليمية باتت قادرة على هز الأسواق العالمية بسرعة غير مسبوقة.

لا يقدم الكتاب سردا واحدا للأزمة، بل يرسم خريطة متعددة المستويات لعالم يتغير في وقت واحد على أكثر من جبهة: النظام الدولي ينتقل من أحادية قطبية واضحة إلى تعددية قطبية منتشرة ومجزأة؛ الشرق الأوسط يعاد ترتيبه على وقع المواجهة مع إيران؛ الحرب في أوكرانيا تدخل مرحلة استنزاف وتفاوض معقد؛ السياسة التجارية الأمريكية تتحول من الانفتاح إلى إعادة التسليح الاقتصادي؛ التنافس الأمريكي الصيني يصبح الإطار الأوسع الذي يعيد صياغة قرارات الدول والشركات؛ أوروبا تبحث عن استقلال استراتيجي في ظل قيود أمنية واقتصادية؛ والذكاء الاصطناعي والمعادن الحرجة والدفاع الصناعي تتحول إلى عناصر مركزية في القوة الوطنية.

إن أهمية هذا التحليل لا تكمن فقط في تشخيص المخاطر، بل في فهم العلاقة الجديدة بين السياسة والاقتصاد. فالأسواق لم تعد تتحرك فقط وفق العرض والطلب، بل وفق العقوبات، والرسوم، والتحالفات، والحروب، وأمن الممرات البحرية، وسياسات المعادن، وتقييد التكنولوجيا. كما أن الشركات الكبرى لم تعد تستطيع الاكتفاء بحسابات الربح والخسارة التقليدية، بل باتت مطالبة ببناء قدرة استراتيجية على التوقع، والتنويع، والتحوط، وفهم خرائط النفوذ الجديدة.

من هنا، يحاول هذا المقال تقديم قراءة أكاديمية منظمة لأبرز أفكار الكتاب، مع تحليل دلالاتها على مستقبل النظام العالمي، وموقع الدول المتوسطة والصاعدة، وأثر هذه التحولات على الأسواق، والطاقة، والتكنولوجيا، والأمن الدولي. والسؤال الذي يحكم هذه القراءة هو: هل يشهد العالم مجرد مرحلة اضطراب عابرة، أم أننا أمام انتقال بنيوي طويل نحو نظام عالمي متعدد السرعات، أكثر تشظيا، وأقل قابلية للتنبؤ؟

الجغرافيا السياسية (الجيوپوليتيك) بوصفها الخطر الأكبر في المرحلة الراهنة

يضع الكتاب الجغرافيا السياسية (الجيوپوليتيك) في مركز تحليل المخاطر العالمية، انطلاقاً من قناعة بأن الخطر السياسي - الأمني أصبح قادراً على التأثير المباشر في الأسواق والشركات والمجتمعات. فالحروب لم تعد محصورة في الجبهات العسكرية، بل تمتد آثارها إلى الطاقة، وسلاسل الإمداد، وأسعار السلع، والتأمين، والشحن، والتمويل، والأمن السيبراني. كما أن التوتر بين القوى الكبرى لم يعد مجرد خلاف دبلوماسي، بل صار يؤثر في قرارات الاستثمار، ومواقع الإنتاج، وحركة رأس المال، وتوزيع التكنولوجيا.

هذه الرؤية تعكس تحولاً مهماً في فهم المخاطر. ففي مرحلة العولمة الصاعدة، كان الافتراض السائد أن الاقتصاد يستطيع تهذيب السياسة، وأن الترابط التجاري سيخفف احتمالات الحرب والصراع. أما اليوم، فيبدو أن السياسة عادت لتقيد الاقتصاد، وأن الترابط نفسه قد يتحول إلى أداة ضغط. فالدولة التي تسيطر على معدن حرج، أو مضيق بحري، أو تقنية متقدمة، أو شبكة مالية، تستطيع أن تستخدم هذا الموقع لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية.

لذلك لا يتعامل الكتاب مع الجغرافيا السياسية (الجيوپوليتيك) بوصفها خلفية للأحداث، بل بوصفها البنية التي تفسر معظم التحولات. فالتجارة تتحول لأن السياسة تتحول، والطاقة يعاد تعريفها لأن الأمن يعاد تعريفه، والذكاء الاصطناعي يصبح قضية سيادية لأنه يمس الدفاع والعمل والاقتصاد، وسلاسل الإمداد تفقد حيادها لأنها أصبحت مرتبطة بالثقة والتحالفات والأمن القومي.

وتبرز هنا فكرة أساسية: العالم لا يمر فقط بأزمة، بل بتراكم أزمات متداخلة. فهناك أزمة في النظام الدولي، وأزمة في المؤسسات متعددة الأطراف، وأزمة في الثقة بين القوى الكبرى، وأزمة في الطاقة والمعادن، وأزمة في التكنولوجيا، وأزمة في القدرة الدفاعية والصناعية. وهذا التداخل يجعل كل أزمة قادرة على تغذية الأخرى. فالحرب في الشرق الأوسط تؤثر في أسعار الطاقة؛ والتنافس الأمريكي الصيني يؤثر في سلاسل التكنولوجيا؛ ونقص المعادن يؤثر في الدفاع والطاقة النظيفة؛ والضعف الصناعي يؤثر في قدرة الدول على الردع.

من هنا يصبح فهم الجغرافيا السياسية (الجيوپوليتيك) ضرورة عملية، لا ترفاً تحليلياً. فالدول تحتاجه لتحديد سياساتها، والشركات تحتاجه لحماية استثماراتها، والمجتمعات تحتاجه لفهم أسباب التضخم والاضطراب والقلق الأمني. وكلما ازداد العالم تشتتاً، ازدادت الحاجة إلى أدوات تحليلية تميز بين الضجيج والاتجاهات العميقة.

من أحادية القطبية إلى التعددية المنتشرة

من أبرز أفكار الكتاب أن العالم لم يعد يعيش في نظام أحادي القطبية كما كان الحال في تسعينيات القرن الماضي وبدايات الألفية، ولم يعد حتى يعود ببساطة إلى ثنائية قطبية شبيهة بالحرب الباردة. ما يتشكل اليوم هو نوع من التعددية القطبية المنتشرة، حيث تتوزع القوة بين عدد أكبر من الفاعلين، ولكن بشكل غير متساوٍ بين المجالات المختلفة.

ففي المجال العسكري، لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بتفوق عالمي كبير، رغم تزايد التحديات الإقليمية. وفي التكنولوجيا، يبرز التنافس الأمريكي الصيني بوصفه أقرب إلى ثنائية قطبية حادة، خصوصاً في أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي والاتصالات المتقدمة. أما في التجارة، فالصورة أكثر تعددية، حيث تبرز الصين والاتحاد الأوروبي والهند ورابطة آسيان وقوى إقليمية أخرى. وفي الطاقة والمعادن، تظهر دول لم تكن في قلب النظام العالمي التقليدي، لكنها أصبحت تملك أوراقاً استراتيجية بسبب موقعها في سلاسل الإمداد.

هذا التعدد في السرعات والمجالات يعني أن الدولة الواحدة قد تكون قوية في مجال وضعيفة في آخر. فقد تملك دولة نفوذا عسكريا محدودا لكنها تسيطر على معدن حرج، أو تمتلك موقعا لوجستيا حاسما، أو قدرة تنظيمية تؤثر في الأسواق. كما يمكن لدولة متوسطة أن تتحرك بين أكثر من محور: تتعاون أمنيا مع الولايات المتحدة، وتتلقى استثمارات من الصين، وتخضع في الوقت نفسه لمعايير تنظيمية أوروبية.

تختلف هذه المرحلة عن الحرب الباردة في أن خطوط الانقسام ليست صلبة تماما. فالعالم لم ينقسم إلى معسكرين مغلقين، بل إلى شبكات متداخلة من المصالح. وهذا يمنح الدول المتوسطة هامش مناورة، لكنه يجعل موقفها أكثر صعوبة أيضا. فالمناورة بين القوى الكبرى تتطلب قدرة عالية على التوازن، لأن كل قوة تحاول رفع كلفة الحياذ أو التعدد في العلاقات.

في هذا السياق، يصف الكتاب النظام الجديد بأنه أكثر انقسامًا، لكنه أيضا أكثر ترابطًا. وهذه المفارقة هي جوهر المرحلة. فالعالم يتشظى سياسيا، لكنه لا يستطيع الانفصال اقتصاديا بسهولة. الولايات المتحدة والصين تتنافسان، لكن انهيار العلاقة بينهما سيكون مكلفا للجميع. الدول تريد تقليل الاعتماد على الخصوم، لكنها لا تستطيع تفكيك سلاسل الإمداد بسرعة. الشركات تبحث عن التنوع، لكنها تصدم بتكلفة الإنتاج والتكنولوجيا والعمالة والبنية التحتية. لذلك، لا يتجه العالم إلى قطيعة كاملة، بل إلى إعادة ترتيب معقدة للعلاقات. سيزداد دور التحوط والتنوع، وستنتشر التحالفات المرنة، وستظهر ترتيبات حسب القضية لا حسب الأيديولوجيا وحدها. وهذا يعني أن النظام الدولي المقبل لن يكون واضحا أو مستقرا كالنظام السابق، بل سيكون تفاوضيا ومتحركا ومتعدد الطبقات.

تراجع المؤسسات العالمية وصعود التحالفات الصغيرة

يتناول الكتاب تراجع قدرة المؤسسات العالمية التقليدية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، على إدارة الأزمات الكبرى. فهذه المؤسسات لا تزال موجودة، ولا تزال قادرة على إدارة بعض الملفات الفنية، لكنها تواجه صعوبة كبيرة في فرض قواعد ملزمة على القوى الكبرى أو معالجة الأزمات البنيوية التي تتطلب تعاونًا واسعًا. يرجع ذلك إلى عدة عوامل. أولها أن التنافس بين القوى الكبرى يشل المؤسسات من الداخل. فمجلس الأمن يصبح عاجزا عندما تكون الأزمة مرتبطة بإحدى القوى الكبرى أو حلفائها. ومنظمة التجارة العالمية تواجه أزمة في آليات فض النزاعات، في وقت تتزايد فيه النزاعات التجارية والرسوم والإجراءات الحمائية. وثانيها أن طبيعة التحديات نفسها تغيرت؛ فالمناخ، والأوبئة، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والمعادن الحرجة، كلها ملفات تحتاج إلى تعاون طويل المدى وآليات مراقبة ومعايير مشتركة، وهي أمور يصعب تحقيقها في ظل انعدام الثقة.

نتيجة لذلك، تلجأ الدول إلى صيغ أصغر وأكثر مرونة، مثل التحالفات المحدودة أو التحالفات الموضوعية. فبدلا من انتظار إجماع عالمي، تتعاون مجموعة دول في ملف محدد: الدفاع، التكنولوجيا، البنية التحتية، سلاسل الإمداد، أو الأمن البحري. هذه الصيغ توفر سرعة ومرونة، لكنها لا تمتلك دائما الشرعية أو القدرة العالمية التي توفرها المؤسسات الكبرى.

تظهر هنا مفارقة مهمة: التحالفات الصغيرة قد تكون أكثر فاعلية في التنفيذ، لكنها أقل قدرة على بناء نظام عالمي جامع. فهي تعالج مشكلة معينة، لكنها لا تقدم قاعدة عامة. وقد تؤدي إلى زيادة التشظي إذا تحولت إلى أدوات اصطفاة واستبعاد. وفي الوقت نفسه، لا يبدو أن العالم قادر على العودة بسهولة إلى نمط المؤسسات الشاملة التي حكمت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

كما يشير الكتاب إلى صعود تكتلات كبرى مثل بريكس وبلس ومنظمة شنغهاي، لكنها، رغم وزنها العددي

والاقتصادي، تعاني ضعفا في التماسك الداخلي. فالصين وروسيا والهند ليست لديها المصالح نفسها، والتباينات بينها تحد من قدرتها على بناء بديل مؤسسي متماسك للنظام الغربي. وحتى التحالف غير الرسمي بين الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية، الذي يشار إليه أحيانا بمحور تعطيل، يعكس تقاطعا في معارضة النظام الغربي أكثر مما يعكس مشروعا عالميا موحدًا.

هذا يعني أن العالم لا ينتقل من نظام قديم إلى نظام جديد مكتمل، بل من نظام مؤسسي نسبيا إلى حالة تفاوض مستمرة. القواعد لا تختفي، لكنها تصبح أقل عالمية وأكثر تجزئة. والقوة لا تلغي المؤسسات، لكنها تعيد تشكيلها وفق منطق المصلحة والقدرة والتحالفات المتغيرة.

الطاقة والمعادن الحرجة في عصر الأمن الاقتصادي

من أهم محاور الكتاب إعادة تعريف أمن الطاقة. فلم يعد أمن الطاقة يتعلق فقط بالنفط والغاز، بل أصبح يشمل المعادن الحرجة، والقدرة على التمويل، والتكرير، وسلاسل التصنيع، والتكنولوجيا المرتبطة بالبطاريات والطاقة النظيفة والذكاء الاصطناعي والدفاع.

في الماضي، كان الحديث عن الطاقة يتركز على من يملك النفط ومن يتحكم بالممرات البحرية. أما اليوم، فقد أضيفت إلى المعادلة معادن مثل الليثيوم والكوبالت والنيكل والنحاس والجرافيت والعناصر الأرضية النادرة. هذه المعادن تدخل في صناعة البطاريات، وأشباه الموصلات، والمعدات الدفاعية، والطاقة المتجددة، ومراكز البيانات. لذلك أصبحت الدول التي تملكها أو تسيطر على معالجتها تملك أوراقا استراتيجية.

يشير الكتاب إلى أن السيطرة لا تأتي فقط من امتلاك المعدن في الأرض، بل من القدرة على معالجته وتكريره وتمويل مشاريعه. فقد تكون الاحتياطيّات موزعة جغرافيا، لكن قدرة المعالجة متركزة في دولة أو مجموعة محدودة من الدول. وهذا ما يجعل سلاسل الإمداد عرضة للضغط. فإذا فرضت دولة قيودا على التصدير أو المعالجة، فإن آثار ذلك تمتد إلى الصناعات الدفاعية والتكنولوجية والطاقة النظيفة.

الصين، في هذا السياق، تقدم نموذجا واضحا لاستخدام الموقع الصناعي والتعديني كأداة نفوذ. فهي لا تملك فقط حضورا واسعا في سلاسل المعادن والتقنيات النظيفة، بل تستخدم الاستثمار والتمويل والبنية التحتية لتوسيع نفوذها في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفي المقابل، تحاول الولايات المتحدة وحلفاؤها بناء سلاسل بديلة عبر التصنيع المحلي أو التصنيع لدى الأصدقاء، وتمويل مشاريع جديدة، وتقديم ضمانات وقروض، وتشجيع الشركات العامة - الخاصة.

لكن بناء البدائل ليس أمرا سريعا. فالمناجم تحتاج سنوات، والمعالجة تحتاج بنية فنية واستثمارية، والأسواق لا تتوفر دائما حوافز كافية لبناء قدرة احتياطية مكلفة. وهنا يظهر دور الدولة من جديد. فالمرونة الاستراتيجية لا تنتج دائما من السوق وحدها، خصوصا عندما تكون سلاسل الإمداد مركزة وحساسة. لذلك تتدخل الحكومات بالتمويل، والشراء، والتخزين، والدعم، والمعايير، والتنظيم.

إن درس المعادن الحرجة يتجاوز هذا القطاع نفسه. فهو يبين أن الاعتماد المفرط على مصدر واحد قد يتحول من كفاءة اقتصادية إلى هشاشة استراتيجية. كما يبين أن بناء المرونة قبل الأزمة أقل كلفة من محاولة بنائها بعد وقوع الصدمة. وهذه القاعدة ستنطبق على قطاعات أخرى، مثل الرقائق، والأدوية، والغذاء، والطاقة، والمعدات الدفاعية.

الذكاء الاصطناعي كقوة جيوسياسية لا تقنية فقط

يتعامل الكتاب مع الذكاء الاصطناعي بوصفه إحدى أهم ساحات التنافس الجيوسياسي في القرن الحادي والعشرين. فالذكاء الاصطناعي لا يؤثر فقط في قطاع التكنولوجيا، بل يعيد تشكيل الاقتصاد، وسوق العمل، والدفاع، والطاقة، والبنية التحتية، والتحالفات، وقواعد الحرب.

المنافسة في هذا المجال تدور على عدة محاور. الصين تسعى إلى أن تكون قوة رائدة في الذكاء الاصطناعي من خلال الاستثمار، والبحث، وربط التقنية بالأمن القومي والاكتفاء الذاتي. الولايات المتحدة تحاول الحفاظ على تفوقها عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والابتكار، والسيطرة على الرقائات المتقدمة، وتوسيع نفوذها في البنية التكنولوجية العالمية. أوروبا تبحث عن سيادة تكنولوجية تقلل اعتمادها على الخارج وتحمي بياناتها وبنيتها الحيوية. الشرق الأوسط يستثمر بقوة في البنية التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي، مستفيدا من الصناديق السيادية والرغبة في تنويع الاقتصاد.

لكن الذكاء الاصطناعي يحتاج إلى أكثر من الخوارزميات. فهو يحتاج إلى طاقة، ومراكز بيانات، ورقائق، ومياه تبريد، وكابلات، ومواهب، وقوانين، وأسواق. لذلك يتداخل مع أمن الطاقة والمعادن وسلاسل الإمداد. ويشير الكتاب إلى أن الولايات المتحدة والصين مرشحتان لقيادة الجزء الأكبر من نمو استهلاك مراكز البيانات للكهرباء حتى عام ٢٠٣٠، ما يعني أن القدرة على توفير الطاقة ستصبح عنصرا من عناصر المنافسة التكنولوجية.

كما يثير الذكاء الاصطناعي تحديات اجتماعية وسياسية. فالخوف من فقدان الوظائف وتغيير الأجور قد يغذي الشعبية والسياسات الحمائية. والدول ستجد نفسها أمام معادلة صعبة: كيف تشجع الابتكار وتحمي في الوقت نفسه العمال والاستقرار الاجتماعي؟ وإذا عجزت عن ذلك، فقد يتحول الذكاء الاصطناعي إلى مصدر اضطراب داخلي، لا مجرد أداة نمو.

أما في المجال العسكري، فالذكاء الاصطناعي يتحول إلى نظام تشغيل للقوة الحديثة. الطائرات المسييرة، والاستهداف الذكي، وتحليل البيانات، والأنظمة الذاتية، وسرعة القرار، كلها تجعل الحرب أكثر ارتباطا بالبرمجيات والبيانات. وهذا يغير كلفة الردع وطبيعة التفوق العسكري. الدول التي تستطيع إدخال الذكاء الاصطناعي في عقيدتها الدفاعية وصناعاتها ستكون أكثر قدرة على الردع والمناورة.

الأخطر أن نماذج الذكاء الاصطناعي المتقدمة قد تنقل بعض القدرات السيبرانية من أيدي الدول إلى أيدي فاعلين أوسع، بما في ذلك الشركات والمجموعات غير الحكومية. فإذا أصبحت نماذج الذكاء الاصطناعي قادرة على اكتشاف الثغرات واستغلالها بسرعة تفوق قدرة الأنظمة على إصلاحها، فإن قواعد الأمن السيبراني ستصبح أكثر غموضا. وهذا يتطلب أطرا دولية جديدة، لكنها تصطدم بالتنافس الأمريكي الصيني، وباختلاف الفلسفات التنظيمية بين الدول.

الشرق الأوسط وإيران بين الحرب وإعادة الترتيب

يخصص الكتاب مساحة واسعة لإيران والشرق الأوسط، بوصفهما مثلا واضحا على كيفية تحول الصراع الإقليمي إلى خطر عالمي. فإيران ليست مجرد دولة في نزاع مع الولايات المتحدة أو إسرائيل، بل عقدة تربط بين أمن الطاقة، والممرات البحرية، والانتشار النووي، والحركات المسلحة، وأسعار النفط، والأسواق، والتحالفات الإقليمية. تعكس تحليلات الكتاب مرحلة إعادة ترتيب في الشرق الأوسط، حيث لم تعد إيران تتحرك من موقع تمدد مستقر،

لكنها لم تفقد قدرتها على التعطيل. فالصراع معها لا يتعلق بالنووي وحده، بل بشبكة نفوذ ممتدة تشمل حلفاء ووكلاء، وبقدرتها على تهديد الممرات البحرية، وبموقعها في توازنات الخليج والعراق ولبنان واليمن وسوريا. الأحداث التي تناولها الكتاب حول الحرب مع إيران تظهر أن التصعيد العسكري قد يحقق ضغطاً، لكنه لا يحسم بالضرورة النتائج السياسية. فحتى عندما تضغط الولايات المتحدة وإسرائيل عسكرياً، تظهر الحاجة إلى مخرج دبلوماسي. وقف النار أو الهدنة لا يعني نهاية الصراع، بل قد يكون بداية مرحلة جديدة من التفاوض والاختبار. وهذا ما يجعل الشرق الأوسط نموذجاً لما يسميه الكتاب عالماً على الحافة: لا حرب شاملة دائماً، ولا سلام مستقر، بل جولات ضغط وتهدة وتفاوض.

الأهم أن أزمات الشرق الأوسط لا تبقى محلية. أي اضطراب في مضيق هرمز ينعكس على الطاقة العالمية. أي حرب مع إيران تؤثر في الأسواق. أي توتر في لبنان أو الخليج قد يعيد حسابات المستثمرين وشركات التأمين والشحن. وهذا يؤكد أن الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك) في المنطقة لم تعد ملفاً أمنياً فقط، بل عاملاً اقتصادياً عالمياً. كما يطرح الملف الإيراني سؤالاً عن القيادة والانتقال الداخلي. فالحديث عن مرحلة ما بعد خامنئي، والاحتجاجات، وتوازن القوى داخل النظام، كلها قضايا لا تؤثر في إيران وحدها، بل في الإقليم بأسره. فالتحولات الداخلية في دولة مركزية مثل إيران يمكن أن تغير مسار الوكلاء، والمفاوضات النووية، وأسعار الطاقة، وعلاقات الخليج، والسياسة الأمريكية.

من هنا، تبدو إيران في الكتاب حالة مركبة: دولة تحت ضغط، لكنها تملك أدوات تعطيل؛ نظام يواجه تحديات داخلية، لكنه لا يزال قادراً على الصمود؛ وفاعل إقليمي لم تعد حركته مطلقة، لكنها لا تزال مؤثرة. وهذا التعقيد هو ما يجعل أي قراءة تبسيطية للشرق الأوسط غير كافية.

أوكرانيا وحرب الاستنزاف الطويلة

تعامل الكتاب مع حرب أوكرانيا بوصفها أحد أبرز مظاهر الأزمة الجيوسياسية المعاصرة. فالحرب لم تعد فقط مواجهة بين روسيا وأوكرانيا، بل اختبار لإرادة الغرب، وقدرة أوروبا على التمويل، ومصداقية الضمانات الأمنية، وحدود القوة الروسية، ومستقبل النظام الأوروبي.

تدخل الحرب، وفق التحليلات المعروضة، مرحلة استنزاف طويلة، حيث تحقق روسيا مكاسب ميدانية محدودة بتكلفة عالية، بينما تواجه أوكرانيا ضغطاً عسكرياً واقتصادياً وتمويلياً. لا يبدو أي طرف قادراً بسهولة على تحقيق اختراق حاسم، لذلك تتقدم الدبلوماسية ببطء، لكنها تصطم بقضايا صعبة مثل الأراضي المحتلة، ومستقبل دونباس، ومحطة زابوريجيا النووية، وضمانات الأمن، ومسار أوكرانيا الأوروبي.

يشير الكتاب إلى مفهوم «الحزام الحصين» في دونيتسك، بوصفه عقدة عسكرية وسياسية. فالتخلي عنه قد يضعف دفاعات أوكرانيا، لكنه قد يكون مطلباً روسيا في أي تسوية. وهنا تظهر صعوبة السلام: الاتفاق لا يتعلق فقط بوقف القتال، بل بميزان الردع بعده. فإذا قبلت أوكرانيا بتنازلات مؤلمة من دون ضمانات كافية، فقد يتحول السلام إلى هدنة تمهد لجولة جديدة. وإذا رفضت، فقد يستمر الاستنزاف.

كما يطرح الكتاب احتمال سلام غير مثالي، على غرار نوع من «الفنلدة» المعدلة، حيث تحافظ أوكرانيا على معظم سيادتها ومسارها الأوروبي، لكنها تقبل قيوداً معينة على موقعها الأمني. مثل هذا السيناريو لا يعني انتصاراً كاملاً لأي طرف، بل محاولة لتجميد الصراع وإدارة الخطر. لكنه سيبقى هشاً إذا لم يترافق مع دعم اقتصادي وأمني طويل الأمد.

الحرب تكشف أيضا تحول العبء نحو أوروبا. فمع تغير السياسة الأمريكية واحتمالات تراجع الدعم، تجد أوروبا نفسها مضطرة إلى تحمل كلفة أكبر في تمويل أوكرانيا وإعادة إعمارها. وهذا يربط بين أوكرانيا والنقاش الأوسع حول الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي، وإعادة التسلح، ومستقبل العلاقة عبر الأطلسي. في النهاية، تقدم أوكرانيا درسا مهما: الحروب الحديثة لا تحسم فقط في الميدان، بل في الصناعة، والتمويل، والطاقة، والإرادة السياسية، والرواية الدبلوماسية. ومن لا يملك قدرة طويلة على الصمود قد يخسر حتى لو لم يهزم عسكريا بصورة مباشرة.

إعادة تشكيل التجارة الأمريكية

يرى الكتاب أن السياسة التجارية الأمريكية دخلت مرحلة إعادة تشكيل عميقة. فالرسوم الجمركية، والقيود، ومراجعات الاتفاقيات، والربط بين السوق والأمن، كلها أصبحت أدوات دائمة لا مجرد إجراءات استثنائية. وهذا يعني أن الولايات المتحدة لم تعد تتعامل مع التجارة بوصفها مجالا اقتصاديا منفصلا، بل بوصفها جزءا من الأمن القومي والتنافس الصناعي.

يظهر ذلك بوضوح في قطاع السيارات، حيث تتقاطع التجارة مع الهجرة، والاستثمار، وسلاسل البطاريات، والتنافس مع الصين، ومراجعة اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا. فالسيارة لم تعد منتجا صناعيا فقط، بل منصة تشمل الرقائق والبطاريات والبرمجيات والمعادن والعمل والضرائب والتجارة. لذلك أصبحت صناعة السيارات نقطة توتر بين القوى الكبرى.

كما أن الرسوم والسياسات الحمائية لم تعد تستهدف فقط تقليل العجز التجاري، بل تسعى إلى إعادة توطين الصناعة، وتقليل الاعتماد على الصين، وحماية سلاسل استراتيجية. لكن هذه السياسة لها كلفة: قد ترفع الأسعار، وتضغط على الشركات، وتوتر العلاقات مع الحلفاء، وتدفع الدول الأخرى إلى الرد بالمثل.

المعضلة هنا أن التجارة العالمية لم تعد تعمل وفق قواعد مستقرة. فالدول تعيد كتابة قواعدها أثناء اللعب. الشركات لا تعرف دائما ما إذا كانت الرسوم مؤقتة أم دائمة، وما إذا كان الاستثمار في دولة ما سيظل آمنا إذا تغيرت التحالفات أو القوانين. وهذا ما يسميه الكتاب إعادة هيكلة من دون كتاب قواعد.

بالنسبة للشركات، يعني ذلك أن القرارات الاستثمارية يجب أن تدخل في حسابها السياسة لا الكلفة فقط. فالموقع الأرخص إنتاجيا قد يصبح أعلى مخاطرة سياسيا. والشريك التجاري قد يتحول إلى خصم. وسلسلة الإمداد المثلث من حيث الكفاءة قد تكون الأضعف من حيث الصمود.

التنافس الأمريكي الصيني وتأثيره على العالم

لا يقدم الكتاب التنافس الأمريكي الصيني بوصفه مواجهة ثنائية محصورة بين قوتين، بل بوصفه عاملا يعيد تشكيل خيارات الدول والشركات في مختلف أنحاء العالم. فآثار هذا التنافس تمتد إلى التكنولوجيا، والتجارة، والموانئ، والزراعة، والاستثمار، والأسواق المالية، وسلاسل الإمداد.

الدول الثالثة ليست مجرد متلقية للضغط؛ لديها هامش فاعلية. بعض الدول تستفيد من إعادة توجيه سلاسل الإمداد، فتجذب استثمارات جديدة في التصنيع واللوجستيات. دول أخرى تتعرض لضغط لأنها تقع على خطوط تماس حساسة، أو لأنها تملك أصولا استراتيجية مثل الموانئ أو المعادن. وهناك دول تحاول الموازنة بين السوق الصينية

والضمانات الأمريكية، وبين التمويل الصيني والتنظيم الغربي. تستخدم الصين أدوات مثل مبادرة الحزام والطريق، والتمويل، والعقوبات غير الرسمية، والمقاطعات، والسيطرة على المواد. أما الولايات المتحدة فتستخدم السوق، والتحالفات الأمنية، والرسوم، وضوابط التصدير، وفحص الاستثمارات، والمؤسسات التمويلية. هذه الأدوات ليست متماثلة، ولذلك يصعب تصنيف الدول ببساطة إلى مؤيدة لأمريكا أو مؤيدة للصين.

الأهم أن المنافسة لم تعد محصورة في القطاعات الحساسة مثل الرقائق والذكاء الاصطناعي، بل امتدت إلى الزراعة والموانئ والسيارات والمعادن. وهذا يجعل الاقتصاد العالمي أكثر تسييسا. فكل قرار تجاري قد يحمل دلالة استراتيجية، وكل استثمار أجنبي قد يخضع لمراجعة أمنية، وكل عقد بنية تحتية قد يتحول إلى قضية سيادة.

ومع ذلك، لا يستطيع الطرفان الانفصال الكامل. فالتكلفة ستكون هائلة. لذلك يرجح أن يستمر نمط من المنافسة المضبوطة أو الهدن الهشة، حيث يتنافس الطرفان بشدة في بعض القطاعات، ويتعايشان في قطاعات أخرى. وهذا يخلق بيئة غير مستقرة لكنها ليست بالضرورة ذاهبة إلى قطيعة شاملة.

أوروبا بين الطموح الاستراتيجي والقيود العملية

يبرز الملف الأوروبي في الكتاب من خلال التوتر عبر الأطلسي، ومسألة الاستقلال الاستراتيجي، ومخاوف الأمن، والاعتماد على الولايات المتحدة. فقد اعتادت أوروبا عقودا على مظلة أمنية أمريكية، لكنها تجد نفسها اليوم أمام عالم يطلب منها أن تتحمل مسؤولية أكبر، خصوصا في ظل الحرب في أوكرانيا والتوتر مع روسيا.

المشكلة أن أوروبا تملك قوة اقتصادية وتنظيمية كبيرة، لكنها لا تملك دائما قدرة عسكرية موحدة أو جهاز سياسة خارجية فعالا بالقدر الكافي. الاتحاد الأوروبي يستطيع التأثير عبر التجارة، والقوانين، والمناخ، والمعايير، لكنه يواجه صعوبة في التحرك الأمني السريع. وهذا يحد من قدرته على أن يكون قوة جيوسياسية كاملة.

الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي، لذلك، ليس شعارا بسيطا. فهو يحتاج إلى إنفاق دفاعي أكبر، وصناعات عسكرية أكثر تكاملا، وقرارات سياسية أسرع، وتوافق بين دول تختلف في رؤيتها لروسيا والصين والولايات المتحدة. كما يحتاج إلى معالجة التناقض بين الاعتماد على أمريكا والرغبة في الاستقلال عنها.

قضية غرينلاند، كما تظهر في فهرس الكتاب وتحليلاته، تعكس أيضا كيف عادت الجغرافيا نفسها إلى قلب السياسة. فالمناطق القطبية، والمعادن، والممرات البحرية، والقواعد، كلها تجعل الجغرافيا عنصرا متجددا في التنافس الدولي. وهذا يبين أن عالم المستقبل لا يصنعه الفضاء الرقمي وحده، بل أيضا الأرض والمعادن والموانئ والممرات.

إعادة التسلح والدفاع الصناعي

يرى الكتاب أن إعادة التسلح ليست موجة عابرة، بل اتجاه مستمر. فالحروب والتوترات كشفت أن القواعد الصناعية الدفاعية في الولايات المتحدة وحلفائها تواجه ضغوطا كبيرة. الذخائر، والصواريخ الاعتراضية، والطائرات المسيرة، والأنظمة المتقدمة، كلها تحتاج إلى قدرة إنتاجية واسعة وسريعة، بينما بنيت كثير من الصناعات الدفاعية في العقود الماضية على افتراض حروب محدودة وإنتاج بطيء عالي الكلفة.

تؤكد تجربة أوكرانيا والشرق الأوسط أن المخزونات يمكن أن تستنزف بسرعة، وأن تعويضها يحتاج سنوات. كما أن المعادن الحرجة تدخل في كثير من الأنظمة الدفاعية، ما يجعل الدفاع مرتبطا بسلاسل الإمداد العالمية. فإذا كانت دولة منافسة تسيطر على معدن أو مكون أساسي، فإن قدرة الردع نفسها تصبح معرضة للخطر.

تطرح هذه المسألة سؤالاً حول العلاقة بين السوق والأمن. فالقطاع الخاص قد لا يستثمر في طاقة إنتاجية احتياطية إذا لم تكن مربحة في الظروف العادية. لكن الدولة تحتاج هذه القدرة عند الأزمات. لذلك تزداد أهمية العقود طويلة الأجل، والتمويل العام، والشراكات الصناعية، وتحديث المشتريات الدفاعية. إعادة التسليح، مع ذلك، ليست مسألة تقنية فقط. فهي تحمل آثاراً سياسية واقتصادية. فهي قد تزيد الإنفاق العام، وتعيد توجيه الموارد، وتثير نقاشاً حول الأولويات الاجتماعية. كما أنها قد تعزز الردع، لكنها قد تغذي سباقات تسلح إذا لم ترافقها دبلوماسية فعالة.

دلالات التحول على الدول والشركات

الرسالة العامة للكتاب أن العالم الجديد يتطلب نمطاً مختلفاً من التفكير. فالدولة التي تعتمد على قواعد قديمة قد تفاجأ بسرعة التحول. والشركة التي تبني قراراتها على كفاءة التكلفة وحدها قد تواجه صدمات سياسية غير محسوبة. والمستثمر الذي يتجاهل الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك) قد يجد أن الأسواق تتحرك بسبب حرب أو عقوبات أو قيود تصدير أكثر مما تتحرك بسبب المؤشرات المالية التقليدية. لذلك تبرز مجموعة من الدلالات العملية. أولاً، التنويع لم يعد خياراً بل ضرورة، سواء في الطاقة أو المعادن أو الموردين أو الأسواق. ثانياً، المرونة أصبحت قيمة استراتيجية توازي الكفاءة. ثالثاً، التحليل السياسي يجب أن يكون جزءاً من التخطيط الاقتصادي. رابعاً، التكنولوجيا لم تعد قطاعاً مستقلاً بل مجال سيادة. خامساً، الحروب الإقليمية يجب أن تقرأ من زاوية آثارها العالمية لا المحلية فقط. أما بالنسبة للدول المتوسطة، فالعالم الجديد يمنحها فرصاً ومخاطر. قد تستطيع الاستفادة من تنافس القوى الكبرى لجذب الاستثمار أو رفع قيمتها الاستراتيجية. لكنها قد تتعرض أيضاً لضغط متزايد للاختيار بين المحاور. نجاحها سيتوقف على قدرتها على بناء مؤسسات قوية، وسياسة خارجية مرنة، واقتصاد قادر على امتصاص الصدمات.

خاتمة

يقدم الكتاب صورة لعالم لا يسير نحو انهيار شامل، لكنه يبتعد عن الاستقرار المألوف. إنه عالم تتراجع فيه القواعد العامة، وتتصاعد فيه التحالفات المرنة، وتتحول فيه التكنولوجيا والطاقة والمعادن والدفاع إلى ساحات صراع. عالم لا تكفي فيه القوة العسكرية وحدها، ولا تكفي فيه الأسواق وحدها، بل تتحدد القوة من خلال القدرة على الجمع بين السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا والمرونة المؤسسية. التحول الأبرز هو أن الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك) عادت لتكون الإطار الحاكم للعولمة بدل أن تكون هامشاً لها. فالعولمة لم تنتهِ، لكنها أصبحت مشروطة بالأمن. والتجارة لم تختفِ، لكنها أصبحت مسيسة. والتكنولوجيا لم تعد وعداً محايداً بالتقدم، بل أصبحت بنية للقوة. والطاقة لم تعد سلعة فقط، بل أداة نفوذ. والمؤسسات لم تختفِ، لكنها فقدت كثيراً من قدرتها على فرض النظام. إن العالم يقف فعلاً على حافة مرحلة جديدة. لكن هذه الحافة ليست بالضرورة مقدمة للسقوط، بل قد تكون أيضاً لحظة إعادة بناء. فالخطر كبير، لكن الفرصة قائمة لمن يفهم التحولات مبكراً، ويبني المرونة، ويوازن بين المصلحة والقيم، وبين الانفتاح والحماية، وبين المنافسة والتعاون. والتحدي الحقيقي أمام الدول والشركات والمجتمعات هو أن تتعلم كيف تتحرك في عالم لم تعد قواعده جاهزة، ولم يعد فيه الاستقرار نتيجة تلقائية، بل أصبح مشروعاً يحتاج إلى رؤية، وقدرة، واستعداد دائم للتكيف.



ماذا نعرف عن نبيل فهمي الأمين العام الجديد للجامعة العربية؟

للخبرة الدبلوماسية التي يتمتع بها فهمي، ومسيرته المهنية الطويلة التي أسهم خلالها في دعم العمل العربي على الساحتين الإقليمية والدولية».

وشغل فهمي منصب وزير الخارجية المصري خلال الفترة من تموز (يوليو) ٢٠١٣ إلى حزيران (يونيو) ٢٠١٤، كما عمل سفيراً لمصر لدى أمريكا بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٨، وسفيراً لدى اليابان بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٩.

وينتمي نبيل فهمي إلى عائلة دبلوماسية بارزة، فهو نجل وزير الخارجية المصري الأسبق إسماعيل فهمي. ويحمل درجة البكالوريوس في الفيزياء والرياضيات، ودرجة الماجستير في الإدارة، وكلاهما

اعتمد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الاثنين، قرار تعيين وزير الخارجية المصري الأسبق نبيل فهمي أميناً عاماً للجامعة بالإجماع، لمدة ٥ سنوات، اعتباراً من ١ تموز (يوليو)، بحسب بيان لوزارة الخارجية المصرية.

ورحبت الوزارة، في بيان نشرته عبر فيسبوك، بالقرار الذي جاء خلال دورة المجلس العادية المستأنفة الـ١٦٥، التي عقدت في العاصمة الأردنية عمان، معربة في الوقت نفسه عن تقديرها لدور أحمد أبو الغيط خلال سنوات توليه منصب الأمين العام للجامعة.

وقالت الوزارة إن «الاختيار يعكس التقدير

بذل جهودا جبارة لإحلال السلام في الشرق الأوسط

في الشرق الأوسط، ولعب دورا بارزا في القضايا الخاصة بنزع السلاح سواء على المستوى الدولي أو المستوى الإقليمي».

وأشارت إلى أنه عمل عضوا في المجلس العالمي الخاص بمنندى العالم الاقتصادي لعام ٢٠١٢، والمتعلق بالأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، والذي يدعم بصورة أساسية قضية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ونشر فهمي كتابا باللغة الإنجليزية بعنوان «دبلوماسية مصر في الحرب والسلام والمرحلة الانتقالية» في شباط (فبراير) ٢٠٢٠، بهدف «تعريف الأجيال القادمة بتحديات السياسة التي واجهها هو ومواطنوه على مدى الخمسين عاما الماضية». ولاحقا، نشر نسخة محدثة من الكتاب باللغة العربية في كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٢ بعنوان «من قلب الأحداث».

بهذا التعيين، تنتقل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى دبلوماسي مصري صاحب خبرة طويلة في الملفات الدولية، وفي قضايا نزع السلاح، والعلاقات العربية والدولية، بعد سنوات قاد خلالها أحمد أبو الغيط منصب الأمين العام.

من الجامعة الامريكية بالقاهرة، التي شغل فيها منصب عميد كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة.

وبحسب الموقع الإلكتروني لجامعة الدول العربية، تولى فهمي عددا من المناصب الحكومية والدولية خلال مسيرته، من بينها رئاسة المجلس الاستشاري للأمم المتحدة المعني بشؤون نزع السلاح، كما شغل منصب نائب رئيس أول لجنة تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة تُعنى بنزع السلاح والأمن الدولي.

وكان فهمي عضوا في الوفد المصري إلى مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وشارك في مؤتمرات مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولجنة المبادئ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، إضافة إلى عدد من الفعاليات المتعددة الأطراف الأخرى، والمجلس الاستشاري الأعلى لمنندى بكين. كما منحه الإمبراطور الياباني ناروهيتو وسام الشمس المشرقة.

وقالت الجامعة الامريكية إن فهمي، بوصفه دبلوماسيا بارزا، «بذل جهودا جبارة لإحلال السلام



جيتان الغلول.. ثروات السلطة وفقر الشعوب

* محمد شيخ عثمان

لم يعد الغلول في زماننا مجرد مصطلح فقهي ارتبط بغنائم الحروب أو الاستيلاء على الأموال المشتركة خفية، بل تحول إلى ظاهرة سياسية واقتصادية تنخر الدول والمجتمعات، وتعيد إنتاج الفقر والظلم وانهيار الثقة بين المواطن والسلطة، فالغلول مصطلح حذر القرآن الكريم منه بوصفه خيانة للأمانة وانتهاكا لحقوق الجماعة، حيث قال تعالى: {وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغُلَّ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ}.

وفي جوهره، لا يعني الغلول سرقة المال فحسب، بل يعني خيانة الثقة العامة وتحويل ما يملكه الجميع إلى ملكية خاصة لفئة محدودة تستغل النفوذ والسلطة والمنصب.

في العراق واقلية كردستان، لم يعد الفساد مجرد ملفات متفرقة أو تجاوزات إدارية، بل أصبح في كثير من الأحيان نظاما موازيا للدولة، ينتج طبقة من الأثرياء الجدد الذين لم تصنعهم الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الابتكار، بل صنعتهم العقود والعمولات والاحتكارات واستغلال المال العام.

ثروات هائلة تراكمت خلال سنوات قليلة، وقصور واستثمارات وأرصدة وشركات وعقارات، في الوقت الذي يواجه فيه الموظف تأخر الرواتب، ويعاني الشباب من البطالة، وتفتقر الخدمات الأساسية إلى التمويل والاستقرار.

أخطر ما في الغلول المعاصر أنه لا يسرق الأموال فقط، بل يسرق المستقبل أيضا فهو يحرم الأجيال من المدارس والمستشفيات وفرص العمل والبنية التحتية، ويحول الدولة من مؤسسة لخدمة المواطنين إلى وسيلة للإثراء الشخصي والحزبي.

والأشد خطورة أن بعض الغالين يحاولون إضفاء الشرعية على ثرواتهم عبر النفوذ السياسي أو الخطاب القومي أو الديني أو الحزبي، وكأن الانتماء أو التاريخ النضالي أو الموقع الوظيفي يمنح حصانة أخلاقية أو قانونية، لكن المال العام لا يملك طائفة ولا حزبا ولا قومية، والاعتداء عليه يبقى اعتداء على حقوق الملايين.

لقد عرف التاريخ نماذج صارمة في محاسبة المسؤولين ومنع استغلال السلطة، لأن المنصب كان تكليفا لا امتيازاً، ومسؤولية لا فرصة للثراء أما حين يتحول المنصب إلى باب للغنيمة، فإن الدولة نفسها تصبح غنيمة، ويصبح المواطن آخر من يحصل على حقوقه.

لا تتحقق مواجهة الغلول المعاصر بالشعارات وحدها، بل تتطلب قضاء مستقلا، ومؤسسات رقابية فاعلة، وشفافية في إدارة الثروات العامة، وإعلان الذمم المالية، واسترداد الأموال المنهوبة، وتجريم الإثراء غير المشروع، وحماية الصحافة الحرة والمبلغين عن الفساد.

فالغلول ليس مجرد جريمة مالية، بل هو خيانة وطنية وأخلاقية وسياسية، والأمم لا تسقط فقط بفعل الحروب والغزوات، بل قد تنهار أيضا عندما تتحول الأمانة إلى غنيمة، والوظيفة إلى تجارة، والسلطة إلى وسيلة للثراء.

ويبقى السؤال الذي يواجه كل مجتمع: كم من الثروات التي تراكمت باسم النفوذ والسلطة كان يمكن أن تتحول إلى مدارس ومستشفيات وطرق وفرص عمل؟ وكم من الفقراء دفعوا ثمن غلول الأغنياء؟

قد ينجو الغال من المساءلة زمنا، وقد يختبئ خلف السلطة أو المال أو النفوذ، لكن الحقائق اثبتت أن ما يؤخذ بغير حق لا يصبح حقا، وأن المال العام، مهما طال الزمن، يبقى أمانة في أعناق من تولوا أمره.

وهنا من المهم التذكير بأن تمسك الاتحاد الوطني بمشروع الحكم الرشيد، القائم على استقلال القضاء، وفاعلية المؤسسة التشريعية، وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد، وصون المال العام، شكل إحدى العقد الأساسية التي تعيق التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل الكابينة الحكومية الجديدة.